جـــــــامـــعة 20 أوت 1955 سكيـــــــكدة
كليـــة الحقـــــوق والعلـــــوم السياســـية
قسم العلوم السياســـية

# التجـــــربة التنمـــــوية الماليـــــزيـــة

## ـ دراسة في مدخلي الحكم الراشد والتنمية المستدامة ـ

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

**تخصص:** الدراسات الإقليمية في العلاقات الدولية

**إعداد الطالبة:**
مليـــكة مـــزدور

**إشراف الأستاذ:**
نبيل بوبيبة

**لجنة المناقشة:**

| | | |
|---|---|---|
| أ. كشان رضا | رئيسا | **جامعة 20 أوت1955سكيكدة** |
| أ. بوبيبة نبيل | مشرفا ومقررا | **جامعة 20 أوت1955سكيكدة** |
| أ. بولبنان زين العابدين | عضوا مناقشا | **جامعة 20 أوت1955سكيكدة** |

**السنة الجامعية: 2016-2017م**

**الموافق لـ: 1437-1438هـ**

بسم الله الرحمن الرحيم

# إهداء

إلى منبع الحنان أمي ريحانة قلبي

إلى الذي مهد لي طريق العلم أبي نور حياتي إلى من دعمني

بكل قوة أخواتي سمية وإلهام ومنيرة وخولة أرضاهم الله

إلى إخواني سندي في الدنيا سفيان وبلال وعبد الله

أفرحهم الله

إلى صغار العائلة أبناء أختي مصدر سعادتي وفرحتي

ساجدة ومحمد الأصيل وعبد المنعم

إلى صديقات الدراسة سارة وأحلام وحياة وسهيلة وكل

زملائي وزميلاتي

في قسم العلوم السياسية جامعة سكيكدة

إلى كل الأهل والأقارب وكل من كانت تجمعني معهم

ذكريات جميلة

مليكة

# شكر وتقدير

**أخص بالشكر الجزيل للأستاذ المشرف نبيل بويبية على قبوله الإشراف على مذكرة تخرجي واللجنة الموقرة المكونة من زين العابدين بولبنان مناقشا و كشان رضا رئيسا على مناقشة المذكرة و إعطائها قيمة إضافية بخبرتهم الوسعة وأشكر كل من دعمني من قريب ومن بعيد في مرحلة إعدادي للمذكرة**

**دون أن أنسى الشكر الجزيل لجميع أساتذة جامعة سكيكدة قسم العلوم السياسية الذين رافقوا مشوارنا ببدل كل جهد وعطاء من أجل إفادتنا**

## الملخص:

حاولنا في هذا البحث دراسة مدخلي الحكم الراشد والتنمية المستدامة في اطار التجربة التنموية الماليزية، والعلاقة التي تربط بين المدخلين في السعي نحو تحقيق تنمية مستدامة، قائمة على ركائز وفواعل الحكم الراشد، فأردنا أن نبحث أولاً في مفهوم الحكم الراشد باعتباره مفهوم حديث الاستعمال والانتشار، وقديم الظهور والنشأة، ومعرفة السبب وراء هذا التحديث بالضبط في سنوات الثمانينات والتسعينات من طرف البنك الدولي.

هذا ما كان في سياق اشكاليتنا التي تتضمن العديد من العوامل والمتغيرات الضمنية، التي أردنا من خلالها تفكيك سياسات التنمية والاستراتيجيات الهادفة التي قامت عليها التجربة التنموية الماليزية في ظل حكم راشد وقيادة رشيدة كاريزمية تملك من الفكر النهضوي ما يجعل ماليزيا بحلول 2020 دولة متقدمة في مصاف الدول الكبرى صناعياً، من أجل تعميم الاستفادة وتقريب الرؤى الإستراتيجية بين الدول وخاصة النامية باعتبار أن ماليزيا كانت تنتمي إلى هذا العالم، فأدرجنا مجموعة من الفرضيات نختبر بها مدى مساهمة فواعل ومقومات الحكم الراشد في تحقيق مسعى التنمية المستدامة في ماليزيا في ظل قيادة محمد مهاتير، وفق الخطط والاستراتيجيات التنموية المرسومة لهذا الغرض، ونقيس ذلك من خلال بعض المؤشرات الخاصة بماليزيا في مجال التنمية المستدامة والتي اعتمدنا فيها على مجموعة من الدراسات والتقارير.

وفي الختام تطرقنا إلى الدروس التي يمكن لأي دولة أن تستفاد منها من خلال نجاح التجربة الماليزية في تكريس الحكم الراشد وتحقيق تنمية مستدامة وتطرقنا أيضا إلى مجموعة من الاستنتاجات العامة اختبرنا من خلالها مدى اجابتنا على الإشكالية المطروحة والفرضيات الموضوعة للاختبار والإجابة.

## Abstract

In this study, we tried to study the two pillars of governance and sustainable development within the framework of the Malaysian development experience, and the relationship between the two approaches to the pursuit of sustainable development based on the pillars of the rule of governance. And the exact cause of this modernization in the 1980s and 1990s by the World Bank.

This was in the context of our problem, which includes many factors and implicit variables, through which we wanted to dismantle the development policies and strategies that underpinned the development experience of Malaysia under the rule of Rashid and leadership Rachida charismatic ownership of the Renaissance thought, which makes Malaysia by 2020 a developed country To take advantage of the strategic visions among countries, especially developing countries, as Malaysia was a part of this world. We have included a set of hypotheses that test the contribution of the actors and elements of good governance to achieving sustainable development Under the leadership of Mohammed Mahathir, according to the plans and development strategies drawn for this purpose, and we measure this through some indicators of Malaysia in the field of sustainable development, in which we relied on a range of studies and reports

In conclusion, we touched upon the lessons that any country can benefit from through the success of the Malaysian experience in devoting good governance and achieving sustainable development. We also touched upon a set of general conclusions in which we tested the extent of our response to the problem presented and the hypotheses set for testing and response.

# مقدمـــــة

## مقدمـــــة

يعتبر مفهوم الحكم الراشد والتنمية المستدامة من المفاهيم ذات الدلالات الحداثية، التي أصبحت ضمن الشعارات التي ترفعها الحكومات في المحافل الدولية رغم اختلاف ممارساتها داخل حدود بلدانها والمطالب التي تنادي بها الشعوب، من خلال أصوات المنظمات الدولية، فالحكم الراشد والتنمية المستدامة أصبحا صنوان لعملة واحدة بعد نهاية الثمانينات وبداية التسعينات، حيث أصبح محكوم بعلاقة طردية مع التنمية المستدامة، من أجل تحسين المستوى المعيشي للمواطن، وفي بداية التسعينات قام البنك الدولي بصياغة الحكم الراشد كأسلوب جديد للحكم يسعى لإدارة شؤون الدولة بما يحقق التنمية عن طريق العدالة في التوزيع وإشراك جميع الفواعل المجتمعية، وكذلك لقدرته على تسيير ثروة التقدم الاقتصادي والتغيرات الحاصلة في المحيط الدولي والناتجة عن هذا التطور.

في هذا المضمار خاضت ماليزيا تجربة التنمية المستدامة في إطار الحكم الراشد، وكانت هي النموذج الأمثل من بين مجموع الدول التي سارت في طريق النمو، حيث قامت ماليزيا بعد استقلالها برسم سياسات تنموية وخطط شاملة، انتهجت لتحقيقها فلسفة الحكم الراشد كأسلوب تستطيع من خلاله الوصول إلى تنمية مستدامة، فالتجربة التنموية الماليزية تعتبر نموذج حي على المثابرة وإتقان العمل، رغم افتقارها للمواد الأولية ، إلا أنها استطاعت خلق فرص حقيقية عن طريق تشجيع الاستثمار والحوافز الضريبية، وإتباع سياسة الخصخصة وتحسين النظام المالي الماليزي وسياسة التعليم وربط العلم والمعرفة بالاقتصاد وتوظيف نتائج البحث العلمي والتطوير بالمجال الاقتصادي والاجتماعي، وتوفير المناخ الملائم للإبداع، بضمان الاستقرار السياسي وحقوق الإنسان .

وفي ظل الحكم الراشد استطاعت ماليزيا توحيد صفوفها بعد أن كان أكبر تحدي لها هو التعددية العرقية والدينية التي كانت تعاني منها، حيث عملت القيادة الرشيدة في ماليزيا على إعادة إدماج المالاي الذين يشكلون الأغلبية والطبقة الأكثر فقراً في المجتمع الماليزي، والعمل على زيادة شعور المواطنين بالدولة وأن قضية التنمية المستدامة قضية وطنية وطموح كل فرد من أفراد المجتمع ، مهما كان جنسه وأصله، من أجل تحقيق رؤية محمد مهاتير الاستراتيجية

2020 التي تهدف لوصول ماليزيا إلى مصاف الدول المتقدمة بعدما ظفرت باعتراف المحيط الإقليمي والعالمي بنجاحها الباهر في تكريس دعائم الحكم الراشد وتحقيقها لتنمية مستدامة اعتمدت فيها على مواردها الذاتية و قدراتها الخاصة.

**- مبررات اختيار الموضوع:**

**1. الأسباب الذاتية:** من أسباب البحث في موضوع الحكم الراشد والتنمية المستدامة هي الطريقة التي استطاع بها الحكم الراشد تحقيق تنمية مستدامة، واختزاله عقود طويلة من الزمن في السعي نحو التنمية المستدامة والذي عجزت عن تحقيقه كل أنظمة الحكم في هذا الظرف القياسي، والدليل على ذلك الدول المتقدمة قبل تكريسها للحكم الراشد في بلدانها كانت التنمية فيها اقتصادية لا تشمل جميع المجالات ولا تتسم بالعدالة التوزيعية للثروة مما سبب مشاكل اجتماعية واقتصادية لا تعد ولا تحصى رغم ارتفاع الدخل القومي والنمو الاقتصادي، فالتجربة الماليزية رغم افتقارها للموارد الخام والأولية لكنها استطاعت أن تحدث معجزة بالفكر النهضوي الذي وضعته في قالب الحكم الراشد واستطاعت تعويض القدرة المادية بالقدرة البشرية ودعم العلم للوصول إلى أحسن البدائل هذا ما جعلني أرغب في البحث عن أسباب نجاحها في وقت قياسي.

**2. الأسباب الموضوعية :** صياغة الحكم الراشد من قبل البنك الدولي كأسلوب جديد في الحكم أعطى له أهمية كبيرة و باهتمام العديد من الدول محاولة تطبيق ركائزه من أجل الوصول إلى تنمية مستدامة، فباعتبار أن الباحث عليه أن يبحث في ما يمكن أن يستفيد منه المجتمع وغيره من الباحثين ،كان لا بد من ضبط الموضوع أولاً للبحث في الحكم الراشد ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في ماليزيا من أجل الإحاطة بهذه التجربة الناجحة وإمكانية أن تستفيد منها الجزائر بطريقة أو بأخرى رغم الخصوصية التي تتميز بها هذه التجربة، فليست أي دولة قادة على تحقيق ما حققته ماليزيا في مجال الحكم الراشد و التنمية المستدامة في عقدين من الزمن ، لو لم تكن تملك رؤية استراتيجية و تخطيطي عالي يستحق الدراسة.

**- أهمية الموضوع:**

**1. الأهمية العلمية:** بعد التطور الذي حدث في مفهومي الحكم الراشد والتنمية المستدامة أكسبهما بعد جديد في العلاقات الدولية لتعدد تعاريفهما ومنطلقاتهما الفكرية وتوسع استخدامهما أصبحا محط اهتمام العديد من الدارسين والمفكرين وصناع القرار على السواء نتيجة الدور الكبير الذي قام به الحكم الراشد في الإصلاح السياسي والاجتماعي والقضاء على الفساد وعقلنة استعمال الموارد الطبيعية وترشيدها، مما أدى إلى تحقيق التنمية المستدامة، فالدول السائرة في طريق النمو و جدت الحكم الراشد البديل الأمثل للخروج من دائرة التخلف والفقر والفساد رغم صعوبة تطبيقه في ظل انتشار الفساد.

**2. الأهمية العملية :** أضفت التجربة الماليزية الناجحة في مجال الحكم الراشد والتنمية المستدامة إضافة كبيرة يمكن للدول التي ترغب في الإصلاح والتغيير وإقامة مجتمع مدني ومؤسسات فاعلة في الدولة والمحافظة وعلى حقوق الإنسان في إطار الديمقراطية، ويجب أن ندرس بتمعن التجربة التنموية الماليزية لاستفادة من السياسات التي اتبعتها القيادة الرشيدة من أجل تكريس خصائص ودعائم الحكم الراشد وتحسين مؤشرات التنمية المستدامة عن طريق استراتيجيات والسياسات أعطت ثمار إيجابية جعلت من ماليزيا دولة متقدمة ذات تنمية بشرية ومستدامة مرتفعة، من خلال هذا الطرح تكتسب التجربة الماليزية أهميتها العملية لإمكانية تطبيق برامجها التي راعت فيها الجانب الإسلامي والقيم الأسيوية التي تميز بها الشعب الماليزي ومنطقة شرق أسيا ككل مما ساهم في عملية الاستفادة والتطبيق.

**-أدبيات الدراسة:**

الدراسة الأولى: عمر كعيبوش، ترسيخ احكم الراشد كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة مقاربة تحليلية:"دراسة في واقع التجربة الماليزية " وكان للبعد السياسي الأثر الواضح في صياغة إشكالية هذه الدراسة وربط هذا البعد بالتحولات التي حصلت بعد نهاية الحرب الباردة.

الدراسة الثانية: فادي أحمد رمضان، البعد السياسي للحكم الرشيد في ماليزيا وإمكانية الاستفادة الفلسطينية، وتفردت هذه الدراسة بالتطرق للجانب السياسي في طرح اشكاليتها والبحث في السبل والآليات السياسية في تحقيق تنمية مستدامة في ماليزيا دون التطرق إلى الجاني الاقتصادي والجانب الاجتماعي.

الدراسة الثالثة: جابر عوض، السياسات العامة في ماليزيا تركز هذه الدراسة بالإضافة إلى البعد السياسي وكيفية صنع القرارات والسياسات العامة والسياسات التنموية الماليزية التي تملك الطابع الاجتماعي مثل تمكين المرأة وسياسات التعليم والاقتصاد المعرفي وغيرها من السياسات.

الدراسة الرابعة: محمد سيد سليم، الفكر السياسي لمحمد مهاتير ورجعت هذه الدراسة إلى أفكار محمد مهاتير التنموية ومسيرته ومرجعية هذه الأفكار التي يحملها إلى تقديم رؤية محمد مهاتير الخاصة لمختلف السياسات والمفاهيم الجديدة مثل الديمقراطية والعولمة التي كان يحمل موقف واضح منها في هذه الدراسة.

الدراسة الخامسة: كمال منوفي، الأطلس الماليزي وكانت هذه الدراسة تشمل جميع خصائص ماليزيا، الجغرافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى سياستها الخارجية.

**– الإشكالية البحثية:**

انطلقت الدراسات السابقة كلها من إشكاليات مختلفة تعالج فيها أبعاد جزئية للحكم الراشد والتنمية المستدامة في حين أن العلاقة التي تحكم بين الحكم الراشد والتنمية المستدامة علاقة تشمل جميع الأبعاد ولها الأثر المباشر على تحسن مؤشرات التنمية المستدامة في جميع المجالات اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية، من خلال هذا الطرح جاءت صياغة الإشكالية الخاصة بهذا البحث كالتالي:

**كيف يساهم الحكم الراشد في تحقيق تنمية مستدامة في ماليزيا؟**

**الأسئلة الفرعية:**

**1.** ماذا نقصد بالحكم الراشد والتنمية المستدامة؟

**2.** وكيف ساهمت القيادة الرشيدة الماليزية في عملية التنمية؟

**3.** وما هي أهم السياسات التنموية في ماليزيا والتحديات التي واجهت هذه العملية؟

**الفرضيات:** وللإجابة عن الإشكالية والأسئلة الفرعية وضعنا فرضيات نختبر من خلالها صحة الإشكالية ومدى وصولنا إلى غاية البحث في هذا الموضوع.

**الفرضية الرئيسية:**

**كلما زاد تكريس فواعل الحكم الراشد في ماليزيا كلما استمرت عملية التنمية المستدامة.**

**الفرضيات الثانوية:**

**1.** الحكم الراشد أسلوب الحكم يضمن سير عملية التنمية المستدامة بنجاح والتي تقوم على تلبية حاجيات الأجيال الحالية وحماية قدرة الأجيال لاحقة على تلبية حاجياتها.

**2.** الفكر التنموي للقيادة الرشيدة في ماليزيا سرع من وتيرة التنمية المستدامة وأعطى نمط جديد وفعال في ممارسة الحكم الراشد.

**3.** التعدد العرقي والدينيكان التحدي الأول أمام القيادة الرشيدة في ماليزيا في إطار سعيها نحو التنمية المستدامة.

**-الإطار النظري ومقاربات البحث:**

**1.** النظرية النيوليبرالية: استعنت بهذه النظرية من أجل تبيان الظهور الحداثي للحكم الراشد والتنمية المستدامة كمفهومين يحملان دلالات جديدة في العلاقات الدولية والاقتصاد معا ومن أجل تبيان العلاقة التي تربط مؤسسات الحكم الراشد بالسوق التي تعتبرها النظرية النيوليبرالية سوق مفتوحة لا يجب أن تتدخل الدولة بصفة مباشرة في عملها وتعوض ذلك بفواعل الحكم الراشد الغير رسمية كالقطاع الخاص والمجتمع المدني.

**2.** نظرية التبعية: واستعنت بفروض هذه النظرية من أجل أن نعرف المنطلق الذي اتخذته القيادة الرشيدة في ماليزيا في صياغة سياساتها التنموية التي اعتمدت فيها على نفسها خوفا من السقوط في شباك التبعية من جديد وضرورة الإصلاح الجذري للمنظومة المجتمعية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

**3.** الاقتراب النظمي: تم الاستعانة بهذا الاقتراب من أجل دراسة كل قطاع أو مكون من مكونات النظام الكلي، وتحليل دور كل من أطراف الحكم الراشد في تحقيق تنمية مستدامة ورسم السياسات العامة وصناعة القرار من اجل الاستجابة للمطالب المجتمعية، كما أن هذا

الاقتراب ينظر إلى العملية السياسية كنسق مفتوح على بيئته الداخلية والخارجية، هذا ما حدده دافيد أستون في اقترابه النسقي لصناعة القرار والتي تحدث أفعال وردود أفعال يفترض الاستجابة لها من طرف النسق الدولي.

**5.** اقتراب النخبة: ونستعين به لدراسة النظم السياسية التي تركز على سلوك عدد محدود نسبياً من صناع القرار وبالتالي يؤكد على جماعة واحدة (النخبة)، حيث أن كافة المجتمعات تنقسم إلى شريحتين، أولئك الذين يحكمون (النخبة) والمحكومين (الجماهير)، وهذا ما يساعدنا على تحليل النظام السياسي الماليزي ومن يصنع السياسات التنموية في ماليزيا.

**-الإطار المنهجي للبحث:**

**1. المنهج التجريبي:** هو ذلك المنهج الذي يتعامل مع الحوادث و الظواهر الطبيعية و المادية بغرض تفسيرها عن طريق الملاحظة والفرض والتجربة ووظفنا هذا المنهج للبحث في التجربة التنموية الماليزية وتحليل المتغيرات الأساسية فيها عن طريق تفسير فروض التجربة .

**2. المنهج التاريخي :** ونستعمل هذا المنهج من أجل دراسة التطور التاريخي لمفهوم الحكم الراشد والتنمية المستدامة والمراحل التي مرت بها التجربة الماليزية التنموية، فالمنهج التاريخي لا يكتف بسرد الوقائع وإنما يقدم تصوره لمختلف الظواهر المحيطة بموضوع البحث، وتكمن أهمية توظيف هذا المنهج في كونه يدرس الحوادث الراهنة والاتجاهات المستقبلية على ضوء ما حدث ف الماضي

**3. مدخل للاقتصاد السياسي الدولي :** ونستعين بهذا المدخل من أجل الإحاطة بالبعد الاقتصادي للحكم الراشد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وبما أن الحكم الراشد طرح ضمن الاستراتيجيات التنموية التي فرضتها المؤسسات الدولية من أجل رفع مستويات التنمية، فإنه لابد من الرجوع إلى تطور أدبيات الاقتصاد السياسي الدولي لمعرفة أهم البرامج والاستراتيجيات التي أقرتها المؤسسات الانمائية الدولية من أجل تفعيل مسار التنمية المستدامة وفق مرتكزات الحكم الراشد ونظريات الاقتصاد السياسي سواء اللبيرالية أو الماركسية الراديكالية.

**-تقسيمات البحث:** من أجل الالمام أكثر بالموضوع ولو بشكل جزئي، ومحاولة الإجابة عن الإشكالية التي طرحها الموضوع قسمنا البحث كالتالي:

**الفصل الأول:** وتطرقنا فيه مدخل مفاهيمي ونظري للحكم الراشد والتنمية المستدامة ، وقسمنا الفصل بدوره إلى مبحثين، يحمل الأول عنوان مفهوم الحكم الراشد ويتضمن تعريف الحكم الراشد ومؤسسات الحكم الراشد ثم أبعاد ومؤشرات الحكم الراشد، والمبحث الثاني يحمل عنوان مفهوم التنمية المستدامة ، وفي هذا الإطار نتعرف على مختلف تعاريف التنمية المستدامة وتطور مضامينها ثم أبعاد ومؤشرات التنمية المستدامة ، وخصائص وأهداف التنمية المستدامة وفي اخر الفصل نبين العلاقة التي تربط التنمية المستدامة بالحكم الراشد.

**الفصل الثاني:** يحمل عنوان ميكانيزمات تكريس الحكم الراشد في ماليزيا وقسمناه بدوره إلى مبحثين، المبحث الأول يحمل عنوان نظرة عامة عن ماليزيا من خلال مدخل جغرافي خاص بها، والتعرف على طبيعة النظام السياسي الماليزي والنظام الاقتصادي كذلك، ودور القيادة الرشيدة والقيم الأسيوية في المجتمع الماليزي، والمبحث الثاني يحمل عنوان المقومات المتكاملة عملية التنمية المستدامة في ماليزيا، نتطرق من خلاله دور المجتمع المدني الماليزي في عملية التنمية المستدامة، و لعلاقة الديمقراطية بالتنمية في ظل العولمة، وخصائص الحكم الراشد في ماليزيا، وسياسة الاتجاه شرقاً لمواجهة التبعية.

**الفصل الثالث:** الذي عنوانه دينامية التجربة التنموية الماليزية في إطار الحكم الراشد ،وقسمناه إلى مبحثين الـمبحث الأول بعنوان أبعاد السياسة التنموية الماليزية ، ويتضمن سياسة التعليم وبناء اقتصاد معرفي، وكذلك إستراتيجية التصنيع والخطط الخمسية والاستثمار والنظام المالي الماليزي، والخصخصة والشراكة الذكية في التنمية، والمبحث الثاني بعنوان واقع التجربة التنموية الماليزية ، ونتطرق في هذا المبحث المؤشرات التنمية المستدامة في ماليزيا، تحديات التجربة التنموية الماليزية والدروس المستفادة منها ورؤية 2020 ومستقبل ماليزيا التنموي .

**خطة البحث:**

**الفصل الأول:** مدخل مفاهيمي ونظري للحكم الراشد والتنمية المستدامة

**المبحث الأول:** مفهوم الحكم الراشد

**المطلب الأول:** تعريف الحكم الراشد

**المطلب الثاني:** مؤسسات الحكم الراشد

**المطلب الثالث:** ابعاد ومؤشرات الحكم الراشد

**المبحث الثاني:** مفهوم التنمية المستدامة

**المطلب الأول:** تعريف التنمية المستدامة

**المطلب الثاني:** أبعاد ومؤشرات التنمية المستدامة

**المطلب الثالث:** خصائص وأهداف التنمية المستدامة

**المطلب الرابع:** علاقة التنمية بالحكم الراشد

**الفصل الثاني:** ميكانيزمات تكريس الحكم الراشد في ماليزيا

**المبحث الأول:** نظرة عامة عن ماليزيا

**المطلب الأول:** مدخل جغرافي لماليزيا

**المطلب الثاني:** طبيعة النظام السياسي الماليزي

**المطلب الثالث:** طبيعة النظام الاقتصادي الماليزي

**المطلب الرابع:** القيادة الرشيدة والقيم الآسيوية في المجتمع الماليزي

**المبحث الثاني:** المقومات المتكاملة لعملية التنمية المستدامة في ماليزيا

**المطلب الأول:** دور المجتمع المدني الماليزي في عملية التنمية المستدامة

**المطلب الثاني:** علاقة الديمقراطية بالتنمية المستدامة في ظل العولمة

**المطلب الثالث:** خصائص الحكم الراشد في ماليزيا

**المطلب الرابع:** سياسة الاتجاه شرقاً لمواجهة التبعية

**الفصل الثالث:** دينامية التجربة التنموية الماليزية في إطار الحكم الراشد

**المبحث الأول:** أبعاد السياسة التنموية الماليزية

**المطلب الأول:** سياسة التعليم واقتصاد المعرفة

**المطلب الثاني:** استراتيجيات التصنيع والخطط الخمسية

**المطلب الثالث:** الاستثمار والنظام المالي الماليزي

**المطلب الرابع:** الخصخصة والشراكة الذكية في التنمية

**المبحث الثاني:** واقع التجربة التنموية الماليزية

**المطلب الأول:** مؤشرات التنمية المستدامة في ماليزيا

**المطلب الثاني:** تحديات التجربة الماليزية

**المطلب الثالث:** التجربة التنموية الماليزية والدروس المستفادة

**المطلب الرابع:** رؤية 2020 ومستقبل ماليزيا التنموي

# الفصـــل الأول:

## مدخل مفاهيمي ونظري للحكم الراشد والتنمية المستدامة

المبحث الأول: مفهوم الحكم الراشد

المطلب الأول: تعريف الحكم الراشد

المطلب الثاني: مؤسسات الحكم الراشد

المطلب الثالث: أبعاد ومؤشرات الحكم الراشد

المبحث الثاني: مفهوم التنمية المستدامة

المطلب الأول: تعريف التنمية المستدامة

المطلب الثاني: أبعاد ومؤشرات التنمية المستدامة

المطلب الثالث: خصائص وأهداف التنمية المستدامة

المطلب الرابع: علاقة التنمية بالحكم الراشد

## الفصل الأول: مدخل مفاهيمي و نظري للحكم الراشد و التنمية المستدامة

يعتبر مفهوم الحكم الراشد مفهوم تم استحداثه وفق العديد من المنطلقات والأطروحات الفكرية حيث أصبح ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها من أجل إصلاح المنظومة السياسية والمجتمعية، والقضاء على الفساد بكل أنواعه، كما أدرج كأسلوب حكم من قبل البنك الدولي متعدد الفواعل يشمل المؤسسات الرسمية والغير رسمية، كالقطاع الخاص والمجتمع المدني مما أدى إلى تقليص دور السلطة المركزية (الدولة) من اجل العمل على التسيير العقلاني والجيد لموارد الدولة وتوزيعها توزيعا عادلا، اعتماداً على آلية الخصخصة التي ميزت الحكم الراشد في الآونة الأخيرة، لتحقيق تنمية مستدامة تلبي حاجيات الأجيال الحالية وتحافظ على قدرات الأجيال ألاحقة.

وللتفصيل أكثر قسمنا الفصل لمبحثين يحملان العناوين التالية:

المبحث الأول: مفهوم الحكم الراشد ويتضمن بدوره تعريف الحكم الراشد مؤسسات الحكم الراشد، أبعاد ومؤشرات الحكم الراشد.

المبحث الثاني: مفهوم التنمية المستدامة ويتضمن تعريف التنمية المستدامة ، أبعاد ومؤشرات التنمية المستدامة، خصائص وأهداف التنمية المستدامة، العلاقة بين الحكم الراشد والتنمية المستدامة.

## المبحث الأول: مفهوم الحكم الراشد

خاضت في مفهوم الحكم الراشد الكثير من الأطروحات الايبستمولوجية متعددة المنطلقات الفكرية، لمعرفة أصل المفهوم والتفصيل في محطات تطوره وكذلك أهم النظريات التي كانت تحمل وجهة نظر لمرجعية الحكم الراشد، وأسباب ظهوره، حيث تعرض في هذا الإطار للكثير من الإشكاليات منها، إشكالية التعريف والترجمة وكذلك إشكالية التطو ر، وللإلمام أكثر قسمنا المبحث إلى عناوين أردنا من خلالها التفصيل في ما تقدم، تحت العناوين التالية: تعريف الحكم الراشد (نشأته وتطوره) ومؤسسات الحكم الراشد وأبعاده وكذلك تطرقنا لأهم المحطات النظرية التي تكلمت عن الحكم الراشد كمفهوم قبل أن يصبح أسلوب حكم.

### المطلب الأول: تعريف الحكم الراشد

يعتبر مفهوم الحكم الراشد مفهوم ما بعد حداثي من حيث الانتشار، حيث جاء بعد جملة التغيرات الحاصلة في النظام الدولي بعد بروز الأحادية القطبية ونهاية الحرب الباردة وما عرفه العالم من تقدم وتطور تكنولوجي، والحكم الراشد كغيره من المصطلحات الما بعد حداثية التي لها علاقة وطيدة به مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان وكذلك التنمية المستدامة التي أصبحت شعارات ترفعها الحكومات من أجل مواكبة العصر حتى ولو كانت ممارساتها الداخلية عكس ما تنادي به من شعارات عالمية، فالحكم الراشد حسب النظرية النيوليبرالية مصطلح ظهر مع التأسيس لنظرية الاقتصاد المؤسسي، حيث تعتقد في هذا الموضوع أن الحكم الجيد هو الحكم القادر على حماية حقوق الملكية، والحد من الفساد وعدم مصادرة أملاك الغير، والالتزام بالديمقراطية وحماية مصالح الأغلبية، وهذا بالطبع مبني على افتراض أن السوق يعمل بشكل تلقائي وكفء بما يؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية ، وهذا ما تبين في النظرية الليبرالية من قبل، في أعمال دوغلاس نورث الذي أرجع جذور الحكم الراشد إلى مساهمات نظرية الاقتصاد المؤسسي، التي ظهرت من خلال أعماله وأعمال توماس وكذلك أوسلون وغيرهم، في تحليله التقليدي لدور الدولة في الأداء الاقتصادي وتحرير السوق بالشكل

النيوليبرالي، وتطورت بعد ذلك الدراسات النظرية لتتبع بالعديد من الدراسات التطبيقية بهدف اظهار العلاقة الموجبة بين مؤشرات الحكم الراشد والأداء الاقتصادي.

رغم أن هذه الاجتهادات النظرية هي اجتهادات غربية قامت للبحث في سبل تطوير الأداء الاقتصادي، إلا أن نظرية التبعية كانت تحمل موقف مغاير تماماً لما جاءت به الدراسات السابقة ،حيث اعتبرت أن الدول النامية لا يمكنها تكريس الحكم الراشد كمدخل سياسي أو كمدخل لتحسين الأداء الاقتصادي، في ظل الطبقية الموجودة دائما في النظام العالمي من طرف دول المركز وعدم قدرة دول المحيط أو الهامش مجاراة الدول المتقدمة في تكريس الحكم الراشد لما تعانيه من تفشي الفساد والمديونية التي رسخت التبعية بأنواعها السياسية والاقتصادية وحتى الفكرية والتكنولوجية التي جاءت في ثوب جديد للاستعمار التقليدي، في هذا الإطار "دافعت نظرية التعلم عن إمكانية تطوير أو تغيير المفاهيم العالمية من قبل الدول النامية [1] على حسب خصوصية المنطقة أو الظروف التي تمر بها وهذا ما يتجلى في قدرة الدول الشرق آسيوية خصوصا على إضفاء الطابع الأسيوي الخاص على العديد من المفاهيم والمقاربات العالمية مثل الديمقراطية والرأسمالية والتنمية المستقلة وغيرها التي تفردت بممارستها بالطابع الذي يميز المنطقة. من خلال هذا المدخل النظري يمكننا معرفة المدخل الإ يبستمولوجي لمفهوم الحكم الراشد من خلال العديد من الدراسات والاجتهادات.

## 1 - النشأة والتطور:

يعود مفهوم الحكم الراشد بالأساس إلى الأصل اليوناني عن طريق مصطلح" kubernar "وعرف بلاتينية ب " gubernar" [2] فالحكم مفهوم بوليسميكي يحمل معاني متعددة [1]، قابل

[1]– محمد محمود العجلوني، " أثر الحكم الرشيد على التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول العربية " ، (بحث مقبول للتقديم إلى المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد و التمويل الإسلامي ، النمو و العدالة و الاستقرار من منظور إسلامي، إسطنبول، 11.9 سبتمبر 2013)

[2]– بهي الدين جلال،" ميكانيزمات تفعيل مبادئ الحكم الراشد كآلية لتحقيق التنمية المحلية بالجزائر"،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص: حكامة محلية وإدارة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة المسيلة 2016)، ص.15.

للتطور والمراجعة وإضافة متغيرات جديدة إليه، مما يجعل وضع تعريف دقيق وشامل يُعمل به في كافة المجالات العلمية أمر بالغ التعقيد.

ويذهب في هذا السياق مانويل اوليفيرا بارتا من " مصلحة الترجمة للاتحاد الأوروبي" إلى أن الفعل الإغريقي " kubernar" الذي يقصد به قائد السفينة أو الذي يقود السفينة، قد أُستعمل لأول مرة من طرف أفلاطون لدلالة على حكم الأفراد ، وقد أدى ذلك إلى ظهور الفعل "gubernar" في اللغة لاتينية الحامل لنفس المعنى والذي أُشتق منه عدة مفردات في لغات مختلفة، كالفرنسية : يحكم Gouverner، الحكومة Gouverment، الحكم Gouvernance[2].

وبعد ذلك ظهر مفهوم الحكم الراشد في الأدبيات الغربية في القرن 13 في اللغة الفرنسية، حيث تمثل Gouvernance مصطلح مرادف للحكومة ثم كمصطلح قانوني سنة 1478، ليوسع بعد ذلك في التعبير عن تكاليف التسيير سنة 1679[3] charge de Gouvernance ليُنقل هذا المفهوم في ما بعد إلى بريطانيا ثم الولايات المتحدة الأمريكية وهذا ما يثبت حسب بوني كامبل بشكل قطعي الأصول الفرنسية لمصطلح الحكم [4].

وأُعيد استخدام مفهوم الحكم الراشد في إيطاليا Bon gouvernance سنة 1840م من طرف الملك شارل ألبرت كطريقة أساسية للخروج من الأزمة التي كانت تعرفها إيطاليا [5] ،

---

1- رضوان بروسي، "الدمقرطة والحكم الراشد في إفريقيا: دراسة في المداخل النظرية، الآليات والعمليات ومِؤشرات قياس نوعية الحكم "(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية،تخصص: تنظيمات سياسية وإدارية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة ،2008)، ص.119.

2-سليم بركات، "الحكم الراشد من منظور الآلية الإفريقية للتقييم من طرف النظراء"(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون، فرع: الدولة والمؤسسات العمومية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2007)،ص.9.

3فاطمة الزهراء كشرود، "التنمية الإدارية كآلية لتجسيد الحكم الراشد"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص: إدارة وحكامة محلية،كلية الحقوق والعلوم السياسية، علاقات دولية، جامعة المسيلة، 2015)، ص.54.

4-المرجع السابق، ص. 54.

5-عمر كعيبوش،"ترسيخ الحكم الراشد كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة مقاربة تحليلية دراسة في الواقع التجربة الماليزية "، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات سياسية مقارنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة المسيلة، 2015)، ص.19.

وأُستخدم في القرن الخامس عشر من طرف شارل دوليان لدلالة على فن إدارة الحكم وه ذا من الجذر نفسه لكلمة " gubernar" والتي تعني بلاتينية قيادة السفينة وفي المقابل تعني في اللغة الإنجليزية مجمل تقنيات تنظيم وإدارتها، ثم انتقل لاحقا إلى الشؤون العامة.

ودخل مصطلح الحكم الراشد إلى أدبيات العلاقات الدولية من خلال العديد من المنضمات الدولية كالبنك الدولي، الذي قدم تقرير عام 1989 عن وضعية التنمية في الدول الإفريقية جنوب الصحراء بعنوان "إفريقيا جنوب الصحراء من الأزمة إلى النمو المستدام "حيث عبر عنها على أنها أزمة حكم، وفي نفس السنة أي 1989 نشر الأستاذين جيمس ماش وجوهان اولسن استخدام هذا المصطلح في ميدان العلوم السياسية في كتاب بعنوان "إعادة "اكتشاف الهيئات"، ونشر في السنة المذكورة في الولايات المتحدة الأمريكية وتساءلا الباحثان عن كيفية تحديث المنضمات وتكييف الاستراتيجية الجديدة طبقاً لتوازن القوى الحاصلة في تلك الفترة وربط كل ذلك برشادة الحكم[1].

وفي التسعينات انتشر مفهوم الحكم الراشد ليرتبط ببعض المفاهيم الأخرى، كالعولمة والتحول الديمقراطي والمجتمع المدني والقطاع الخاص، فالتطور التاريخي لهذا المفهوم كان نتيجة الاحتياجات الإنسانية بالتزامن مع ظهور مصطلحات التنمية المستدامة والتنمية البشرية[2] كذلك شكل تطور المفهوم إلى ربطه بالحاجة إلى التغيير على مستوى الدول والحكومات ،والبحث عن السبل الناجعة للتخلص من الفجوة التي سببتها الرأسمالية بين طبقة الأغنياء التي تزداد غنى وطبقة الفقراء التي تزداد فقراً، في ظل عدم القدرة تحقيق تنمية شاملة تقضي على هذه الفجوة، وتحسن من المستوى المعيشي لجميع الأفراد رغم تحسن مستوى الدخل القومي، هذا ما جعل الخيار الأحسن هو اعتماد مفهوم الحكم الراشد كأسلوب حكم في جميع المجالات والمؤسسات من اجل تحقيق تنمية مستدامة تضمن الأمن الإنساني لكل

[1]–بهي الدين جلال، مرجع سابق، ص .16 نقلاً عن سنوسي وحشية، فتيحة قالية،"الحكم الراشد في الجزائر ودوره في تحقيق التنمية المحلية "، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية،تخصص: اقتصاد المالية والبنوك، جامعة البويرة، 2014)، ص.32.

[2]–عمار مجدل، "أساليب تفعيل الحكم الراشد والتنمية المحلية في الجزائر – الواقع والتحديات – (مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: إدارة وحكامة محلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة المسيلة 2014–2015) ص.31.

الأفراد وبجميع أبعاده، ولكنواجه مفهوم الحكم الراشد العديد من الإشكاليات المنهجية الناتجة اختلاف تخصصات الباحثين وتوجهاتهم الفكرية ، فإشكالية الترجمة من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية سبب هالة من عدم اليقين والدقة والوضوح وتعرضه لدوام التغيير وإضافة متغيرات جديدة حسب كل مجال علمي.

فإشكالية الترجمة كعامل أساسي لعدم القدرة على تحديد هوية حقل هذا المفهوم في اللغة العربية جعله عرضة للكثير من الاجتهادات دون الوقوف على مفهوم واحد يخدم البحث العلمي بشكل واضح ودقيق جعل منه مفهوم براغماتي لا يختص بمجال معين ويحمل دلالاته الكاملة، حيث ترجم المفهوم إلى أكثر من ترجمة (إدارة الحكم، أسلوب الحكم، إدارة شؤون الدولة والمجتمع، الإدارة الرشيدة للحكم، الحكم الصالح، الحكم الجيد، الحكم الموسع....) وفي هذا الإطار الترجمة الحرفية بالغة العربية قد لا تعكس المعنى نفسه أو الدلالات نفسها التي تُعكس بالغة الإنجليزية[1].

لهذا نحاول في هذا المطلب الإحاطة بمجموعة من المنطلقات الفكرية لمفهوم الحكم الراشد، وخاصة المقاربتين المهيمنتين المقاربة الاقتصادية والسياسية وبعض الاجتهادات الشخصية للعديد من البحاثة في هذا الخصوص من اجل الوصول إلى مفهوم شامل نستطيع تعميمه في مختلف الدراسات.

## 2 - تعريف الحكم

الحكم في اللغة العربية مشتقة من جذر ثلاثي (ح ك م)، وتضفي اللغة العربية على مفهوم الحكم جلال العلم والحكمة والعدل على أساس من القاعدة القانونية [2].

[1]–أمينة فلاح، "دور النيباد في تفعيل الحكم الراشد والتنمية المستدامة في إفريقيا "، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع: الديمقراطية والرشادة، كلية الحقوق والعلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة قسنطينة)،ص.35.

[2]–بهي الدين جلال، مرجع سابق، ص .19، نقلاً عن محمد علي أمين،"أدبيات الحكم الراشد في إدارة التنوع الثقافي "، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية جامعة السلمانية، 2014)، ص. 8.

ويشير معجم الوسيط في اللغة العربية إلى أن كلمة (حكم) مشتقة من مصدر ثلاثي لتدل على معان متعددة تختص بجوانب عدة من نسق الحكم بالمعنى الاصطلاحي الحديث للحكم، فهي حسب نفس المعجم (حَكَمَ) أي قضى بين الناس[1]، ويقال حُكم له وحُكم عليه وحُكم بينهم، فالحكم هنا يعني أيضا بين الناس ويحمل معنى العدل والمصلحة العامة والتسيير السليم لشؤون المجتمع والدولة.

**3 -الرشيد**

قبل كل المفاهيم والتعريفات فالرشيد اسم من أسماء الله الحسنى، الذي وصف الله بيه نفسه وتم ذكره كذلك في كتابه عزّ وجل في سورة الكهف الآية 10 في قوله تعالى:" إِذْ أَوَى الْفِتْيَةُ إِلَى الْكَهْفِ فَقَالُواْ رَبَّنَا ءَاتِنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا" [2] وقوله تعالى في سورة الجن الآية 14:"فَمَنْ أَسْلَمَ فَأُوْلَئِكَ تَحَرَّوْا رَشَدًا"[3].

وعند محاولة تفسير الآيتين الكريمتين، نجد أن الأولى تدل على الإصلاح في الدين والدنيا وأما الثانية فتدل على إصابة طريق الحق والرشد الموصول إلى الجنة [4].

ولفظة الراشد من الفعل رَشَدَ رُشْدًا ورَشَادًا هو الرشيد، ويعني من حسن التقدير، ويقال عند العرب رشد أمره أي وفق فيه واسترشد أي اهتدى وهداه وطلب منه أن يرشده، والرشد أي المستقيم على طريق الحق مع تصلب فيه، فهو ضد الغي والفساد[5].

---

[1]–المرجع السابق، ص.19 نقلاً عن نبيل دحماني، " الديمقراطية كآلية لتجسيد الحكم الراشد في الجزائر"،(مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: الدمقرطة والرشادة، جامعة قسنطين، 2010.2011)، ص. 38.

[2]–من القرآن الكريم، سورة الكهف، الآية ،10.

[3]–من القرآن الكريم، سورة الجن، الآية، 14.

[4]–عمار مجدل، مرجع سابق، ص. 17، نقلاً عن عبد الرحمن بن ناصر السعدي، "تسيير الكريم الرحمان في تفسير كلام المنام "، (بيروت: دار ابن حزم، 2003)، ص. ص .444. 852.

[5]–بهي الدن جلال، مرجع سابق، ص 21، نقلاً عن صلاح الدين الهواري، المعجم الوسيط المدرسي . العربي، دار ومكتبة الهلال للطباعة والنشر، بيروت، ص .652.

## 4 - تعريف الحكم الراشد

أصبح مفهوم الحكم الراشد مع بداية التسعينات يستخدم كآلية لإدامة التنمية الاقتصادية والسياسية والإدارية في جميع القطاعات.

قسم مارتن دورنبوس بهذا الخصوص تعريفات الحكم الراشد إلى مجموعتين، حيث ميز بين تعريفات أكاديمية سعت إلى تطوير فهم أفضل للمفهوم وما يرتبط بيه من دراسة للعلاقات المؤسسية بين الدولة والمجتمع، وتعريفات موجة للسياسة سعت إلى إفساح المجال أمام المؤسسات الدولية التي جاءت للتدخل في السياسات الداخلية للدول النامية لتأمين أنماط جديدة من الهيمنة عن طريق تشكيل هياكل لسياسات الدول تتوافق مع مبادئ تفرضها المؤسسات المانحة [1].

### أ/ تعريفات خاصة بالمنظمات الدولية:

1. البنك الدولي: عرف البنك الحكم الراشد على أنه ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون الدولة[2]، وطوره بعد ذلك ليصبح أكثر دقة، فعرفه من خلال الدراسة التي أجراها عام 1992م عن أسلوب الحكم والتنمية بأن أسلوب ممارسة السلطة لأجل إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للدولة بغية تحقيق التنمية [3]، ولم يركز هذا التعريف على التغيير الذي طرأ على دور الدولة والحكومة بعد بروز فواعل أخرى مثل المجتمع المدني والقطاع الخاص الذي قلص من دور الدولة، حيث سحبت منها هذه الفواعل الانفراد بتسيير الموارد الاقتصادية.

---

[1]–وحيدة بورغدة، "حقوق الإنسان وإشكالية العلاقة الجدلية بين الحكم الراشد والتنمية الإنسانية "، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع: التنظيم السياسي والإداري، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2006)، ص. 62، نقلاً عن: مايغابوباكري،"إشكالية الحكم الرشيد في المسار الديمقراطي لبوركينافاسو)

[2]–أمينة فلاح، مرجع سابق، ص .43.

[3]–نفس المرجع، ص. 43، نقلاً عن: سلوى الشعراوي جمعة، "مفهوم إدارة شؤون الدولة والمجتمع "، ص. 111.

2. البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة: عرف الحكم الراشد على أنه الحكم القائم على المشاركة والشفافية والمسائلة ودعم سيادة القانون مع ضمان وضع الأولويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية حسب توافق الأغلبية في المجتمع وهو من أهم عوامل القضاء الفقر وتعزيز التنمية [1]. كان هذا التعريف أكثر إلماما وشمولاً، لأنه جمع بين جميع الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية من أجل حماية حقوق الإنسان وحرية الأفراد وضمان رفاهيتهم وإحداث التنمية عن طريق العدل وتحسين المستوى المعيشي.

3. تعريف الأمانة العامة للأمم المتحدة : "كوفي عنان " أما الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان فقد أكد أن الحكم الراشد لا يمكن فرضه سواء من قبل السلطات الوطنية أو المنظمات الدولية، ولا يمكن خلقه بين عشية وضحاها، وإنما هو إنجاز ونتيجة لحد ذاتها وبدون دولة قانون والإدارة الواضحة التي يمكن التنبؤ بسياستها والسلطة الشرعية، لا يمكن تحقيق راشد كما يؤكد على إعداد بيئة المساعدة والمناسبة، وهو ما يتطلب قناعة ومشاركة المحكومين إضافة إلى الاندماج الكامل والمستمر لكافة الموطنين في مستقبل أوطانهم [2]. ربط كوفي عنان تعريف الحكم الراشد بالديمقراطية، حيث أشار إلى الشفافية والشرعية وسيادة القانون كشرط أساسي لتجسيد الحكم الراشد في أي بلد ديمقراطي.

4. منظمة التعاون والاقتصادي والتنمية: ترى هذه المنظمة أن الحكم الراشد يشمل مجموع العلاقات بين الحكومة والمواطنين، سواء كأفراد أو كجزء من المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويؤكد هذا التعريف على أن مفهوم الحكم الراشد لا يرتكز فقط على فعاليات المؤسسات وإنما يشمل القيم التي تحتويها هذه المؤسسات كالرقابة والنزاهة [3].

---

[1]–فاطمة الزهراء كشرود، مرجع سابق، ص.57.

[2]–خيرة بن عبد العزيز، " دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد أنموذج المنطقة العربية"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي والإداري، كلية العلوم السياسية والإعلام قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر)، ص .33.نفلاً عن الكايد زهير عبد الكريم،ص.17.

[3]–عمار مجدل، مرجع سابق، ص. 21 نقلاً عن سلوى الشعراوي جمعة " مفهوم إدارة شؤون الدولة والمجتمع " (القاهرة: مركز الدراسات والاستشارات والإدارة العامة، 2001)،ص. 4.

5. المعهد الدولي للعلوم الإدارية: يرى أن الحكم الراشد هو العملية التي بواسطتها يمارس أعضاء المجتمع السلطة والحكم وقدرة التأثير السياسي على السياسات والقرارات التي تهم الحياة العامة والاقتصادية والتنمية الاجتماعية [1]، اقتصر هذا المفهوم على مجموع القرارات والعمليات التي تمارس من أجل السلطة والحكم دون الإشارة إلى المعايير التي يجب الالتزام بها من أجل إرساء قواعد الحكم الراشد والديمقراطية.

6. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية: تعرف الحكم الراشد على أنه قدرة الحكومة على الحفاظ على السلام الاجتماعي، وضمان القانون والنظام والترويج من أجل خلق الظروف الضرورية للنمو الاقتصادي وضمان الحد الأدنى من التأمين الاجتماعي [2]، ركز هذا التعريف على حماية الحقوق الاجتماعية للأفراد وتحقيق العدالة الاجتماعية، ولكنه يغض الطرف عن الحقوق السياسية والاقتصادية وآليات تحقيق التنمية، عن طريق إرساء ثقافة المشاركة والشفافية والعدل في توزيع الثروة والموارد.

7. الوكالة الكندية للتنمية الدولية: تعرف الوكالة الكندية للتنمية الدولية الحكم الراشد على أنه أسلوب ممارسة التخصيص السلطوي للقيم من قبل الحكومات في إدارة موارد الدولة الاقتصادية والاجتماعية وانه ممارسة القوة بواسطة المستويات المختلفة للحكومة بأسلوب يتسم بالفعالية والأمانة والإنصاف والمساءلة أي أن الحكم الراشد هو الطريقة التي من خلالها تسير الموارد الاجتماعية والاقتصادية للبلد [3]، يتقاطع هذا المفهوم مع مفهوم البنك الدولي وكذلك تعريف دافيد أستون لعلم السياسة، باعتبار التوزيع السلطوي للقيم أما الوكالة الكندية والبنك الدولي استعملا مفهوم القوة بدلا من السلطة حيث تعتبر القوة والسلطة كلاهما من الأساليب الرسمية في إدارة الحكم و التسيير.

---

[1]–بهي الدين جلال، مرجع سابق، 25، نقلاً عن: حنان جيلاني، " الحكم الراشد كآلية لمكافحة الفساد الإداري، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص: إدارة وحكامة محلية، جامعة المسيلة 2014–2015)، ص.10.

[2]–فاطمة الزهراء كشرود، مرجع سابق، ص. 57. نقلاً عن: عبد النور الناجي، " دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الراشد في الجزائر، دراسة حالة –الأحزاب السياسية "، مجلة المفكر، ع 3، ص. 107.

[3]–عمر كعبوش، مرجع سابق، ص. 24.

**ب/التعريفات الأكاديمية**

1. السيد محمد السيد أحمد: عرف الحكم الراشد بالتعبير عن ما يفرزه النظام دون تخطيط مسبق و دون رسم أو تحديد لنظام معين، فهو ينبع من الضرورة وليس نظام يقدر وفق تصور مسبق[1]، وفق البنك الدولي فإن مفهوم الحكم الراشد مفهوم قابل للتغيير والتطور، وكذلك الإضافات حسب الحاجة أي يمكن الاختيار من حيث أساليب الحكم التي تلاءم كل نظام سياسي وليس بالضرورة ناتج عن الحاجة.

2. الأستاذ عمار عويدي: يرى أن الحكم الراشد هو الحكم الديمقراطي القائم على أساس ومبادئ دولة القانون والحقوق والرشادة والكفاءة في قيادة المجتمع وتسيير دواليب ومؤسسات الدولة المقرون بوجود رضى عام وطني ودولي على إيجابيات الأداء العام للحكم والإدارة وتفاعل وتجاوب حركية المواطنة الصالحة معه [2]، ركز هذا التعريف على الجانب السياسي أكثر فحصر الحكم في مقاربة واحدة وهي السياسية وأهمل المقاربة الاقتصادية كآلية لتجسيد مفهوم الحكم الراشد.

3. مورتن بوس: عرف الحكم الراشد على أنه يهتم بالأنظمة التي تشكل مجموعة من المبادئ الأساسية لتنظيم الحياة العامة، ويتضمن بذلك المؤسسات الحكومية والمؤسسات الغير حكومية التي تعمل في المجال العام[3].

4. ألسن هانس هرمت: اعتبر الحكم الراشد هو فن إدارة التفاعلات بين الدولة والقطاع الخاص[4]، حيث لم يذكر هرمت في تعريفه المجتمع المدني كمؤسسة من مؤسسات الحكم الراشد، وكفاعل جديد في النظام السياسي بجانب القطاع الخاص.

5. الأستاذ فرانسوا كستين: الباحث بمعهد (المغرب– أوروبا) بفرنسا الذي يقيم مفهوم الحكم الراشد على أربعة عناصر:

–الحكم الراشد نمط لاتخاذ القرارات.

---

[1]–خيرة عبد العزيز، مرجع سابق، ص. 35. نقلا عن: سلوى الشعراوي وآخرون، ص. 10.

[2]–سليم بركات، مرجع سابق، ص. 17،نقلاً عن: عمار عوايدي،"المشروع الوطني لإقامة نظام الدولة القوية: الحكم العظيم، واقع والإنجازات والإخفاقات، أفاق الطموح "، (مجلة الفكر البرلماني ع. 4، الجزائر، أكتوبر 2003)

[3]–أمينة فلاح، مرجع سابق، ص. 48.

[4]–نفس المرجع،ص. 48.

– نمط اتخاذ القرارات هذا يُتخذ ضمن منظمة جماعية.

– المنظمة الجماعية التي يُصنع ضمنها نمط اتخاذ القرار تتضمن تعدد أمكان اتخاذ القرارات.

– الهدف هو تحقيق الفعالية [1].

6. ماركو رينجبون وتيبولت: الحكم الراشد بأنه الإشكالية الجديدة الفعالة بين القطاعات الحكومية تتضمن الإدارة العامة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني التي تساهم في تشكيل السياسات العامة[2].

7. الأخضر عزمي وغانم جلطي : يعرفان الحكم الراشد على أنه مجموعة من القواعد والطموحات الموجهة لإعانة ومساعدة المسيرين للالتزام بالتسيير الشفاف في إطار هدف المساءلة على أساس قاعدة واضحة المعالم، وغير قابلة للانتقاد أحياناً تكون كل الأطراف الفاعلة عبر النشاطات المتعددة تساهم في ذلك أي في مجال التسيير [3]، يتميز هذا التعريف بالإلمام بمفهوم الحكم الراشد من حيث المعايير والمؤسسات التي يقوم عليها هذا المفهوم ومن جهة أخرى ربطه بالديمقراطية التي تعمل على إرساء الشفافية والتعاون من أجل التسيير العام بشكل جيد من جميع الفواعل في المجتمع.

تعددت تعريفات الحكم الراشد، واختلفت في مجملها لكنها تصب في إطار واحد وهي معايير الحكم الراشد ومؤسساته الفاعلة التي أصبحت فواعل جديدة في المجتمع والدولة، وبالتالي نستنتج مجموعة من الخصائص التي يجب أن تتوفر في مفهوم الحكم الراشد ويتميز بها:

–مصطلح الحكم الراشد يقودنا إلى فكرة القيادة ويطرح التساؤلات من خلال قيادة الفعل الجماعي في محيط يجمع بين العديد من الألوان، حيث تكون مصلحتهم.

[1]–سليم بركات،مرجع سابق، ص. 16. نقلاً عن حوار لفرونسوا كستين مع يومية الوطن بتاريخ : 30 ماي 2005

2– فاطمة الزهراء كشرود،مرجع سابق، ص. 59.

[3]–بهي الدين جلال، مرجع سابق، ص. 28.

-الحكم الراشد يسعى إلى تحقيق تغيير جذري في أسلوب الإدارة على أي مستوى[1].

-يثير الانتباه بخصوص تعدد الأعوان من خلال مستويات النشاط ومخطط النظام والسلم التدريجي والثقة والتعاون.

-يذهب إلى فكرة المشاركة والتنسيق والتطابق مع مفاهيم المشروع والشراكة والوئام.

-يهدف إلى ترسيخ الوسائل والقدرات من أجل مساعدة المسير أو المنظمة من أجل تحقيق نتائج إيجابية.

-يسمح بإمكانية قدر التعلم والتمهيد وتوسيع نظرة العالم للقيادة والعنصر المسير .

-الحكم الراشد يقترح التساؤل عن حملة من الأسئلة التي تسعى إلى تغيير مستديم للممارسات الإدارية.

من خلال هذه العناوين والتعريفات يمكننا استخلاص مفهوم إجرائي يحمل نوع من التوافق بين جميع التعريفات السالفة الذكر وذلك لتسهيل عملية توظيف مصطلح الحكم الراشد واستعماله.

**التعريف الإجرائي لمصطلح الحكم الراشد:** الحكم الراشد هو ذلك الحكم الموكل للحاكم الذي يعتبر لب العملية الاتصالية بين كل أعضاء النظام الاجتماعي، مستعيناً في عمله بمختلف الوسائل الضرورية التي تحدد ما للمجتمع من حقوق، وما عليه من واجبات، دون إهمال قاعدة المشاركة والمشاورة التي يقدمها له كل أعضاء النظام الاجتماعي في اتخاذ القرارات ومواجهة الأزمات والمواقف، ولهذا يطلق عليه لقب الحاكم الرشيد، لأنه استطاع أن يحكم بدون أخطاء أو بأقل قدر من الأخطاء، ولهذا يرجع سبب غياب التنمية المستدامة في البلدان النامية إلى عدم وجود إرادة سياسية حقيقية في اشراك جميع الفواعل[2].

[1]-فاطمة الزهراء كشرود، مرجع سابق الذكر،ص . 61.

[2]-فريد ابرادشة، "الحكم الراشد في الجزائر في ظل الأحاديةالحزبية والتعددية الحزبية "، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع: التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر 3، 2014)، ص. 33.

**وفي تعريف إجرائي أخر :** الحكم الراشد هو مجموعة من القوانين والنظم والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز والأداء عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق خطط وأهداف معينة.

## المطلب الثاني: مؤسسات الحكم الراشد

اختلفت تعريفات الحكم الراشد من منطلق فكري إلى آخر ومن رأي إلى آخر ، لكنها لم تختلف على فواعل ومؤسسات الحكم الراشد، حيث يتضمن كل تعريف نفس المؤسسات وهي الدولة، المجتمع المدني والقطاع الخاص.

1 – الدولة: حسب هانز أدم الدولة بتعريفها البسيط هو أنها منطقة جغرافية محددة المعالم إلى حد ما، ووافقت غالبية سكانها على سلطة مركزية أو أنها أُجبرت على قبول سلطة ما لمدة طويلة من الزمن، يجب على هذه السلطة المركزية أن تكون في وضع يخولها الدفاع عن أرضها وشعبها ضد العدوان الخارجي بوسائل دبلوماسية أو بواسطة السلاح[1].

والدولة شكل من أشكل التنظيم الاجتماعي تكفل الأمن لنفسها والرعاية لبنيها ضد الأخطار الخارجية والداخلية، وتحقيقها لهذا الغرض فإنها تملك القوة المسلحة والكثير من وسائل الإكراه والقمع ولا تقوم دولة بدون تماسك اجتماعي على درجة عالية، وتنظيم متدرج يسمح لها بنشر سلطانها وتنفيذ قدراتها وحقوق الإنسان وحقوق المواطنين وحق الدفاع أكثر قابلية للاستغلال الشعبي من أمن الدولة [2].

من خلال التعريفين السابقين للدولة، نستنتج أن للدولة أدوار سياسية واقتصادية واجتماعية كثيرة ، فباعتبارها المركز الوحيد الذي يتمتع بالسلطة وأدوات تنفيذها إما بالإكراه والقمع وإما بوسائل دبلوماسية سلمية، فلها الحق في التشريع وسن القوانين للحفاظ على الأمن الذي يعتبر واجب من واجبات الدولة، وكذلك على النسق الاجتماعي وعلى روح المواطنة والتعاون المجتمعي من خلال العدالة والمساواة والحفاظ على حقوق الإنسان، حيث يسهل تجسيد الحكم

[1]–هانز أدم الثاني، "الدولة في الألفية الثالثة "، ط .1. (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010)،ص. 31.
[2]–جاك دي فابر، " الدولة "، (شركة الأمل والطباعة والنشر،د.ب.ن، د.ط)، ص.2.

الراشد في هذا الإطار من خلال إعطاء الدولة الحق في خصخصة الشركات والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية، وتعمل على القضاء على البيروقراطية باعتبارها مركز السلطة وفتح المجال أمام كل ما هو في صالح المنظومة المجتمعية وأمن الدولة والمواطنين

وكذلك الدولة كمؤسسة من مؤسسات الحكم الراشد فهي تعمل على توسيع نطاق سلطتها من أجل تحقيق التوازنات الكبرى بين المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لأنها الوحيدة القادر على ذلك لتضمن أكبر قدر ممكن من الشفافية والمشاركة وكذلك المركزية.

2 -المجتمع المدني: هو وحدة مستقلة ومميزة عن المجتمع السياسي، أي أنه لا يخضع لتأثير النظام السياسي أو الطبيعي، وإنما هو يمثل مجموعة قوى تميل عندما تحقق تطور بعد ذلك إلى إخضاع المجتمع السياسي ذاته، وأكد هيجل معنى المفهوم بأنه نسق العلاقات الاجتماعية المتبادلة، وبدأ مفهوم المجتمع المدني منذ عام 1840 م عندما كتب ماركس نقده لفلسفة هيجل للقانون[1].

ويتغير مفهوم المجتمع المدني مع الموقف الإيديولوجي للمتكلم، فالمفهوم اللبيرالي لهذا المصطلح يختلف عن الفهم الاشتراكي الديمقراطي، وعن الديمقراطي الراديكالي وكذلك عن الفهم الإسلامي له، كما يتخذ في العالم الثالث أشكالا في متخيل النخب تختلف عنه في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية [2].

يعتبر المجتمع المدني جماعات أو منظمات (نقابات، جماعات دينية أو أعمال ....) غير رسمية لا تنضوي تحت النظام السياسي بل يعمل المجتمع المدني ضد الحكومة المركزية من أجل الضغط عليه في العديد من الأمور الخاصة بالمجتمع، مثل تحسين المستوى المعيشي وتحسين مستوى التعليم والصحة والحقوق والحريات والعدالة وحرية الرأي والتعبير، حيث تتشكل هذه المنظمات أو الجماعات من أجل المطالبة بهذه الحقوق أو من أجل التنديد ببعض السلوكات التي تصدر من السلطة المركزية ، ففي الغالب تكون هذه المطالب اجتماعية فكرية غير سياسية، حيث عبر غرامشي عن المجتمع المدني بأنه ليس مجالا للتنافس الاقتصادي

[1]-إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، " الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية "،د.ب.ن،د.د.ن.

[2]-عزمي بشارة، "المجتمع المدني –دراسة نقدية–"، ط. 6. (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون 2012)،ص.44.

بل مجالا للتنافس الإيديولوجي، حيث تطورت هذه المنظمات المجتمعية مع تطور المفهوم العام للمجتمع المدني، ليصبح من مؤسسات إقامة حكم راشد في أي دولة، فلا يمكن إهمال بأي حال من الأحوال الشريحة المجتمعية ومطالبها لأنها تعبر عن الشفافية ونوع من المحاسبة والمسائلة لأجهزة الدولة، كما تشارك هذه المؤسسة في نشر القيم و الأفكار العولمية مثل حقوق الإنسان وحقوق المرأة والطفل والعدالة والحرية، التي أصبحت عنوان المجتمع المدني وذلك عن طريق الجمعيات الخيرية والتطوعية التي يمكن لكل أفراد المجتمع أن ينخرطوا بصفة تطوعية فيها.

3 -القطاع الخاص: يعتبر القطاع الخاص الشريك الأساسي للدولة في تكريس الحكم الراشد وقدرته على المساهمة في ذلك، عن طريق عمليات الاستثمار في مختلف المجالات، بالإضافة إلى ما يملكه من قدرة على توفير المال والمعرفة والتقانة وصناعة المواهب العلمية، لاعتماده على اقتصاد المعرفة، الذي يبحث في الأفكار الممتازة من أجل تعظيم المكاسب بأقل الأثمان و بتكنولوجيا عالية جداً، إلى جانب الدعم الذي تقدمه الدولة بمحاولتها القضاء على البيروقراطية وإتاحة الفرصة للجميع من أجل العمل جنباً إلى جنب مع الدولة والمجتمع المدني و منظماته، لإرساء الحكم الراشد وإقامته لتحقيق تنمية شاملة تحافظ على قدرة الأجيال الحالية والأجيال القادمة، حيث يعمل القطاع الخاص هنا كشريك وكذلك كوجه الدولة التنفيذي، الدولة تسن القوانين والتشريعات من أجل السير الحسن والعقلاني للتنمية والموارد داخل الدولة، والقطاع الخاص يستغل هذه الموارد والإمكانات على قدر المستطاع من أجل تدوير المنفعة الكلية داخل حدود الدولة.

القطاع الخاص يوفر أكبر قدر ممكن من الشفافية في الدولة، ولعمل الحكومة لتحكمه في الإعلام والاتصال وقدرته على إيصال المعلومة، وكلما زادت فعالية القطاع الخاص كلما قل دور الدولة في المجتمع .

ولتجسيد الحكم الراشد من خلال القطاع الخاص يجب الإلمام بمجموعة من الإجراءات التي يجب اتخاذها في هذا الخصوص وهي[1]:

[1] بهي الدين جلال، مرجع سابق، ص. 34.

-العمل على توحيد النصوص القانونية للحد من انتشار وتجدر البيروقراطية.
-تخفيف الإجراءات الإدارية فيما يخص اعتماد المشاريع الاستثمارية.
-تسهيل انتقال المعلومات بين مختلف القطاعات وداخل القطاع الواحد.
-عقلنة الاستهلاك والتحكم في الموارد المادية والمالية.
-العناية بمشاركة المواطنين وتسهيل اتصالهم بالإدارة، وفتح أبواب الخدمة العمومية.
-توفير الفرص والإمكانات لتفجير الطاقة والمواهب في مختلف الميادين.

## المطلب الثالث: أبعاد ومؤشرات الحكم الراشد

أ/ يشترط لإرساء قواعد الحكم الراشد مجموعة من الأبعاد التي تساهم بدورها في تكريس الديمقراطية وتتمثل فيما يلي:

1 – البعد السياسي: يتعلق البعد السياسي للحكم الراشد بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها وضرورة تفعيل الديمقراطية التي تعتبر شرطا أساسيا لتجسيد الحكم الراشد وذلك من خلال[1]:

-تنظيم انتخابات نزيهة وحرة تبين أن السلطة السياسية تُستمد من الشعب.
-المشاركة السياسية.
-دولة الحق والقانون وتفترض الدولة في ذلك الحق والقانون وأسبقية الحق على القانون من خلال احترام الحريات العامة للمواطنين، العدالة الاجتماعية، واحترام حقوق الإنسان.
-وجود صحافة مستقلة ومنافسة.
-الدور الفعال للمجالس المنتخبة وتقوم على شرطين سلطتها وقدرتها ورغبتها في مراقبة السلطة التنفيذية.

2-البعد الإداري: يرتبط بعمل الإدارة العامة ومدى كفاءتها، ويعني البعد الإداري للرّشادة التسيير العقلاني والشفاف والعادل للموارد المالية والبشرية للمجتمع بهدف القضاء على أشكال الفساد الاجتماعي والمحسوبية، بتشجيع الديمقراطية المحلية الخاصة، وتستهدف الرّشادة الإدارية مجموع قطاع الوظيف العمومي، وتتطلب الرّشادة الإدارية الاستقلال عن السلطتين

[1]-يوسفزدام، مرجع سابق ص. ص .20-22.

السياسية والاقتصادية، عن طريق موظفين مهنيين مستقلين لا يخضعون إلا لواجبات وأهداف وظيفتهم، حيث أن العد الإداري للحكم الراشد يكمن في[1]:

-تطوير الفعالية في تسيير القطاع العام.

-تفعيل طرق ووسائل إسناد الوظائف.

-إنشاء بيئة قانونية قابلة لتحقيق التنمية الإنسانية المستدامة وتفعيل الإعلام والاتصال والشفافية.

3-البعد الاقتصادي: مرتبط بطبيعة بنية المجتمع ومدى استقلاليته عن الدولة من ناحية، وطبيعة السياسات العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وتأثيرها في المواطنين من حيث الفقر ونوعية الحياة من ناحية ثانية، وكذا علاقتها مع الاقتصاديات الخارجية والمجتمعات الأخرى من ناحية ثالثة [2].

حيث يمثل البعد الاقتصادي أحد أهم محاور وآليات الحكم كخطوة أساسية في النظام الديمقراطي، ليشمل جوانب ومستويات الأداء الاقتصادي لمواجهة الأزمات وإدراك ضروريات التنمية الاقتصادية وأثرها على حياة الناس وعلى استقرار البلد وانسجامه والأخذ بالأساليب المؤدية لتحقيق التنمية، كذلك التكامل في مختلف القطاعات، وهذا يستدعي فعلاً أوسع من قبل الدولة لضبط السوق وضمان المنافسة وحرية الدخول في الأسواق[3].

ب/ خصائص ومؤشرات الحكم الراشد: تختلف خصائص ومؤشرات الحكم الراشد من سياسية واقتصادية واجتماعية وإدارية تعمل مع بعضها البعض من أجل تحسين الأداء في المؤسسات الرسمية والغير رسمية مثل القطاع الخاص والمجتمع المدني.

المؤشرات هي جمع مؤشر وهو معطى قاب للملاحظة يفيد في إدراك المدى (الحدود، الأجسام، والأوزان)، كما يسمح بمعرفة حضور الشيء أو غيابه في الواقع المدروس، فالمؤشر هو العنصر الدال على قيمة معينة قابلة للتكمية، كما يمكن تعريف المؤشرات كذلك على

---

[1]-وحيدة بورغدة، مرجع سابق، ص. 71، نقلاً عن نسيمة عكا، " دور الحكم الراشد في التنمية "، (ملتقى الحكم الراشد واستراتيجيات والتغيير في العالم النامي، ج2)،ص. ص. 55-56.

[2]-عمراني كربوسة، " الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر "، (مداخلة في الملتقى الدولي حول الواقع وآفاق التنمية في الجزائر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، قسم العلوم السياسية، 04-05 ديسمبر 2007)

[3]-خيرة عبد العزيز، مرجع سابق، ص.45.

أنها: أدوات تستخدم الوقائع الاجتماعية في التعبير عن التغييرات والاجتماعية، تسعى لقياس مدى تحقيق الأهداف الاجتماعية[1].

من بين هذه المؤشرات نذكر:

- المشاركة
- حكم القانون
- الشفافية
- حسن الاستجابة
- التوافق
- العدل والمساواة
- الفعالية
- المساءلة والمحاسبة
- الرؤية الإستراتيجية

وتتباين كذلك هذه المؤشرات حسب الدراسات، فدراسة البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة يحدد 9 معايير، أما المعهد التابع للبنك الدولي برعاية دانييل كوفمان يحدد 6 معايير كالتالي:

أ/ البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة:

1. المشاركة: تعبر المشاركة السياسية عن درجة اهتمام المواطنين بالعملية السياسية وضع القرار لذلك كلما زادت المشاركة السياسية الفعالة كلما زادت قوة القرار السياسي وفعاليته.

2. الشفافية: يقصد بالشفافية حرية تدفق المعلومات أي توفرها والعمل بطريقة منفتحة تسمح لمتخذي القرار بالحصول على المعلومات الضرورية للحفاظ على مصالحهم واتخاذ القرارات المناسبة واكتشاف الأخطاء[2].

3. حكم السيادة القانون: أن تسري قاعدة القانون على الجميع بدون تحيز أو تمييز [3] وهذا من اختصاص الدولة كوحدة مركزية تملك السلطة والنفوذ وتطبق ذلك عن طريق استقلالية السلطة القضائية عن باقي السلطات والمؤسسات.

---

[1]–فاطمة الزهراء كشرود، مرجع سابق، ص. 71.

[2]–عمر كعيبوش، مرجع سابق، ص. 28.

[3]–سليم بركات، مرجع سابق، ص.28.

4. حسن الاستجابة: أن تسعى العمليات المجتمعية إلى خدمة جميع من لهم مصلحة فيها دون تمييز.

5. التوافق: أي التوفيق بين المصالح المختلفة لتحقيق انسجام شامل أقرب إلى ما يشكل أفضل مصلحة جماعية.

6. المسائلة والمحاسبة: لصناع القرار في الحكومة والقطاع الخاص وكذا منظمات المجتمع المدني تتم مسائلتهم من قبل الشعب ومن قبل المؤسسات العمالية وهذه المسائلة تختلف وفق ما كان القرار داخل وخارج المنظمة.

7.الفعالية والكفاءة: العمليات والمؤسسات تسعى لتحقيق نتائج وفق الحاجات مع استعمل الجيد للموارد.

8.المساواة وتكافؤ الفرص: كل الرجال والنساء لديهم فرص متساوية لتحسين أوضاعهم وتحقيق طموحاتهم.

9.الرؤية الإستراتيجية: القادة والشعب يجب أن تتوافر لديهم الأفاق الواسعة وبعيدة المدى لتحقيق الحكم الراشد والتنمية البشرية وأن يكون لديهم شعور مشترك عما يريدونه من تلك العملية [1].

أما البنك الدولي فقد وضع في دراسته 6 معايير أساسية للحكم الراشد وهي:[2]

1.المشاركة والمسائلة

2.فعالية الحكومة

3.سيادة القانون

4.نوعية التنظيم

5.مكافحة الفساد

6.الاستقرار السياسي وغياب مظاهر العنف والإرهاب

[1]–قوي بوحنيفة، " دور حركات المجتمع المدني وتعزيز الحكم الراشد "، (الملتقى الوطني حول: التحولات السياسية إشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات 16-14 ديسمبر)،ص.9.

[2]–عمر كعيبوش، مرجع سابق، ص.32.

## المبحث الثاني: مفهوم التنمية المستدامة

التنمية عملية عقدية تتسم بالشمول والتوازن وتهدف إلى توفير حد الكفاية لجميع أفراد المجتمع[1]، وهي تعتمد في ذلك مجموعة من الأبعاد والمؤشرات، فمفهوم التنمية يختلف من مجال إلى أخر، فمجال الاقتصاد يعد المجال الأسبق لظهور مصطلح التنمية ثم توسع هذا المفهوم ليشمل الاجتماع والسياسة والبيئة كذلك.

كما يختلف بين النظريات و القوانين الوضعية، التي سار فيها هذا المصطلح لأول مرة ، الذي يعبر عن مجموعة من التغيرات الجذرية أو مجموع استثمارات شاملة يختلف، وبين" المنهج الإسلامي القائم على القرآن والسنة الشريفة حيث جعل الله سبحانه وتعالى كل شيء مسخر لخليفته في الأرض وهو الإنسان، فالتنمية كمصطلح لم تكن موجودة في المنهج الإسلامي لكن كانت موجودة بألفاظ متعددة ومرادفة لمصطلح التنمية في كثير من النصوص القرآنية و الأحاديث الشريفة وحتى كتابات علمائها، مثل: التعمير، العمارة والحياة الطيبة ..... ، فمصطلح التنمية يقترب من مصطلح العمران في الاقتصاد الإسلامي[2].

### المطلب الأول: تعريف التنمية المستدامة

نجد المدرسة المركنتيلية في القرن 17 تناولت موضوع التنمية من خلال الواقع الذي كان سائد في تلك الفترة ، والمتمثل في النقص الحاد في المعادن النفيسة ، الذي أعاق التوسع التجاري لذلك كانوا يرون أنه على الدولة أن تتحكم في الواردات وتشجع الصادرات حتى تتمكن في النهاية من امتلاك أكبر قدر ممكن من النقود (الذهب والفضة) ومن ثمة تحقيق رفاهية الشعوب [3].

---

[1]–فؤد عبد المنعم أحمد، " السياسات الشرعية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية وتطبيقاتها المعاصرة " (البنك الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 1، 2001)، ص .56.

[2]–صليحة عشي، " التنمية المستدامة في المنهج الإسلامي " (الملتقى الوطني حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قالمة 03–04 ديسمبر 2012)، ص. 139.

[3]–فاطمة الزهراء كشرود، مرجع سابق، ص .9.

ثم بعد ذلك جاء مفهوم التنمية في المدرسة الكلاسيكية في القرن 18 –19 م من طرف الاقتصادي البريطاني آدم سميث ومعه دافييد ريكاردو وروبرت مالتوس وكارل ماركس وجون ستيوارت ميل، حيث نجد آدم سميث في هذا الخصوص أعطى اهتماماً بالغاً للعوامل الاجتماعية والنفسية في تغييره للفعل الاقتصادي ، ونجد كارل ماركس يولي الضرورات المادية أهمية بالغة حيث عبر على ذلك بقوله: يتعين على الإنسان قبل كل شيء أن يأكل ويشرب [1]، وكذلك في القرآن الكريم قوله تعالى:﴿ هُوَ ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ ذَلُولاً فَٱمْشُواْ فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُواْ مِنْ رِّزْقِه وَإِلَيه ٱلنُّشُورُ [2]﴾ والأكل في الآية الكريمة أعم وأوسع من المفهوم المعتاد فهو أمر بالأكل بمعنى مطلق الانتفاع ولا يتحقق ذلك إلا عن طريق القيام بعمليات الإنتاج المختلفة، لأن السلعة الاقتصادية يجب أن تمر بمراحل مختلفة حتى تصبح صالحة للاستهلاك المباشر[3]، هذا ما تقاطعت معه مقولة كارل ماركس.

ثم انتقل مفهوم التنمية إلى حقل السياسة خاصة والحقوق الأخرى بصفة عامة في الستينات من القرن العشرين، وأصبح مرتبط بعد ذلك بالعديد من المجالات العلمية وبعد ذلك شهد هذا المفهوم نقله نوعية من حيث الاستخدام والانتشار لما عرفه العالم المعاصر من تغيرات كثيرة وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية.

أما في ما يخص المساهمات النظرية الخاصة بالتنمية المستدامة، نجدها تنقسم بين من يدعي أولوية البيئة وبين من يدعي أولوية الاقتصاد وبين من يدعي كذلك أولوية العدالة في توزيع الثروة والتنمية، نظراً لاختلاف أبعاد التنمية المستدامة بيئية واجتماعية واقتصادية وحتى سياسية

1 -النظرية الداعية لأولوية البيئة: و هنا يسبقون أصحاب هذه النظرية أن الأولوية للبيئة والمحيط الحيوي الذي يحتاج لأن يكون مستداماً أكثر وهم يبحثون عن حماية التنوع الحيوي

[1]–رياض بولصباغ، " التنمية البشرية المستدامة واقتصاد المعرفة في الدول العربية الواقع والتحديات، دراسة مقارنة الإمارات العربية المتحدة، الجزائر – اليمن "، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتورة في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص: الاقتصاد الدولي والتنمية، جامعة سطيف 2012–2013)،ص.9.

[2]–سورة الملك، الآية، 15.

والوراثي ويطالبون علماء الاقتصاد بالاهتمام أكثر بالجانب البيئي والأخلاقي وتشتمل هذه النظرية على نظريات جزئية وإسهامات عديدة مثل ك نظرية GAYA لجمس فلوك، فحسبه أن الطبيعة لها الأسبقية على الإنسان ومنه لتحافظ على نفسها وليس لسد حاجيات الأجيال اللاحقة، و كذلك إسهامات نظرية حقوق الكائنات الغير إنسانية، التي تتفق مع نظرية GAYAفي عدم تدخل الإنسان ومشاركته في تسيير الأنظمة الطبيعية، وبعد ذلك جاءت نظرية مالتوس المتشائمة حول الموارد الناضبة وأن التقدم التكنولوجي لا يمكنه حل المشكلة تزايد عدد السكان ونقص الموارد الطبيعية مما يؤدي إلى المجاعات والأمراض والثبات في معدلات الأجور، والتي أصلاً لا يستطيع الإنسان التحكم فيها، وفي المقابل كان الرأي المتفائل لجون ستيوارت ميل الذي استند في مبادئه في التنمية المستقبلية على قطاع الزراعة وعلى دور المؤسسات الاجتماعية في رفع معدلات الرفاهية الاقتصادية، و كلها عوامل تؤدي إلى خفض معدلات نمو السكان، و في رأي مغاير، كانت الحركة الأمريكية المحافظة، التي قادها تيودور روزفلت تعتقد بأن كلما كان استخدام الموارد الطبيعية الناضبة يتم بمعدلات أقل كلما كان أفضل كما أن التنافس الاقتصادي والاحتكارات تعتبر من أهم أعداء الاستخدام الحكيم لموارد الطبيعية، بالإضافة إلى هذه المجموعة هناك مساهمات أخرى لهانس في نظرية النضوج ، والحالة الثابتة والمستقرة لمجموعة من الديمغرافيين والطاقويين وكذلك نظرية حدود النمو لنادي روما.[1]

2 -النظريات الداعية لأولوية الاقتصاد: ومن بين هذه النظريات نجد نظرية الموارد الناضبة للاقتصادي هارولد هوتلينغ، الذي قام بنشر دراسة حو الاقتصاديات الموارد الناضبة 1931م، وقام من خلال هذه الدراسة بناء نموذج نظرية حول كيفية الاستخدام الكفء للموارد الطبيعية الناضبة وكيفية استغلال والاستفادة منها على المدى الطويل، بالإضافة إلى إسهامات أخرى مثل نظرية القيمة المضافة الاقتصادية الكلية التي تقوم على تقدير الأضرار باستعمال طرق تقييم مالي للآثار الظاهرة حيث يتم ملاحظة التغيرات الفيزيقية لوضعية المناطق الطبيعية ثم التأثيرات والخسائر المنجرة عنها، رغم محدودية هذه المقاربة نظراً لطابعها النفعي، ونجد بجانب هذه النظريات إسهامات أخرى مثل نظرية تعديل السوق وهي

[1]–يحي سعيدي، شنبي صورية، "نظريات التنمية المستدامة "، PDF

نظرية اقتصادية لبيرالية، وكذلك نظرية اقتصاد الايكولوجي ونظرية حقوق الملكية، ونظرية النمو الداخلي التي أدخلت دور التطور التكنولوجي في النمو الاقتصادي بصفة عامة، واعتمدت على دور الحكومات في الاستثمار في مجال البحوث والتطوير والتعليم، اتجاه المؤسسات لدعم الإبداعات والاختراعات التي تؤدي بدورها إلى رفع معدلات التطور التكنولوجي[1].

3 -النظريات الداعية لأولوية العدالة في توزيع الثروة والتنمية : ومن بين هذه النظريات نجد نظرية التنمية الدائرية المتراكمة لجونر ميردال، وتقوم فرتها على التنمية الدائرية المتراكمة في دولة ما ترتبط بالظروف والخصائص الطبيعية والتاريخية لهذه الدولة وأقاليمها، حيث تؤدي الحركة الحرة للقوى الاقتصادية والاجتماعية إلى زيادة الفوارق الإقليمية بأنواعها المختلفة بين المركز الذي تمثله عادة المناطق الحضرية والهامش الذي تمثله الأرياف وفي نفس السياق جاءت نظرية أقطاب النمو لهيروشمان، ويطلق عليها نظرية الاستقطاب التي تتفق مع نظرية ميردال في أن عملية التراكم في المركز وزيادة تدفق رؤوس الأموال والموارد الأولية من الأرياف (الهوامش) إلى المدينة أو المركز، يؤدي إلى نموه واتساع أسواقه على حساب الهوامش الأمر الذي يعمل على زيادة الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين المركز والهوامش هذا ما جاء في إطار مبادئ وأسس المدرسة التبعية، وفي إسهامات أخرى نجد نظرية الاستقطاب العكسي لريكاردسون التي جاءت عكس نظرية هيروشمان وميردال يحث يرى أن الآثار الانتشارية تحصل من المركز باتجاه المحيط آلية دون تدخل الدولة على حسب رأيا لنظريتين السابقتين[2]. ومن خلال هذه المنطلقات النظرية يمكننا التوجه بطريقة واضحة لتعريف التنمية والتنمية المستدامة في إطار معرفي من خلال إسهامات العيد من المفكرين والمنظمات الدولية.

[1]-كنزة الوزاني، أثر الفساد الداري على أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر 2004-2014، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص: رسم السياسات العامة، جامعة جيلالي بونعامة، خميس مليانة)، ص. 45.

[2]-يحي سعيدي، صورية شنبي، مرجع سابق، ص، ص. 22-29

## 1 - تعريف التنمية

**لغة:** هي من النماء وهو الزيادة والكثرة والتنمية هي العمل على إحداث النماء[1]

وفي الإنجليزية يأتي مصطلح Development من الفعل To develop بمعنى يوسع، يوضح، يظهر، يكشف عن، يبسط تدريجيا، يكسب تدريجيا، ينجلي.....

**اصطلاحاً:** التنمية يعني الانتقال المقصود من حال إلى حال أفضل بكل المقاييس خلال فترة زمنية يحددها المجتمع [2].

والتنمية كمصطلح اقتصادي يشير إلى الجهد المبذول لارتفاع الدخل الفردي والحقيقي ارتفاعاً كميا عن طريق استخدام الموارد البشرية والطبيعية المتاحة استخداماً أكفأ وأشمل بغرض رفع الدخل القومي بمعدل أكبر من معدل تزايد السكان[3].

حيث نجد كذلك كلمة التنمية كلمة مرت بمراحل ثلاث، من حيث التسمية فهي لم تكن أوسع وأشمل لتجمع بين جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والإنسانية والبيئة، فالتنمية خلال الستينات والخمسينات كذلك كانت تسمى النمو الاقتصادي، حيث تم تعريفها بالزيادة المستدامة لحصة الفرد من إجمالي الدخل الوطني، ثم طرأ تحولاً على المصطلح أواخر الستينات وأوائل السبعينات ،ليقصد به بعد ذلك النمو مع إعادة التوزيع حيث أصبحت الزراعة هي القطاع الذي يحض بالأولوية لإمكانيته في القضاء على الجوع وسوء التغدية، واستيعاب الفائض من اليد العاملة، وبالتالي زيادة النمو الناتج عن التصدير وتشجيعه لينمو بدوره مجال التصنيع وفتح الأسواق الخارجية.

وفي عام 1976م في مؤتمر العمالة العالمية لمنظمة العمل الدولية، بروز مفهوم أو منهج الاحتياجات الأساسية الذي أشار إلى أنه لا يمكن التخفيف من الفقر بالمطلق إلا من خلال

[1]–فؤاد عبد المنعم أحمد، مرجع سابق، ص، 51

[2]–وحيدة بورغدة، مرجع سابق،ص .29

[3]–فؤاد عبد المنعم، مرجع سابق، ص. 51

توفير الاحتياجات الأساسيق للتغذية والصحة والمياه والمأوى والسلامة والتعليم ن بالإضافة إلى بعض الاحتياجات المعنوية مثل الاعتماد على الذات والأمان والهوية الثقافية.

وآخر ما وصل إليه التفكير الحديث والتنموي هو فكرة الاستدامة والتي تعتمد على استراتيجيات دائمة من الناحية الاجتماعية وكذلك البيئة أي أنها تحافظ وتشجع الموارد الطبيعية والبشرية التي تعتمد عليها التنمية[1].

كما حضي مفهوم التنمية المستدامة بمجموعة من الالتفاتات من قبل المنظمات الدولية كالأمم المتحدة التي عرفتها عام 1955 على أنها العملية المرسومة لتقدم المجتمع جميعه اقتصاديا واجتماعيا، معتمد أكبر اعتماد ممكن على مساهمة المجتمعات المحلية وعلى مساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأكبر قدر مستطاع[2].

**2 -تعريف التنمية المستدامة وابراز محطاتها التاريخية**

**الاستدامة لغة:** مأخوذة من استدامة الشيء، دام،يدوم،استدام أي طلب دوامه.

**اصطلاحا:** ويقصد به الدفع بالشيء إلى أن يستمر لمدة طويلة من الوقت[3].

واكتسب مصطلح التنمية المستدامة اهتماما كبيرا، بعد ظهور تقرير لجنة بروتلاند، مستقبلنا المشترك، الذي أعدته اللجنة العالمية للبيئة و التنمية في عام 1987م حيث صيغ أول تعريف للتنمية المستدامة في هذا التقرير على أنها التنمية التي تلبي الاحتياجات الحالية للأجيال الراهنة دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم[4].

---

[1]-دوناتو روماني، " الاقتصاد البيئي و التنمية المستدامة "، (المركز الوطني لسياسات الزراعية و منظمة الأغدية و الزراعة للأمم المتحدة، ص،ص،51-52

[2]-يوسف زدام، مرجع سابق، ص. 38.

[3]-منى هرموش، " دور تنظيمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر "، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص:سياسة عامة وحكومات مقارنة، جامعة باتنة، 2009-2010)، ص33. نقلاً عن ابن منظور، "لسان العرب ". ص،341.

[4]-ريدة ديب، سليمان مهنا، "التخطيط من أجل التنمية المستدامة "، (مجلة دمشق للعلوم الهندسية، المجلد 25، العدد الأول 2009)،ص. 488.

وجاء هذا التعريف بعد الوعي البيئي الذي كان قد حصل نتيجة التغيرات البيئة التي حصلت بسبب الأعمال الغير بيئة من طرف المصانع التي تسببت في انبعاثات سامة أثرت على طبقات الجو وخاصة بعد التسبب في ثقب الأوزان الذي يزاد مع ازدياد الإنبعاثات، وأصبحت وهذه المسألة قضية عالمية تخص المجتمع العالمي ككل.

فأخذت التنمية المستدامة بعد هذا المؤتمر بعداً جديداً وهو البعد البيئي وهو بعد عالمي وليس فقط محلي.

من خلال هذين التعريفين نلاحظ الدور الذي تفرضه التنمية على الحكومات، حيث لم يعد الدور مقصود على الدولة وحسب بل على جهود المواطنين كذلك حتى تكون التنمية شاملة وتحقق أهدافها المرجوة، وتكون على أوسع نطاق وتشمل جميع المناطق المحلية.

ويرى الدكتور أسامة عبد الرحمن وهو الرأي الذي يتفق عليه الكثير من المفكرين، أن مفهوم التنمية هو عملية مجتمعية واعية ودائمة موجهة وفق إرادة وطنية مستقلة من أجل إيجاد تحولات هيكلية وإحداث تغيرات سياسية واجتماعية واقتصادية تسمح بتحقيق تصاعد مطرد لقدرات المجتمع وتحسين مستمر لنوعية الحياة فيه[1].

ولعل هذا المفهوم كان الأعم والأشمل بين التعريفات المطروحة من قبل الاقتصاديين والمهتمين بمجال التنمية، حيث حدد أهداف التنمية مع جميع أبعادها المجتمعية من أجل الحفاظ على تحسين المستوى المعيشي للأفراد.

رغم أن تعريف التنمية لم يلق اتفاق موحد كما يقول الدكتور إبراهيم العسل إلى أن كل باحث يعرفها إطلاقا من إيديولوجيته الحاكمة لفكره واختصاصه، فبينما يراها الاقتصاديون الرأسماليون والاشتراكيون ازديادا في الناتج القومي وزيادة في الدخل الفردي ومع اختلافهم في السبل الموصولة إلى ذلك، ويذهب الاجتماعيون إلى أنها وسيلة لتمكين الإنسان من تحقيق

[1]–مصطفى عبد اللطيف، عبد الرحمن بن سانية، "انطلاق التنمية بين النظريات الوضعية ومنهج الاقتصاد الإسلامي "، (ورقة بحث قُدمت في الملتقى الدولي حول الاقتصاد الإسلامي: الواقع ورهانات المستقبل، المركز الجامعي، غرداية، يومي 23–24فيفري 2011)، ص.4.

قدر أكبر من الرفاه وتأمين المستوى الأرفع لنمط حياته وبالتحديد الاجتماعي، منه الصحي و التعليمي والخدماتي.

ظهرت العديد من الإسهامات الفكرية الخاصة بالتنمية المستدامة قبل مؤتمر بروتلاند لكنها لم تشكل تعريف محدد للتنمية المستدامة، فبعد مؤتمر بروتلاند الذي ساهم في إرساء قواعد رسمية للتنمية في بعدها البيئي، حيث خرج إلى قرار أن التنمية البيئية يجب أن تتماشى جنبا إلى جنب مع التنمية الاقتصادية للمحافظة أكثر على ديمومة الموارد ولطاقات وتسيرها بشكل عقلاني يحافظ على المدى البعيد على قدرات الأجيال الآنية وكذلك اللاحقة من أجل استمرارية الحياة على كوكب الأرض.

وبعد ذلك جاء مؤتمر ري ودي جانيرو في البرازيل والذي تميز بالطابع العالمي حيث أصبحت القضية قضية عالمية من خلال الآثار والنتائج التي تنتج عن الاستعمال السيء للموارد في الطبيعة والإضرار بها حيث كان هذا المؤتمر والذي عرف بقمة الأرض، سنة 1992 م، نقطة اتفاق عالمي على ضرورة التكاثف من أجل البيئة التي بدأت تشهد تغيرات التي قد تسبب كوارث طبيعية لا يمكن مجابهتها ولا التنبؤ بها مثل: التصحر واتساع ثقب الأوزون وانقرض بعض الحيوانات نتيجة تغير المناخ والاحتباس الحراري وذوبان الجليد من القطبين.

وبعد مؤتمر قمة الأرض، انعقد مؤتمر كيوتو باليابان سنة 1997 م، من أجل التوقيع على معاهدة تطالب الدول الغربية بتقليص نسب الانبعاثات الغازية لمستويات أقل من المستويات الموجودة سنة 1992م على أن يكون ذلك قبل حلول عام 2010.

وانعقدت بعدها قمة أخرى خاصة بالتنمية المستدامة في جوهانسبورغ بجنوب إفريقيا عام 2002، حيث تم فيه وضع اتفاقات لحماية المناخ العالمي والحفاظ على التنوع البيئي ومكافحة ظاهرة التصحر، ولكن رغم أن هذه المؤتمر الذي كان الأكبر بين المؤتمرات الدولية السابقة، لم تستطع إلزام الدول الكبرى وخاصة الصين والولايات المتحدة الأمريكية حول النسبة الخاصة بانبعاثات المصانع وإنشاء مصانع صديقة للبيئة، وكذلك اللجوء إلى الطاقة المتجددة كحل بيئي يحافظ على الحياة في كوكب الأرض.

رغم التوصيات الكثيرة التي خرج بها المؤتمر في ما يخص الدول النامية و حصتها من التنمية من إجمالي الناتج القومي للدول المتقدمة لمساعدتها على السير في ركب التنمية من خلال تقديم هذه المساعدات، لكنها لم تستفد من هذه التوصيات والمساعدات الوهمية في شيء

وبعد التعريف الذي قدمه مؤتمر بروتلاند وهو أن التنمية هي التي تغطي احتياجات الحاضر دون الإضرار بقدرة الأجيال المستقبلية على تغطية احتياجاتها، كانت إسهامات أخرى على غرار هذا التعريف الذي صدر عام 1987 في قمة بروتلاند.

وعرفت المنظمة العالمية للزراعة 1989 م: التنمية المستدامة على أنها إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغيير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية ، وإن تلك التنمية المستدامة (في الزراعة والغابات والمصادر السمكية) تحمي الأرض والمياه والمصادر الوراثية النباتية والحيوانية ولا تضر بالبيئة وتتسم بأنها ملائمة من الناحية الفنية ومناسبة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية[1].

يبدو هذا التعريف الخاص بمنظمة الفاو يركز على الاستدامة الزراعية التي تعتبر من الموارد المتجددة التي تحافظ على تلبية احتياجات الناس من المياه الصالحة للشرب والغذاء دون اللجوء إلى الصناعات التي تلوث البيئة، حيث تعتبر هذه المنظمة الإنسان هو محور الاهتمام بالتنمية المستدامة.

التنمية المستدامة هي تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المستقبلية في تلبية احتياجاتهم، كما أنها التنمية القائمة على تشجيع أنماط استهلاكية ضمن حدود وإمكانيات البيئة وبما يحقق التوازن بين الأهداف البيئية وبما يحقق التوازن بين الأهداف البيئية والاقتصادية في العملية التنموية [2].

[1]–دوناتو روماني، مرجع سابق، ص.56.

[2]–منى هرموش، مرجع سابق.ص.37.

وتعرفها اللجنة الأوروبية للتنمية المستدامة عام 1992م على أنها عبارة عن سياسة إستراتيجية تعمل ضمن الديمومة والاستمرارية في الزمن لتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي في إطار احترام المحيط وبدون هدر الموارد الطبيعية الموضوعة لخدمة النشاط الإنساني[1].

## المطلب الثاني: أبعاد ومؤشرات التنمية المستدامة

- **أبعاد التنمية المستدامة:** وهي كما يلي

تعالج التنمية المستدامة ثلاث أبعاد رئيسة بالإضافة إلى بعدين آخرين وهي أبعاد متكاملة ومتوازنة غير قابلة للتجزئة أو التعامل على حد فهي مترابطة بشكل يساعد على تكريس التنمية المستدامة.

1 -البعد الاقتصادي: وذلك بتحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة في التوزيع أي توزيع الثروة ويشمل البعد الاقتصادي على كفاءة رأس المال، والقدرة على إشباع الحاجات الأساسية للأفراد والمجتمع، وبتوفر جميع هذه الشروط يتحقق نمو اقتصادي مستديم.

2 -البعد الاجتماعي: يشمل المساواة والتماسك والعدالة، وإيصال الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم إلى محتاجيها والمساواة في النوع الاجتماعي والمحاسبة السياسية و المشاركة الشعبية، وكذلك العمل على استدامة المؤسسات عن طريق التداول على السلطة والابتعاد عن الشخصنة.

3 -البعد البيئي: وذلك بالمحافظة على البيئة و الموارد الطبيعية عن طريق تجنب الاستنزاف الزائد للموارد المتجددة والغير متجددة، ويتضمن ذلك حماية التنوع الحيوي والاتزان الجوي وإنتاجية التربة والأنظمة البيئية والطبيعية الأخرى والتي تصنف عادة كموارد اقتصادية والقدرة على التكييف[2].

---

[1]-رياض بولصباغ، مرجع سابق،ص.13

[2]-عبد الرحمن العايب، " التحكم في الأداء الشامل للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،2010-2011)،ص. ص.25-29.

بالإضافة إلى الأبعاد الثلاثة يضيف البحاثة أبعاد أخرى مثل البعد التكنولوجي أو التقني والبعد السياسي.

4 -البعد التكنولوجي: وهو الأخذ بالتكنولوجيا المحسنة في كافة المجالات والخاصة الطاقوية منها من أجل تحقيق هدف المحافظة على البيئة سواء بالاستحداث أو التطويع لتكنولوجيا أنظف وأكفأ تناسب الاحتياجات المحلية، والذي يهدف إلى سد الفجوة بين البلدان الصناعية والنامية أن يزيد من الإنتاجية الاقتصادية ويقلل من استنزاف الموارد الاقتصادية

5 -البعد السياسي: يعتبر البعد السياسي بعداً قويا في عملية التنمية لأن عدم توافره كما هو موجود في معظم الدول النامية، يشكل عائقاً أمام عملية التنمية حيث تعاني هذه الدول من مشاكل تنموية ومن المديونية ومن استنزاف ثرواتها الطبيعية، ويشكل الفساد الاقتصادي والاجتماعي أكبر تهديد للتنمية هذه الدول في المستقبل، ويعتبر سبباً في هدر المدخرات وضعف الاستثمار الداخلي وارتفاع أعباء الديون الخارجية المترتبة عليها [1].

- مؤشرات التنمية المستدامة:

يقسم الدارسين في مجال التنمية المستدامة مؤشراتها إلى مؤشرات اجتماعية ومؤشرات اقتصادية وكذلك بيئية كالتالي:

1 -المؤشرات الاقتصادية: ويختلف تصنيفها وعددها من دراسة إلى أخرى كما يلي:

-نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

-نسبة الاستثمار الثابت الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي

- نسبة الصادرات إلى الواردات

-مجموع المساعدات الإنمائية

- الدين الخارجي(المديونية)

[1]-عمار عماري، " إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها "، (المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية لموارد المتاحة، جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 7-8 افريل 2008)، ص. ص .8-11.

2- المؤشرات الاجتماعية: وتتمثل في

-معدل البطالة

- معدل النمو السكاني

- معدل الأمية بين البالغين

-معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية والثانوية والعالي

-نسبة السكان في المناطق الحضرية

3-المؤشرات البيئية: وهي كالتالي

-نصيب الفرد من الأراضي الزراعية

- التغير في مساحة الغابات والأراضي

- التصحر

4-المؤشرات المؤسسية: كما يلي

-الحصول على المعلومات

- عدد العلماء والمهندسين في مجال البحث العلمي

-الإنفاق على البحث والتطوير[1]

وهناك تقسيمات أخرى لمؤشرات التنمية المستدامة كما يلي:

1 -مؤشرات اقتصادية: وتنقسم إلى

-البنية الاقتصادية

- أنماط الإنتاج

2-المؤشرات البيئية: وتتمثل في

-التغيرات في الغلاف الجوي للأرض

-استخدامات الأراضي

-المسطحات البحرية وحمايتها بالحد من تلوث البحار

- مصادر المياه العذبة

[1]-مهدي سهر غيلان وآخرون، "دراسة تحليلية لأهم مؤشرات التنمية المستدامة في البلدان العربية المتقدمة "، (جامعة كربلاء وجامعة الأنبار)، ص. ص. 6-8.

3-المؤشرات المؤسسية: كما يلي

-الإطار المؤسسي

- قدرة مؤسسات الدول على تحقيق التنمية المستدامة

4-المؤشرات الاجتماعية: كما يلي:

-المساواة الاجتماعية وتحقيق عدالة توزيع الثروة ومكافحة الفقر

- الرعاية الصحية المناسبة لجميع الأفراد والمجتمع

- التعليم

-السكن والسكان

- الأمن الاجتماعي وحماية الناس من الجرائم بتحقيق العدالة والديمقراطية[1].

## المطلب الثالث: خصائص وأهداف التنمية المستدامة

من خلال التعريفات المتعددة للتنمية المستدامة نستنتج مجموعة من الخصائص والأهداف الخاصة بالتنمية المستدامة.

أولا: خصائص التنمية المستدامة:

1 -هي تنمية طويلة المدى فهي تحافظ على مصير الأجيال الحالية والأجيال القادمة كذلك.

2 -المساواة ومراعاة حقوق الأجيال اللاحقة.

3 -هي عملية مترابطة ومتعددة الأبعاد تقوم على أساس التخطيط والتنسيق بين خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة والتنمية البيئية من جهة أخرى.

4 -تحرص على تطوير الجوانب الروحية والثقافية والإبقاء على الخصوصية الحضارية للمجتمعات.

5 -البعد الدولي للتنمية المستدامة.

6 -الإنسان هو وسيلة تحقيق التنمية المستدامة وهدفها[1].

[1]-المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة جوهانسبورغ 2002

7 -هي تنمية تمثل ظاهرة عبر جيلية أي أنها عملية تحويل من جيل إلى جيل آخر .
8 -هي تنمية تقوم على التعاون بين الأفراد في تحقيق أهدافها المشتركة[2].

ثانيا: أهداف التنمية المستدامة :

تختلف أهداف التنمية المستدامة بين أهداف حالية وأهداف مستقبلية في إطار قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة تحت عنوان "تحويل عالمنا 2030"حيث يشمل على 17 هدف و 169 غاية لمحاولة تحسين الحياة لأفراد المجتمع العالمي والقضاء على الفقر والأمية، ومن بين الأهداف العامة الحالية نذكر:

1-القضاء على الفقر المدقع والجوع

2 -تحقيق تعميم التعليم الابتدائي
3 -تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
4 -تخفيض معدل وفيات الأطفال
5 -تحسين صحة الأم
6 -مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية
7-إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية
8-كفالة الاستدامة البيئية [3].

وتشمل هذه الأهداف على الأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة، الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وكذلك المؤسسية أو التكنولوجية.

أما الأهداف المستقبلية 17 هي أهداف تكميلية لأهداف الألفية والتي جاءت في معظمها لتنمية أو تخفيض حدة التخلف من الدول النامية والفقيرة التي تقع أغلبها في القارة الإفريقية، وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

---

[1]-سارة بوسعيود، " دور استراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا "، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: اقتصاد دولي وتنمية مستدامة 2012-2013)، ص، ص. 46-47.

[2]-منى هرموش، مرجع سابق، ص. 39.

[3]-مارتيزافارجاس،" أهداف التنمية المستدامة " (تحويل عالمنا، مجلة البيئة الإلكترونية ، ع 13 ، جانفي 2016) ، ص 6.

1 -القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.

2 -القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة

3 -الصحة الجيدة والرفاه.

4 -ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع

5 -تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات.

6 -ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة

7 -تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام والعمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع.

8 -إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام وتشجيع الابتكار.

9 -الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود.

10- لاستهلاك والإنتاج المسؤولين.

11- اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي للتغير المناخ وأثاره حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.

12-حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام وإدارتها الغابات على نحو مستدام.

13-مكافحة التصحر وقف تدهور الأراضي.

14-عكس مساره ووقف فقدان التنوع البيولوجي.

15-السلام والعدل والمؤسسات.

16-تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

17-ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة [1].

[1]-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية " أهداف التنمية المستدامة 2030"

## المطلب الرابع: علاقة التنمية بالحكم الراشد

ظهر مفهوم الحكم الراشد بعد التجارب التنموية الفاشلة في العديد من بلدان العالم وخاصة الإفريقية منها، وهذا الظهور لم يكن يقتصر على محاولة البحث عن بدل أو كحل لفشل المتتالي في التجارب التنموية في بلدان العالم الثالث، وإنما كذلك كأسلوب للقضاء على الفساد الإداري والسياسي، ومحاولة الدول المتقدمة إيجاد حل لتحسين المستوى المعيشي لمواطنيها بعد زيادة الفجوة بين الدخل القومي لمرتفع والمستوى المتدني للمواطنين، على أطراف هذه المفارقة بدأ البحث عن نظام حكم شامل يستطيع تحسين جميع المستويات المعيشية للسكان فكان الحكم الراشد هو الضامن لتحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية مستدامة.

هذا ما حث الحكومات على تطبيق معايير وركائز الحكم الراشد من أجل تحقيق التنمية عن طريق التركيز على فئة الشباب القادرة على تنمية مفهوم الشراكة من أجل الإصلاح، والذي عادة ما يحمل شعار التنمية والنهوض بالمجتمعات، "حيث يؤثر الحكم الراشد على الدخل الفردي للسكان بالزيادة ثلاث مرات تقريباً على المدى الطويل ويخفض معدلات وفيات الرضع بحوالي الثلثين، وينمي معدل نحو الأمية من 15% إلى 25 %ويرتبط نسبيا بتحقيق زيادة نسبة 0,4%في النمو الاقتصادي ونسبة 0,27 % في معدل الاستثمار" [1]

وقد كان لصندوق النقد الدولي بتعريفه للحكم الراشد بعدا تقنيا لمفهوم التنمية وعلاقتها بالحكم الراشد من خلال "التركيز على النواحي الاقتصادية من الحكم وتحديد مظاهر حسابات الحكومة وادارة الأموال والموارد العامة في الدولة واستقرار البنية التنظيمية لنشاطات القطاع الخاص"[2].

كما يمكن قراءة وتحليل العلاقة بين التنمية والحكم الراشد من خلال ثلاث زوايا:

[1]–عبد اللطيف بن نعوم، مرجع سابق، ص. 78.

[2]–عبد اللطيف بن نعوم، " دور الحمم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية دراسة حالة الجزائر "، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد التنمية الجهوية، جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015– 2016)، ص. 72.

1 -وطنية: وتشمل الحضر والريف وجميع الطبقات الاجتماعية والفئات بما فيها المرأة والرجل.

2 -عالمية: أي التوزيع العادل للثروة بين الدول الغنية والدول الفقيرة وعلاقات دولية تتميز بقدر من الاحترام والمشترك الإنساني والقواعد القانونية.

3 -زمنية: أي مراعاة مصالح الأجيال الحالية والأجيال اللاحقة[1].

كما تتجسد العلاقة بين الحكم الراشد والتنمية المستدامة في تفعيل جميع أدوار المجتمع في عملية التنمية وعدم تحييد أي عنصر من العناصر النشاط الإنساني في هذا المجا ل، كما لا يمكن أن يكون هناك تنمية مستدامة في ظل حكم فاسد ينتشر فيه جميع أنواع الفساد السياسي والإداري والاستغلال السيئ لموارد الطبيعة عن طريق الاستنزاف وخاصة في الدول النامية التي تعاني من فساد النظام السياسي الحاكم والتخلف المطرد لذلك.

وترتبط التنمية والحكم الراشد ارتباطا وثيقاً من خلال بعض المرتكزات كالتالي:

1- ديمقراطية حقيقية مبنية على مفهوم المشاركة في إدارة الدولة والمعتمدة على التمثيل لكافة فئات المجتمع وتعتمد على أساس المحاسبة لأي حكومة.

2 -احترام المعايير الدولية والمحلية لحقوق الإنسان وخصائصها المبنية على المساواة وعدم التمييز وعدم قابلية هذه الحقوق للتجزئة أو الانتقاص.

3 -الحكم الراشد يمثل الإطار الذي يضمن التوزيع العادل لعائدات النمو فعندما تكون مصالح و احتياجات السكان تخضع لضغوطات فإن ذلك يستوجب ضرورة السعي لزيادة فعالية مؤسسات الرشادة وممارساتها بما يمكن أن يحدث تحسن حقيقي في مواجهة الفقر والأمراض.

4 -اعتبر البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة أن الحكمانية والتنمية المستديمة صنوان لا يمكن فصل الواحد عن الأخر، فالتنمية لا يمكن أن تتحقق ي غياب حكم راشد، كما أن الحكم الراشد لا يمكن أن يكون راشدً مالم يكفل استدامة التنمية ويضع البشر في قلبها[1].

[1]-فؤاد جدو، مرجع سابق، ص. 6.

5 -التشجيع على دعم مؤسسات المجتمع القائمة والتشجيع على تسهيل إجراءات تكوينها وتفعيل دورها في الحياة العامة.

6 -احترام سيادة القانون وتعزيز مفهوم استقلال القضاء وتحديد معايير المحاكمات العادلة، وحق التقاضي أمام محاكم مختصة وقضاة مستقلون.

7 -إدارة أموال الدولة بطريقة شفافة وسليمة ، تخضع لمفهوم الرقابة العامة للمجتمع ولمفهوم المسائلة، وأن تقوم على إدارتها مؤسسات حكومية تعرف بقدرتها على التعامل مع القضايا الخاصة بإدارة أموال الدولة ومواردها بكل احترافية ومهنية عالية ، وتضع مصلحة المجتمع وأفراده في أولى غاياتها.

8 -إن تطور مفهوم التنمية إلى التنمية البشرية تشمل عملية مترابطة لكل مستويات النشاط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي والبيئي، وتستند هذه العملية إلى منهاج تكاملي يقوم على العدالة في التوزيع ويعتمد على المشاركة، كما يتضمن التخطيط الطويل المدى، ليس للموارد الاقتصادية فحسب بل للتعليم والسكن والبيئة والثقافة والسياسة والتركيب الاجتماعي أيضا، وتم ربط مفهوم الحكم الصالح مع مفهوم التنمية البشرية المستدامة لأن الحكم الصالح هو الربط الضروري لتحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية بشرية مستدامة.

9 -اعتماد السلطة اللامركزية للحكومة وتوزيعها على مختلف مناطق الدولة الجغرافية والاعتماد على المشاركة التامة لأفراد المجتمع في تلك المناطق واحترام كافة الحقوق والحريات الإنسانية وتعزيز الرقابة وترسيخ مفهوم الحكومة الراشدة[2].

10 -إن التنمية البشرية المستدامة ديمقراطية تهدف إلى بناء نظام اجتماعي عادل وإلى رفع القدرات البشرية عبر زيادة المشاركة الفاعلة والفعالة للمواطنين، وعبر تمكين الفئات المهشمة وتوسيع خيارات المواطنين وإمكاناتهم[3].

---

[1]-اسيا بلخير، "إدارةالحكمانية ودورها في تحسين الأداء التنموي بين النظرية والتطبيق الجزائر أنموذجاً 2000-2007"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع: رسم السياسات العامة، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر 2009)، ص. 78

[2]-زكريا حريزي، " محاضرة في مقياس التنمية والحكم الراشد "، (كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة سطيف2)

[3]-بوزيد سايح، "دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر"، (رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد التنمية، جامعة تلمسان، 2012. 2013)، ص. 152

11-إن النمو الاقتصادي ما هو إلا وسيلة لتحقيق التنمية البشرية وليس غاية بحد ذاته وأن واجب ومسؤولية الحكم الراشد أن يتأكد من تحقيق المؤشرات النوعية لتحسين نوعية الحياة للمواطنين.

كما يمكن أن نستنتج العلاقة بين التنمية والحكم الراشد من خلال البدائل المطروحة، حيث أضحت الشراكة بين الحكومة والمنظمات الغير حكومية والقطاع الخاص من البدائل الحديثة المطروحة لتكريس الحكم الراشد و تحقيق التنمية المستدامة، فلم يعد في مقدرة أي دولة متقدمة أو نامية أن تضطلع بكل المهام الإدارية والتنموية دون إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني، وعليه فإن إحداث نقلة كيفية في التنمية مرهون ببناء الشراكة بين المجتمع والدولة، فتحقيق التنمية المستدامة كذلك مرتبط أساساً بوجود نظام سياسي ديمقراطي راشد يتضمن مؤسسات فعالة ومؤثرة تأثيرا إيجابيا على حياة المواطنين، وهو ما يسمح بتشكيل ثقافة سياسية إيجابية تجاه هذا النظام، تؤهله بأن يتسم بالمشاركة والمساهمة بجهوده من أجل العمل على تطوير وترقية المجتمع.

# الفصـــل الثانـي:

## ميكانيزمات تكريس الحكم الراشد في ماليزيا

المبحث الأول: نظرة عامة عن ماليزيا

المطلب الأول: مدخل جغرافي لماليزيا

المطلب الثاني: طبيعة النظام السياسي الماليزي

المطلب الثالث: طبيعة النظام الاقتصادي الماليزي

المطلب الرابع: القيادة الرشيدة والقيم الآسيوية في المجتمع الماليزي

المبحث الثاني: المقومات المتكاملة لعملية التنمية المستدامة في ماليزيا

المطلب الأول: دور المجتمع المدني الماليزي في عملية التنمية المستدامة

المطلب الثاني: علاقة الديمقراطية بالتنمية المستدامة في ظل العولمة

المطلب الثالث: خصائص الحكم الراشد في ماليزيا

المطلب الرابع: سياسة الاتجاه شرقاً لمواجهة التبعية

## الفصل الثاني: ميكانيزمات تكريس الحكم الراشد في ماليزيا

تعتبر ماليزيا من بين النمور الآسيوية التي تملك إرادة ثابتة لا تتغير ولا تقهر، من أجل إكمال الخطة التنموية التي تسير عليها منذ تولي **محمد مهاتير** الحكم، الذي استطاع الخروج بماليزيا من الأزمة الاقتصادية التي ضربت دول جنوب شرق آسيا إلى بر الأمان، هذا ما يؤكد على أن القيادة الرشيدة والواثقة بقدرات بلدها قادرة على النهوض من لا شيء، واعترف **محمد مهاتير** أن ماليزيا منذ زمن ليس ببعيد لم تكن شيء على الخريطة السياسية والدولية ، في ظل اتجاه جميع الأنظار نحو الحضارة الغربية والذهول بممارساتها مما يجعل بقية الأمم كالمغلوب الذي يجب عليه أن يتبع الغالب ويقلده في كل ممارساته.

جاء فكر محمد **مهاتير** التنموي والمغاير والتغيري من أجل إثبات أن النظر يمكن أن يكون شرقا، والعمل على غربلة النظريات والفلسفات الغربية من المنطقة، لاقتناعه التام بعدم جدواها لأن المنطقة لها خصوصياتها وقيمها المتجذرة في مجتمعات جنوب شرق أسيا، حيث يؤكد كذلك على أن التقدم والتطور يبدأ من إرادة الداخل وليس من إملاءات الخارج، والاعتماد على الذات بموارد الدولة وليس من التبعية والمساعدات الخارجية، التي كانت حسبه ليس الحل أبداً.

أحدث فكر محمد مهاتير التنموي نقلة نوعية في إرادة الشعب الماليزي في التغيير، حيث أصبح المجتمع الماليزي يؤمن إيمانا تاماً بقدرة القيادة الرشيدة على بعث أمجاد ماليزيا وتحقيق أهدافها التنموية والحفاظ على القيم الماليزية الإسلامية والأسيوية مثل: التعايش والتسامح والكرم، ويهدف محمد مهاتير في هذا الإطار ببلوغ **2020** يكون المجتمع الماليزي من أكثر الشعوب رقي وثقافة و أخلاق في جميع النواحي العملية والعلمية.

وفي هذا الفصل سنتطرق في مبحثين إلى شكل الدولة الماليزية و طبيعة نظامها السياسي والاقتصادي وسنبين علاقة الديمقراطية بالتنمية، ودور الحكم الرشيد والقيادات الرشيدة الواقعية التي، انطلقت من الواقع الماليزي لبناء صورة جديدة ومتكاملة لما يجب أن تكون عليه ماليزيا بعد عقود من الزمن، معتمدة بذلك على سياسات ثابتة من أجل تحقيق تنمية شاملة ومستدامة من جميع الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حيث ساهمت اليابان هي الأخرى في

التقدم في ماليزيا عن طريق نقل التجارب والخبرات والتقانة من أجل صنع يد عاملة ماليزية قائمة على العلم والمعرفة والتكييف مع التكنولوجيا.

## المبحث الأول: نظرة عامة عن ماليزيا

تتميز ماليزيا عن باقي دول جنوب شرق أسيا أنها تملك موقع جغرافي استراتيجي و مناخ استوائي يساعدها على التنمية ، حيث تستطيع إنتاج المحاصيل الزراعية طول العام وخاصة التي تتصدر قائمة صادرات الاقتصاد الماليزي، وتعتمد في ذلك على تقنيات عالية وتكنولوجية محكمة نتاج الفرد الماليزي الذي يمثل محور التنمية المستدامة في ماليزيا، حيث يحض بالأولوية الاهتمام ومحاولة القيادة الرشيدة في ماليزيا إلى بناء مجتمع ماليزي متشبع بالقيم الإسلامية التي تمثل الأغلبية وكذلك القيم الأسيوية وخاصة الكونفوشيوسية ، التي تتقارب مع الإسلام في كثير من القيم مما سهل على المجتمع الماليزي الاتحاد والتعايش والتجانس في ظل تقديسه للقيم التي تربى عليها، في ظل نظام دستوري ملكي وفر جميع أسباب الاستقرار، من أجل خلق مجال للإبداع والعطاء، في هذا المبحث سنحاول التعرف على ماليزيا وموقعها الجغرافي والفلكي وطبيعة نظامها السياسي والاقتصادي.

### المطلب الأول: مدخل جغرافي لماليزيا

#### 1 -الموقع الفلكي والجغرافي لماليزيا:

تقع ماليزيا بين دائرتي عرض **1**درجة و **7** درجة شمالاً وخطي طول **155** درجة و **119** درجة شرقا [1]فهي منطقة استوائية بامتداد عرضي محدد للغاية، الأمر الذي انعكس بشكل مباشر على الأحوال المناخية بشكل مباشر حتى أدى إلى تشابه نسبي في الظروف المناخية والنباتية مع الوحدات السياسية المجاورة لماليزيا بالنظر إلى أنها تعبر عن إقليم جغرافي يقع معظمه في المنطقة الاستوائية[2]، وهي دولة قارية جزرية تضم العديد من الجزر وتتألف من شبه جزيرة ماليزيا (ماليزيا الغربية) وماليزيا الشرقية تتوسط بحر الصين الجنوبي ويحد شبه جزيرة ماليزيا تايلند من الشمال وسنغافورة من الجنوب وتقع جزيرة سومطرة غرب شبه جزيرة ماليزيا،

[1]-عمر كعيبوش، مرجع سابق، ص. 85

[2]-كمال منوفي، وآخرون، **الأطلس الماليزي**، (برنامج الدراسات الماليزية، جامعة القاهرة ،2006)،ص.6

حيث يفصلها عن مضيق ملقا، أما ماليزيا الشرقية فتقع على جزيرة بورنيو، حيث تتقاسم حدودها مع أندونيسيا وبروناي[1].

ماليزيا دولة اتحادية تضم **13** ولاية حسب الدستور الماليزي كالتالي:

جوهور، كيده، كيلاتان، مالاكا، نجري، سيميلان، باهانج، بينانج، بيراك، بيريس، صباح وساراواك، سيلانغور، تراباتغانو[2].

**2-السكان والمساحة:**

يبلغ عدد سكان ماليزيا حوالي **28682124** مليون نسمة حسب إحصائيات **2007**، وذلك إلى غاية إحصائيات **2011** أما عن إحصائيات **2014** فبلغ عدد السكان **29901997** مليون نسمة، وتبلغ مساحة ماليزيا حوالي **330434** كلم²ويتكون سكان ماليزيا من عرقيات متعددة وثلاث منها رئيسية كالتالي[3]:

-المالايو (السكان الأصليين لماليزيا وهم مسلمين): **57%**

- العرق الصيني 27**%**

-العرق الهندي **7%**

-أعراق أخرى **9%**

وهذه النسب تختلف من سنة إلى أخرى فمثلا حسب إحصائيات **2005** يشكل المالاي **58%** أما الصينيون يشكلون **31%**والهنود**9%**واخرون**2%**

[1]-الجمعية العامة للأمم المتحدة،(19 نوفمبر 2008)، ص. 2

[2]-دستور ماليزيا الصادر عام 1957 شاملاً تعديلات لغاية 2007(أنشئ الملف بصيغة PDFفي 18أفريل 2016 15:27)

[3]-علي قوق، "إدارة الأقاليم و التجارب المستفادة عربيا حالة ماليزيا"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص، إدارة الجماعات المحلية و الإقليمية، جامعة ورقلة 2010-2011)، ص. 70.

### 3-الديانات واللغات في ماليزيا:

حسب الدستور الماليزي الإسلام هو دين الاتحاد الرسمي مع ضمان ممارسات الأديان الأخرى بسلام وبكل حرية ي أي جزء من الاتحاد (المادة رقم 3 من الجزء الأول)[1].

الإسلام هو دين السكان الأصلين أي المالاي أما الصينيون فيعتنقون الكونفوشيوسية والهنود الهندوسية والبقية الأخرى إما مسيحية إما ديانات أخرى مع الاحترام التام لجميع الطقوس والأديان الغير إسلامية.

كما تعتبر اللغة الرسمية في ماليزيا هي **اللغة الملاوية**، بينما تعتبر اللغة الإنجليزية هي ثاني لغة رسمية في ماليزيا، كما تستعمل بعض اللغات الأخرى بشكل واسع **كالكنتونيس** و**الهوكين والمندرين** (العرق الصيني) و**التاميل** (العرق الهندي)[2].

رغم أن ماليزيا الفدرالية متعددة الأعراق والقوميات إلا أنها لم تشكل عائقا أمام التنمية فيها، وذلك للقبضة الحديدية التي يملكها **مهاتير** وقدرته الفريدة على تحويل هذه القوميات والأعراق المتصارعة إلى مجتمع متجانس ومتعايش وسلمي، يعمل كيد واحدة من أجل النهوض باقتصاد البلاد وتنميته.

## المطلب الثاني: النظام السياسي الماليزي

مر النظام السياسي الماليزي بعدة محطات حيث كان عبارة عن إمبراطورية تتكون من طبقتين الطبقة الحاكمة وهي طبقة النخبة والرعية التي تنقسم بدورها إلى السكان الأصليين المالاي والصينيين والهنود، ثم بعدها مرحلة الاستعمار البريطاني التي أصبحت فيه ماليزيا بريطانية وخاصة بعد توقيع **معاهدة بانكور سنة 1877م** بين بريطانيا وسلطان ولاية بيراك واستئثارها بالمؤسسات المحلية والنشاط الاقتصادي على أساس التنمية وتقديم دواعي التطور لماليزيا، أما المرحلة الأخيرة وهي المرحلة الحالية التي يتميز بها النظام السياسي الماليزي وحيث يعتبر الدستور الماليزي السلطة العليا في الاتحاد ويسعى إلى إقامة حكومة منتخبة من

[1]-الدستور الماليزي، مرجع سابق، ص. 11.

[2]-علي قوق، مرجع سابق، ص. 70.

الشعب وبرلمان نيابي منتخب وسلطة قضائية مستقلة وسلطة المراجعة القضائية وحكومة تخضع للمسائلة وفقا لسيادة القانون وحيث عمل **محمد مهاتير** في هذا الإطار على نزع بعض الصلاحيات الدستورية من السلاطين بموافقة البرلمان من أجل إقامة نظام سياسي أكثر ديمقراطية ومحافظة على حماية الحقوق والحريات للمجتمع الماليزي[1].

هذا ما جعل ماليزيا تحض بنظام سياسي يمكن أن نطلق عليه "نصف ديمقراطية"، وذلك لتحقق العدالة في توزيع الدخل والمزايا الاقتصادية، غير أن هذه الديمقراطية غير كاملة فهناك قيود على المشاركات وإهدار لحقوق الإنسان، رغم أن من حق أحزاب المعارضة أن تشارك في الانتخابات بل وتفوز بكثير من المقاعد البرلمانية إلا أنه يتم منعها من تحقيق هذا الفوز حتى لا تتمكن من تشكيل حكومة برلمانية، بالإضافة إلى أن النظام الانتخابي نفسه مصمم بشكل يضمن النصر للحزب المسيطر فقط ولمؤيديه[2].

ويقسم الدستور الماليزي النظام السياسي إلى ثلاث سلطات حسب الجز الرابع منه تحت عنوان الاتحاد، وهي التشريعية والتنفيذية والقضائية.

أ – السلطة التشريعية : تتكون السلطة التشريعية الفدرالية من مجلسين هما مجلس النواب وهو أقرب لمجلس الشعب، ويتكون من **219عضو**، يتم انتخابهم بشكل مباشر لمدة خمس سنوات يتوزعون مابين **165**من شبه جزيرة الملايو، و **28 %**من ساراواك و**26%**من صباح، ويتعين أن يكون النواب أعضاء في الأحزاب السياسية وأن يكون رئيس الوزراء من بين أعضاء البرلمان، ويعتبر مجلس النواب هو المجلس التشريعي الأعلى، أما مجلس الشيوخ وهو أقرب إلى مجلس الشورى، وعدد أعضاءه **70** عضو يتم انتخاب **26** منهم من المجالس التشريعية للولايات الثلاث عشر بواقع عضوين لكل ولاية، أما بقية الأعضاء يعينهم الملك بناء على اقتراح من رئيس الوزراء ، ومدة الولاية، وهي ثلاث سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة فقط[3].

---

[1]–كمال منوفي، آخرون، مرجع سابق، ص .ص. 284–286.

[2]–محمد سيد سليم، نيفين عبد المنعم مسعد، محرران، **العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في أسيا**، (مركز الدراسات الأسيوية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1997)، ص. 355

[3]–جابر عوض، محرراً، **الجهاز الإداري والتنمية في الخبرة الأسيوية**، (مركز الدراسات الأسيوية جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2012)، ص. 272

ب –السلطة التنفيذية : يمثل السلطان من الناحية النظرية السلطة التنفيذية العليا للبلاد ويتم انتخابه من خلال مجلس الحكام الذي يظم سلاطين تسع من الولايات الماليزية وتستمر مدة ولايته لخمس سنوات، وإذا كان الدستور الماليزي قد نص على وجود صلاحيات لسلطان ومنها تعيين رئيس الوزراء وتعيين قضاة المحكمة الفدرالية العليا ورئاسة القوات المسلحة، فإن الواقع يثبت أن السلطات التي يتمتع بها السلاطين في النظام السياسي الماليزي لا تعد أن تكون سلطات رمزية، أما من الناحية العملية فتتألف السلطة التنفيذية من مستويين ن المستوى الأول يمثله رئيس الوزراء الذي يعتبر أعلى سلطة تنفيذية في البلاد والمسؤول الأول عن صنع قرارات السياسة العامة، فضلا عن متابعة تنفيذها، ورئيس الوزراء هو زعيم حزب الأغلبية في البرلمان ويتمتع رئيس الوزراء الماليزي بسلطات واسعة وفقا للدستور وله سلطة إعلان حالة الطوارئ وحل البرلمان.[1] وتقلد هذا المنصب في ماليزيا كل من : **تنكو عبد الرحمن (1957-1970)، تون عبد الرزاق (1970-1976)، تون حسين عون (1976-1980)، محمد مهاتير (1981-2003)، عبد الله بدوي (2001-2008)، محمد نجيب عبد الرزاق (2008-إلى الآن ).**

ت –السلطة القضائية: فهي تتمثل في المحكمة الفدرالية العليا التي تترأس محكمتين إحداهما المحكمة العليا لشبه جزيرة المالاي ولغرب ماليزيا، والثانية محكمة **بورنيو** لشرق البلاد ثم يلي ذلك المحاكم الثانوية والمحاكم الجزئية، ويرأس المحكمة الفدرالية العليا رئيس السلطة القضائية ورئيس المحكمتين العليتين، وتضم في عضويتها سبعة قضاة آخرين يعينهم الملك بناء على توصية رئيس الوزراء، وأيضا استشارة مؤتمر الحكام، وتختص المحكمة الفدرالية العليا بالنضر في دستورية أي قانون يصدر عن البرلمان أو أي سلطة تشريعية ، كما تختص أيضا بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين الولايات بعضها وبعض أو بينها وبين الاتحاد[2].

رغم سيطرت الدولة على زمام الأمور وقدرتها على تسيير شؤون المجتمع الماليزي إلا أنها لا تستجيب لرغباته وطموحاته بنفس القدر الذي توجهه به، فالبيئة الداخلية للدولة الماليزية تحتم

[1]–جابر عوض، محرراً، **السياسات العامة في ماليزيا**، (برنامج الدراسات الماليزية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة 2008)، ص.9

[2]–كمال منوفي ، جابر عوض محرران ، **النموذج الماليزي للتنمية** ، ( برنامج الدراسات الماليزية ، جامعة القاهرة ، 2005) ، ص. 5

على القيادات فيها وصناع القرار أن يأخذوا بعين الاعتبار جميع مدخلات المجتمع الماليزي وانشغالاته للنظام السياسي وذلك لحساسية الأمر وخاصة أن المجتمع الماليزي متعدد الأعراق والقوميات والفوارق الطبقية بين السكان الأصليين والصينيين خاصة وهذا حسب **دافيد ايستون** ينتج مخرجات من نفس نوع المدخلات للحفاظ على التوازن والاستقرار في النظام السياسي، وبذلك نستطيع تفسير سلوك السلطة التنفيذية المتمثلة في رئيس الوزراء **محمد مهاتير** الذي انتهج سلوك الهيمنة القيادية والقبضة الحديدية لضبط السياسات وكذلك المجتمع.

حاول بذلك **محمد مهاتير** إعادة ضبط النظام وتكريس العدل والمساواة والقضاء على المحاباة في توزيع الموارد والثروة ومناصب العمل بين عرقيات المجتمع الماليزي من أجل تحسين مستواه المعيشي وإعادة دمج المالاي في الاقتصاد الوطني الماليزي وباعتبار ماليزيا دولة إدارية قائمة على البيروقراطيات النافذة والتي تسيطر على قدر لابأس منه من القوة، ماينتج عنه حسب **هالبرن واليسون** التنافس الشديد بين البيروقراطيات المحلية من أجل تمرير القرارات وبسط السيطرة والنفوذ في النظام السياسي من أجل تحقيق بعض المكاسب، ولكن بالرغم من القوة والنفوذ الذي تمتلكه هذه البيروقراطيات في ماليزيا إلا أن أننا نجد رئيس الوزراء **محمد مهاتير** يبسط سيطرته على هذه البيروقراطيات ومراقبة عملها ومحاسبتها، لتصبح السلطة التنفيذية المهيمن الأكبر في النظام السياسي الماليزي، وخاصة بعد تحكمها في النشاط الاقتصادي ومجال القروض والاستثمارات كما يمكننا أن نحلل النظام السياسي الماليزي من خلال اقتراب النخبة أو الصفوة المتمثلة في **محمد مهاتير** والوزراء المعتمدين من طرفه ، لأنه يملك الخصائص والمميزات وقدرات كاريزمية تؤهله لإدارة شؤون البلاد، حسب **هنتر** إن لفهم مصادر صناعة القرار والسياسات في أي نظام سياسي يجب البحث عن النخبة ذات الكفاءة والمكانة المتميزة في المجتمع والقادرة على التأثير والتوجيه، **فمحمد مهاتير** وفكره التنموي الفريد ورجاحته في التعامل مع الأوضاع وخاصة الأزمات وأفكاره القيمية والعلمية التي تخاطب عقل كل فرد من أفراد المجتمع الماليزي جعلته متميز قادرا على التأثير والمخاطبة ليصبح من خيرة القادة ليس في ماليزيا وحسب إنما في جنوب شرق أسيا والعالم الإسلامي وحتى العالم ككل.

## المطلب الثالث: طبيعة النظام الاقتصادي الماليزي

ذهب المفكرون الغربيون إلى تقسيم النظم الاقتصادية من حيث الدور الذي تلعبه الدولة في الاقتصاد بشكل عام، إلى نظام اشتراكي تلعب فيه الدولة الدور الرئيسي في الحياة الاقتصادية، ونظام رأسمالي لا تلعب فيه الدولة دورا يذكر في الاقتصاد، هو ما انفكت الدول تطبق أحد هذين النظامين وإن اختلف حجم الدور الذي تلعبه من حالة إلى أخرى[1].

فطبيعة النظام الاقتصادي الماليزي حسب سمير أمين هو نظام رأسمالي يتميز بتدخل فعال للدولة التي تحتفظ بدور محدد في وضع استراتيجيات التنمية الوطنية [2]، حيث عملت الدولة الماليزية منذ الاستقلال على وضع خطط وأهداف محددة (النمو– التحديث– التصنيع ) من أجل إحداث التنمية، وإعادة بناء الاقتصاد بشكل يجمع بين الاعتماد على الذات وعلى رأس المال الخارجي في نفس الوقت[3]، وانتهجت ماليزيا هذه السياسة من اجل الموازنة والملائمة لطبيعة النظام الاقتصادي الماليزي الذي يحض بالكثير من الخصوصية، حيث كانت كل الشركات الكبرى والشركات القابضة تحت السيطرة البريطانية أو ملك للصينيين لذي يتقنون ويتفننون في أعمال التجارة والصناعة مما حتم على الدولة الماليزية لعب دورها لإعادة توزيع الثروة بشكل عادل مع الإبقاء على ممتلكات الصينيين والهنود وفي المقابل إدماج المالاي وهم الأكثر فقرا، بتحسين أوضاعهم المعيشية والاقتصادية وتحقيق فرص عمل حقيقية لهم يستطيعوا من خلالها تطوير الذات والمستوى وبعد استلام **محمد مهاتير** رئاسة الوزراء بدأت الدولة بإتباع سياسة إحلال محل الواردات الأجنبية والاعتماد على الذات، واتخذت في ذلك العديد من الإجراءات والخطط التنموية والاقتصادية التي شُهد لها النجاح ، بعد أن كانت الإحصاءات بعد الاستقلال مباشرة تشير إلى نسبة السكان تحت خط الفقر **75%**[4] وهي نسبة عالية جدا،

---

[1]–جابر عوض، محرراً، **دور الدولة مابين الاستمرارية والتغيير في الخبرة الآسيوية**، (مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة 2009)، ص. 255.

[2]–سمير أمين، **الاقتصاد السياسي للتنمية في القرنين العشرين والواحد والعشرين**، ط 1. (بيروت: دار الفارابي، 2002)، ص. 39

[3]–محمد سيد سليم، نيفين عبد المنعم مسعد، مرجع سابق، ص. 313.

[4]–علي أحمد درج، " التجربة الماليزية والدروس المستفادة منها عربيا "، (مجلة جامعة بابل، العلوم الصرفة والتطبيقية، ع.3، مجلد،63)، ص. 1363

حاول **مهاتير** بعدها إدماج الاقتصاد الماليزي في الاقتصاد العالمي في ظل العولمة مع الاحتفاظ بالشروط الماليزية في هذا الانفتاح حتى لا تقع في شباك التبعية من جديد، حيث عملت في هذا الإطار على تجنب التبعية الاقتصادية والسياسية من خلال المديونية وحتى التبعية التكنولوجية التي تتسبب في ما بعد بالتبعية التقليدية وهي السياسية والاقتصادية حيث أصبحت ماليزيا تصدر التكنولوجيا والتقانة لبقية دول العالم، في سلوك يتصف بالموازنة بين الانفتاح على الخارج والسيطرة الوطنية على الاقتصاد بنظام ازدواجي يتميز بمركزية الدولة في النشاط الاقتصادي في النظام الاشتراكي والسوق الحرة و فتح المجال أمام القطاع الخاص في النظام الرأسمالي، هذا ما أدى إلى استعادة المنتجات الماليزية لقدرتها التنافسية في الأسواق العالمية لجودتها و تقنياتها العالية.

كما انتهجت ماليزيا نظاماً فعالاً لتحرير التجارة وهو النظام الذي يعتبره بعض المحللين الاقتصاديين أفضل نظم التجارة الخارجية المحررة في الشرق والجنوب الآسيوي، حيث لا يتجاوز التعريفة الجمركية 13، كم لا تتجاوز القيود الكمية على الواردات أكثر من 5 كذلك حرصت الدولة على إيجاد بيئة مشجعة للمصدرين من خلال توفير التمويل ودعم الخدمات المقدمة لصغار ومتوسطي المصدرين، وتشجيع توجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو التصدير[1].

على الرغم من انتهاج الحكومة الماليزية لسياسة الانفتاح والتحرر الاقتصادي وتطبيق برنامج طموح للخصخصة وتشجيع القطاع الخاص وجذب الاستثمار المباشر إلا أن الدولة ظلت محتفظة بسيطرتها على الاقتصاد وان تغيرت طبيعة دورها في هذا الخصوص ليصبح أكثر تعلقا بالتنظيم والرقابة والتوجيه والإشراف أكثر منه دور متعلق بالإنتاج والتوزيع[2].

[1]–محمد السيد سليم، نيفين عبد المنعم مسعد، مرجع سابق، ص. 317

[2]–جابر عوض، مرجع سابق، ص. 265

## المطلب الرابع: القيادة الرشيدة والقيم الآسيوية في المجتمع الماليزي

يشكل المجتمع الماليزي مزيج من العرقيات والأديان المختلفة، مما جعل التنوع الثقافي فيه أمر من محتوم، وكان لابد على القيادة الماليزية التحكم الجيد في هذه التعددية العرقية، حيث رغم التشابه الكبير بين القيم الإسلامية والكونفوشيوسية التي تمثل أهم روافد قيم المجتمع الآسيوي عامة والماليزي خاصة، إلا أن الاضطرابات والانقسامات التي حدثت عقب الاستقلال جعل إعادة تنظيم المجتمع أمر لا بد منه وهذا ما كان تهدف إليه القيادة الرشيدة **(محمد مهاتير)**. حيث عمل محمد **مهاتير** منذ بداياته على ترسيخ القيم الإسلامية والآسيوية في الفرد الماليزي من أجل الحفاظ على طبيعة المجتمع الماليزي في ظل العولمة الغربية ومحاولة تنميط الممارسات والعادات وتفريغ الشعوب من محتواها الهوياتي.

قامت القيادة الرشيدة في ماليزيا بالمزج بين هذه القيم وبين الديمقراطية لبناء ثقافة ديمقراطية تناسب مقاس المجتمع الماليزي، وتحقيق الموازنة بين القيم الأسيوية والإسلامية.

و"أكدت القيادة الماليزية ضرورة الاسترشاد بهده القيم سواء على المستوى الداخلي والخارجي، وهو ما تبدى بالفعل عبر العديد من الممارسات السياسية والاقتصادية والتي كان لها أبعد الأثر في حفر مسار التنمية والتقدم" [1]، حيث احتلت القيم الآسيوية موقع الصدارة في المنظومة القيمية الماليزية، واحتلت قيمة العمل الجماعي مكانة كبيرة ،"كما تنامت مكانة كل من السلطة الحاكمة في النظام، كما تعاظمت قيمة الحفاظ على الهيراركية مع م ا يقتضيه ذلك من ضرورة طاعة القيادة"[2]، حيث تتميز القيادة والمجتمع المدني الماليزي بامتلاكهما نفس الفكر القيمي حيث يعمل كلاهما على الحفاظ على هذه القيم التي كانت الداعم الأساسي لناح عملية التنمية في ماليزيا وبلدان جنوب شرق آسيا عموما.

وبهذا الخصوص عبر **محمد مهاتير** في العديد من المناسبات على أنه يطمح في أن يكون المجتمع الماليزي من أرق المجتمعات من خلال تشبثه بقيمه الأصلية والمعروف بها، وفي

[1]–هدى ميتيكيس، محررة، **القيم الآسيوية**، (مركز الدراسات الأسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة 2007) ص.159

[2]–جابر عوض، ماجدة صالح ،محرران، **المجتمع المدني في الخبرة الآسيوية** ،(مركز الدراسات الآسيوية ، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، جامعة القاهرة 2010)،ص. 204

البحث عن القيم التي تميز القيادة الرشيدة في ماليزيا "نجد **مهاتير** من أشد القادة الذين يقدسون القيم وخاصة الإسلامية حيث تعتبر المرجعية العليا في النظام السياسي الماليزي وهي القرآن الكريم والسنة الشريفة وذلك لاستنباط الأحكام الشرعية والوقوف على المعاني الحقيقية للآيات"[1]، والذي يمعن النظر في حديث **محمد مهاتير** يجده يؤكد كثيرا على قيمة العدل بين المسلمين من جهة وبينهم وبين غير المسلمين من جهة أخرى، من أجل تحقيق مفهوم الأمة الواحدة القوية التي تقودها قيادة واحدة ، إنها الأمة التي لا مجال فيها الانقسام والفرقة.

وفي المقابل ترفض الكونفوشيوسية التقليدية خضوع الثقافة لسلطة الدولة وذلك لأهميتها ونبذ اعتبارها أداة توظف لخدمة الدولة بحيث اعتبرت المحدد الأساسي لسياسة الدولة ن حيث يؤكد الفكر الكونفوشيوسي على القدرة التأثيرية الهائلة للثقافة على سلوك الحكام بما يمكن أن ينعكس إيجابيا على فاعلية الأداء الحكومي حيث حرصت القيادة الماليزية على التمسك بهذه القيم وانتقاد كثير من مفردات المنظومة القيمية الغربية التي تتعارض مع أبرز سماتها [2].

وعليه استطاعت الدولة الماليزية أن تجعل من التعدد العرقي والطائفي عامل قوة في كثير من الأحيان، وفق ضوابط محددة.

فقد استطاع **محمد مهاتير** الحفاظ على هذا حين اتبع سياسة التوازن في التعامل مع الأعراق المختلفة وعدم المحاباة بينهم، هذا ما يعكس قدرة القيادة الماليزية على الاستجابة لمطالب الجماعات العرقية المكونة للمجتمع الماليزي[3].

تبنى **محمد مهاتير** مشروع الإسلام الحضاري كمشروع قيمي يستحق التعميم والاستفادة لمميزاته التي تناسب أي وقت وأي مكان واعتبر الإسلام هو العجلة التي تدفع ماليزيا نحو تنمية مستدامة وإرساء قواعد ثابتة في التقدم والتطور.

---

[1]–سيف الدين عبد الفتاح، السيد صدقي عابدين، محرران، **الأفكار السياسية الآسيوية الكبرى في القرن العشرين**، (مركز الدراسات الأسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة 2001)، ص. ص. 216. 218.

[2]–هدى ميتيكيس، محررة، مرجع سابق، ص. ص. 160–161.

[3]–وفاء لطفي، **السياسات التنموية في ماليزيا** (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة)، ص. 10.

كما استغل ذلك لعرض الإسلام بواقعية وعملية، وعودة الأمة لمصادرها الإسلامية الأصلية ومبادئها القوية ويعطي مشروع الإسلام الحضاري مزيدا من الاهتمام لزيادة الجودة الإنسانية لكل الناس بغض النظر عن أعراقهم وثقافاتهم ومعتقداتهم، إن مشروع الإسلام الحضاري الذي تتبناه وتطبقه ماليزيا، سيكون دليلا يثبت قدراتها على أن تكون نموذج للدولة الإسلامية المتقدمة والتي تسلك مسلك الوسطية كما يدعو إليه الإسلام، وهذا يتمشى مع السياسة الحالية للدولة وكذلك كتطلعات مستقبلية لعام **2020**و سياسة تنمية الدولة وغيرها ، وعلى هذا فأن الإسلام الحضاري يؤكد على القيم ومفاهيم التنمية العالمية التي لا تتعارض بأي شكل من الأشكال مع ظروف المجتمع المتعدد الأجناس[1].

ولعل أهم انعكاس للدور القيمي في القيادة الماليزية وممارساتها أسلوب قيادتها لأزمة **1997**م وذلك برؤيتها المغايرة لصندوق النقد الدولي النابعة من الثقافة الماليزية.

ومن أهم القيم التي بلورت ملامح الثقافة الماليزية، تمثلت في قيمة الكرامة والتوجه الجماعي والولاء للمجتمع والعائلة والتأكيد على قيمة التماسك والتناغم الاجتماعي مع الإعلاء من شأن قيمة الاعتدال والالتزام بأخلاقيات العمل والقدرة على الإنجاز في ظل هرمية معينة تؤكد على احترام الأكبر مع التأكيد بشكل خاص على أهمية التعليم، ماليزيا قد انتهجت التوجه الجماعي والإعلاء من شأن العمل في إطار الجماعة، وهو ما كان له أعمق الأثر في تحقيق طفرتها التنموية، وهو ما تبدى عبر شعار ماليزيا شركة واحدة، والصداقة مع رجال الأعمال والذي من خلالهما تعاون كل من القطاع العام والخاص على تحقيق التنمية فضلاً عن مشاركة كل الماليزيين بمختلف انتماءاتهم العرقية في دفع حركة النمو وعلى صعيد أخر تشغل قيمة الكرامة بالنسبة للماليزيين موقعا مهما في النسق القيمي [2].

[1]–خديجة بوريب، "النموذج التنموي الماليزي المنطلقات الواقع والتحديات المستقبلية "، (الملتقى الدولي حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي ن جامعة قالمة، 3–4 ديسمبر)، ص.276

[2]–نادية فاضل عباس فضلي،" التجربة التنموية في ماليزيا من 2000–2010" (دراسات دولية، ع. 54)، ص. 173

## المبحث الثاني: المقومات المتكاملة لعملية التنمية المستدامة في ماليزيا

تمتلك عملية التنمية في ماليزيا العديد من المقومات المتكاملة التي ساهمت في سير العملية بسلاسة ونجاح، وخاصة في ظل الديمقراطية التي تعتبر محرك أساسي وأحد المقومات الهامة لعملية التنمية ولا تكتمل بدونها، بغض النظر عن الخصوصية التي تتميز بها الديمقراطية في ماليزيا فإن الفرد الماليزي يشعر بالحرية والعدالة الكافية من أجل الإبداع والابتكار والإنتاج، كما ساعدت خصائص الحكم الراشد في ماليزيا بالسير الحسن لعملية التنمية عن طريق مكافحة الفساد وسيادة القانون والحريات الفردية وغيرها من الخصائص التي وفرت قاعدة قوية ومتينة انطلقت منها عملية التنمية في ماليزيا.

وفي هذا المبحث سنحاول الوقوف على أهم هذه المقومات لنبين مدى تكامل المنظومة التنموية في ماليزيا ومعرفة دور المجتمع المدني الماليزي في عملية التنمية المستدامة، وعلاقة الديمقراطية في سير عملية التنمية في ظل العولمة، و خصائص الحكم الراشد فيها ومدى مساهمتها في نجاح هذه العملية بالإضافة إلى سياسة ماليزيا "الاتجاه شرقا" التي ساعدتها على اكتساب التجارب والخبرات وخاصة من اليابان التي تعتبر الأخت الكبرى لماليزيا والقدوة الحسنة في ظل التوجه الغربي لمعظم دول العالم الثالث والإسلامي.

### المطلب الأول: دور المجتمع المدني الماليزي في عملية التنمية المستدامة

يتميز المجتمع المدني الماليزي بالعديد من المزايا التي ساهمت في بلوغه مراحل متقدمة من التطور والازدهار، فالمجتمع المدني في ماليزيا مازال متشبث بالقيم والعادات الطيبة والبسيطة التي نشأ وتربى عليها والتي ساعدته في الكثير من الأحيان على مجابهة الأزمات الاقتصادية وحتى المشاكل والاضطرابات العرقية و لإثنية، فأزمة جنوب شرق أسيا سنة **1997م** أوضحت مدى تجاوب المجتمع المدني الماليزي مع القيادة والنظام من أجل الخروج من الأزمة الاقتصادية، واعتماد الدولة على مواردها البشرية والمالية، "حيث تتعامل القيادة الرشيدة في ماليزيا مع الإنسان أو الفرد الماليزي باعتباره القيمة الأولى لنجاح مشاريع التنمية، وهو ما أدى

إلى التفكير في الطريقة التي يمكن بها استغلال هذه القيمة والاستفادة من عوائد" [1]، هذا ما يؤكد على القيمة التي يقدمها المجتمع المدني الماليزي من أجل التنمية وضمان استمرار العملية، حيث تعتبر جميع الخيارات والبدائل المطروحة ترجع إلى مدى قدرة المجتمع المدني الماليزي على استوعابها وتحمل تكاليفها.

فالمجتمع المدني الماليزي رغم التعددية العرقية المعروف بها إلا أنه مجتمع يميل إلى العمل الجماعي المثمر، والقيم التي يتميز بها كانت الدافع الأساسي للعمل في إطار هذا المبدأ، وما يميز المجتمعات الآسيوية بصفة عامة والمجتمع الماليزي بصفة خاصة احترام الهرمية والسلطة وذلك للبساطة التي يتمتع بها الفرد الماليزي والقيادة معا، مما ساعد في تكريس ركائز الحكم الراشد مثل الشفافية والمحاسبة والاعتراف بالخطأ، فالمجتمع المدني سند قوي بالنسبة للسلطة، خاصة في الأزمات وتجسد ذلك جليا في أزمة **1997** عند رفع الدولة الدعم عن بعض المنتجات والخدمات وخفض الإنفاق الحكومي وقبول المجتمع المدني وتأييد المعارضة مما يثبت أن الفرد الماليزي باختلاف صفته ومرتبته يدرك تماماً أن عملية التنمية تنطلق منه وتقوم عليه لتنتهي إليه.

وفي هذا الإطار لعبت مؤسسات المجتمع المدني دورا تحسيسي وتنموياً في جميع المجالات وخاصة الاجتماعية منها وما يخص حقوق المرأة والطفل و حقوق الإنسان وتطوير المؤسسات التعليمية، واختلفت هذه المؤسسات حسبت اختلاف أعراق وقوميات المجتمع الماليزي مما كثف وجود و نشاط هذه المؤسسات ، حيث يعتبر المجتمع المدني القطاع الثالث والقوى المكملة للنظام السياسي، وخاصة أنها مؤسسات غير ربحية ولا تهدف إلى السلطة تهتم بخدمة الصالح العام، "حيث أن كثير من الدول ترغب بوجودها المنظمات والمؤسسات الغير حكومية لما لها من أهمية كبيرة تؤثر ايجابيا على حياة الفرد والأسرة والمجتمع، سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو الصحية أو الثقافية وغيرها، وخاصة أن مجال عمل هذه المنظمات هي حقوق الإنسان والمرأة والعدالة والتنمية والأعمال الخيرية والإغاثة وتقديم

[1]– ناصر يوسف، **دينامية التجربة اليابانية في التنمية المركبة دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا**، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: سلسلة أطروحات الدكتوراه، ط1، 2010)، ص. 248

المساعدة للمرضى والمعاقين وتطوير أنظمة التعليم" [1] وهذا ما يميز المجتمع المدني الماليزي الذي توفرت فيه جميع الشروط التي يجب أن تتوفر مسبقا من أجل تشكيل مؤسسات ومنظمات مجتمعية تعمل بطريقة سلمية يعمل في إطارها على الدفاع عن القضايا والانشغالات التي تهمه وهذا حق من الحقوق المكفولة دستوريا في ماليزيا، يهدف المجتمع المدني الماليزي إلى محاولة التقليل من مركزية الدولة وإشراك أكبر قدر ممكن من الفواعل في سير النظام وعمل الحكومة وصناعة القرار عن طريق الدور المراقب الذي يقوم به المجتمع المدني، الذي يحاول أيضا تحقيق الموازنة بين عمل الحكومة وطرح انشغالات المجتمع ، خاصة بعد تغير النظرة التي كانت حوله من طرف السلطة الماليزية التي اعتبرت فكرة تشكيل مؤسسات المجتمع المدني خاصة بحقوق الإنسان في البداية مجرد أفكار عولمية لا يحتاجها المجتمع بقدر حاجته إلى تنمية اقتصادية يتوفر فيها هامش كبير من الحرية السياسية، لكن مع تغير الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وتغيرت نظرة الدولة لمؤسسات المجتمع المدني واعترفت بقوة تأثيرها وخاصة التوعوية منها والخاصة بحقوق المرأة والطفل، ويمكن تقسيم مؤسسات المجتمع المدني الماليزي إلى خمس مجموعات رئيسية و هي:

-المنظمات التي تهتم بحقوق الإنسان

-المنظمات التي تهتم بحقوق المرأة

-المنظمات التي تهتم بالتنمية المستدامة

-المنظمات التي تهتم بحماية البيئة

-المنظمات التي تهتم بحماية المستهلك

وكانت أغلبها تحض بدعم الدولة على حساب القطاع الخاص حيث مولت الدولة الماليزية بعض المؤسسات وخاصة المتعلقة بحقوق المرأة والطفل، محاولة من الدولة دمج المرأة في عملية التنمية وزيادة حضورها الذي له الأثر الإيجابي وخاصة في التعليم.

[1]-احمد إبراهيم ملاوي، " دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الشاملة "، (مؤتمر العمل الخيري الخليجي الثالث، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي، 20-22 جانفي 2008)، ص. 10

1 -المنظمات التي تهتم بحقوق الإنسان: تعتبر منظمة صوت الشعب الماليزي من أهم منظمات المجتمع المدني التي تهتم بحقوق الإنسان في ماليزيا وتهتم كذلك بقضايا مكافحة الفساد والقوانين القسرية مثل قانون الأمن الداخلي.

2 -المنظمات التي تهتم بحقوق المرأة والطفل: تنظر الحكومة الماليزية للمنظمات التي تهتم بالمرأة والطفل على أنها شريك أساسي في عملية التنمية، وتعمل الحكومة الماليزية عن كثب مع المجتمع المدني بغية تنفيذ مختلف برامج التمكين وخاصة المرأة.

3 -المنظمات التي تهتم بالتنمية المستدامة والبيئة: وتتمثل أهم منظمات المجتمع المدني في ماليزيا في المنظمات التي تهتم بالتنمية المستدامة والبيئة وتشكل شبكة تضم العديد من المنظمات التنموية منها منظمة خدمة الشعب والجمعية الماليزية لحماية البيئة والصندوق العالمي للطبيعة فرع ماليزيا.

4 -المنظمات التي تهتم بحماية المستهلك: في عام **1970**م تم تشكيل اتحاد يجمع المنظمات المتفرقة تحت مظلته باسم **FOMCA The federation of Malaysiay consumer Association** مما أكسبها القدرة على التحرك و العمل الجماعي ومنه اضطرت الدولة تحت ضغوطه للقبول بتأسيس مجلس وطني استشاري لحماية المستهلك[1].

وتعد ماليزيا من بين الدول التي تهتم بقضايا المجتمع حيث بعد استقلالها مباشرة بدأت في تأسيس مؤسسات المجتمع المدني عمدت من خلالها تمكين المرأة في جميع المجالات وحتى السياسية حيث شكل الحزب الحكومي **الآمنو** منظمة لفتياته أطلق عليه منظمة فتيات **آمنو** وذلك لنشر الوعي بين الفتيات في المجتمع الماليزي حققت المرأة الماليزية إنجازا عظيماً قبل الاستقلال وأدت كذلك دورا بارزا بعد الاستقلال، وها هي تواجه تحديات المجتمعات وتعمل مع الحكومة في برامجها من أجل بناء الأمة الماليزية باختلاف عناصرها العرقية والقبلية رغم الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتقلبة في البلاد، وأهم ما قامت به المرأة الماليزية في العقد الأخير محاولتها في تقوية آلياتها بإنشاء وزارة كاملة لشؤون المرأة، ومشاركة المرأة

[1]-بهاء حمدي حجازي عبد الحي، " أثر مؤسسات المجتمع المدني على عملية التحول الديمقراطي دراسة حالة الصين وماليزيا "، (المركز الديمقراطي العربي للدراسات استراتيجية والسياسية والاقتصادية)، تم تصفح الموقع الأحد 23أفريل 2017 « http://www.politics_dz.com »

الماليزية بشكل واسع في جميع المجالات و قطاعات العمل أدت إلى زيادة حركة التنمية وتوجيهها نحو الأفضل، وهو ما تبنته تقارير قسم التخطيط الماليزي والتي دلت على ارتفاع الدخل لاسيما في السنوات الأخيرة في المدن و الأرياف على السواء[1].

من هذا نستنتج أن المجتمع المدني الماليزي ومؤسساته له دور هام في تسريع وتيرة التنمية واستمرارها، وهو القطاع الذي يعتمد عليه في إحداث عملية التنمية جنبا إلى جنب مع القطاع الخاص والذي أدركت الدولة دوره الفعال جدا في قيام الحضارة الماليزية التي تطمح إليها القيادة الماليزية في رؤيتها **2020** لمستقبل المجتمع الماليزي وشجعت السلطة الماليزية المجتمع المدني للقيام بأدوار "بارزة في التعليم والمجال الاجتماعي بصفة عامة وتزامن هذا مع تدخل الدولة بمؤسسات وهيئات أقامتها حتى تضمن الارتقاء بالمستوى الاقتصادي للمالاي "[2].

**المطلب الثاني: علاقة الديمقراطية بالتنمية في ظل العولمة**

تتميز منطقة جنوب شرق أسيا كالعديد من المناطق و خاصة أمريكا لاتينية وشرق أوروبا بتحولها الديمقراطي الحديث والانتقال من حكم سلطوي إلى حكم ديمقراطي، وهذا التحول إما نابع من إرادة الشعوب وإما فرض عليها من الخارج عقب الحرب العالمية الثانية كاليابان، وقد يكون هذا التحول الديمقراطي له الأثر الكبير في عملية التنمية في هذه الدول المتحولة ديمقراطياً وخاصة إذا كانت تعاني من وجود حكم سلطوي استبدادي، وهذا ما كان ينظر إليه المفكرون الغربيون تجاه منطقة شرق أسيا والعكس صحيح حيث تعتبر الديمقراطية الزائدة التي تسمح بالحريات التي تفسد المجتمع ومنظومته القيمية لا مكان لها حاليا في معظم الأنظمة الجنوب شرق آسيوية، وهذه النظرة المعاكسة أكد عليها **محمد مهاتير** في العديد من المناسبات وصرح بأن: "ليس كل الذي بشر به الديمقراطيون اللبيراليون الغربيون يجب أن يمارس من قبل الماليزيين، وإنما نحن الذين نختار الأصلح لنا ونستبعد أو نهمل لأسوء أو الغير المجدي"[3]، هذا ما يبين بأن الديمقراطية في ماليزيا لها مقاساتها الخاصة والناتجة عن مجموع القيم الراسخة في

[1]–جابر عوض، ماجدة صالح، محرران، مرجع سابق، ص .ص. 212–213

[2]–جابر عوض، محررا، مرجع سابق، ص. 286

[3]–سيف الدين عبد الفتاح، السيد صدقي عابدين، محرران، **الأفكار السياسية الأسيوية الكبرى في القرن العشرين**، (مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ،2001)، ص. 222

المجتمع الماليزي وبإدراك تام للقيادة الماليزية أن الديمقراطية الغربية غير معصومة عن الخطأ ولها كبواتها ولم تنشر في العالم عبثاً ويجب استغلال الأمر في الدفاع عن المنظور الأسيوي والاستفادة من أخطاءها وعدم الوقوع فيها، فالحقيقة التي يقف عندها العالم أن الحريات الزائدة التي توفرها الديمقراطية سبب في الكثير من الأزمات والاضطرابات تحت طائلة حقوق الإنسان والتدخل باسم المساعدات الإنسانية في الكثير من دول العالم وخاصة الثالث طبعاً، هذا ما يوقع الفرد الماليزي حسب **محمد مهاتير** في أفعال غير مسؤولة يجب تجنبها وخاصة أنها تحمل الخبرة الأوروبية في طياتها والقيم والثقافة الأمريكية في سلوكاتها أي أنها غير نابع من فلسفة وتاريخ المنطقة الأسيوية .

وفي المقابل يرى المفكرون الغربيون أن باقي الثقافات العالمية على غرار الغربية ويقصدون بذلك الغرب أوروبية وشمال أمريكا لا ترقى لفكرة الديمقراطية وتجسيدها على أرض الواقع بحجة أن الديمقراطية الغربية من أسمى الأفكار ويجب أن تنشروفق مبادئها ومن طرف صانعيها خاصة في ظل الدونية التي ينظرون بها إلى ثقافات باقي الشعوب والإسلامية خصوصاً في إطار ما أسماه **صمويل هنتنجتون** بصراع الحضارات، وفي اتجاه أخر من للفكر الغربي يرى بعض الباحثين والمفكرين أن" بعض الدول الآسيوية استطاعت أن تحقق معدلات مرتفعة من التقدم الاقتصادي في ظل نظم سلطوية مثل كل من الصين وسنغافورة و ماليزيا واندونيسيا، حيث استطاعت أن تحقق دفعة تنموية هامة رغم كونها نظم غير ديمقراطية " [1]هذه الرؤية تبين لنا بأن الديمقراطية عامل مهم في التنمية وليست السبب الأساسي فيها، حيث يذهب نفس الاتجاه إلى أن التجارب الناجحة للتحول الديمقراطي في شرق آسيا في كوريا الجنوبية وتايون والتي حدث فيها انتقال من نظام الحكم السلطوي إلى الحكم الديمقراطي فإن هذا التحول لم ونجاح اللبيرالية ما كان يتصور حدوثه لولا وجود فترة زمنية طويلة من الاستقرار أمكن تحقيقها في ظل الحكم غير الديمقراطي"[2]، من هنا نتأكد بأن الديمقراطية والتنمية لا تكون نتاج ثقافة معينة وإنما من إرادة الشعوب وبالقدر الذي تحتاجه، وأن ما يعرقل عملية التحول

[1]–محمد سيد سليم، محرراً، **آسيا والتحولات العالمية**، (مركز الدراسات الأسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1998) ن ص.

[2]–نفس المرجع السابق، ص. 218

الديمقراطي في الصين أو في ماليزيا حسب الفكر الغربي ليست قيمها وثقافتها وإنما ما يصلح للولايات المتحدة الأمريكية لا ينبغي بالضرورة أن يصلح لماليزيا والعكس صحيح فجوهر الفكرة موجود ولكن الممارسة هي التي اختلفت فحتى بإمعان النظر في التجربة الديمقراطية الغربية نجدها لم تأتي بطريقة سلسة وسلمية بل قامت بعد كفاح طويل وعنف ودم عانت منه أوروبا لقرون.

لهذا أصبحت الديمقراطية والتنمية وجهين لعملة واحدة ولا يمكن الحديث عن التنمية دون ذكر الديمقراطية وخاصة في الفكر الغربي كما أسلفنا الذكر، وعبر سمير أمين عن متلازمة التنمية والديمقراطية بقوله: "تتلازم في الخطاب السائد كلمتا السوق والديمقراطية بصورة يبدو معها التشكيك في المساواة بينهما وكأنه ضرب من الجنون، فالسوق يعتبر شرط بديهي لديمقراطية والديمقراطية تستوجب السوق بالبداهة نفسها....وبالطريقة نفسها تقدم العولمة والكونية كمرادفين في الخطاب نفسه" [1]فهذا الربط البديهي حسب سمير أمين بين التنمية والديمقراطية والعولمة جعل القيادة الماليزية تبحث في سبل مغايرة للحفاظ على خصوصية المجتمع الماليزي، وتخطي الصعوبة البالغة في التوفيق بين تكريس آليات واستراتيجيات الديمقراطية و بين طبيعة المجتمع الماليزي المحافظ وخاصة بما تحمله الديمقراطية الغربية من أفكار غريبة عنه" وعلى هذا النحو انفردت ماليزيا بممارسات ديمقراطية ذات طبيعة خاصة عُدت وفقاً للمنظور الغربي أقل ليبيرالية، وبطبيعة الحال ألقى هذا الواقع بظلاله على الديمقراطية الماليزية التي رأى فيها الغرب ما يمكن تسميته شبه ديمقراطية في إطار نظام يتسم بالسلطوية الناعمة لا يميل كثيراً لآراء المعارضة نتيجة لما تعكسه من انشقاق عن وحدة الصف لأحد أهم القيم الأسيوية[2]"، وخاصة أن الديمقراطية اللبيرالية الغربية تؤكد على تعدد مراكز القوة والتداول السلمي على السلطة وهذا شرط حققه **محمد مهاتير** بعد استقالته أكتوبر **2003** ونزع صفة الديكتاتورية عنه.

ورغم هذا الطرح إلا أنه لا يمكن أن ننكر بأن الديمقراطية مهما كان صنفها ونقصها أن لها الفضل الكبير في التنمية في ماليزيا وخاصة في ظل العولمة التي تتطلب التكييف والاندماج

[1]–سمير أمين، مرجع سابق الذكر، ص. 155

[2]–هدى متيكيس، مرجع سابق الذكر، ص. 173

في الاقتصاد العالمي مما أوجد لماليزيا أسواق خارجية ساعدتها على استرجاع منتجاتها قوتها التنافسية، وأكد **محمد مهاتير** على أن المجتمع الماليزي قادر على الدخول في المزيد من التحولات الديمقراطية إلا أن التجربة التنموية الماليزية مازالت حديثة ولا يمكن المجازفة بها إلى الحد الذي تكون فيه الديمقراطية كاملة، وعلى القيادة أن تعمل بدورها من أجل بلوغ مراحل تنموية متقدمة ويكون المجتمع المدني الماليزي قد اكتسب الخبرة وأصبح مجتمع أكثر نضجاً في هذا المضمار، وفي إطار هذا السياق "أعلن **محمد مهاتير** ضرورة التمسك بالديمقراطية على النهج الماليزي التي تتوائم مع الواقع الماليزي من منطلق أن الديمقراطية الغربية قد تناسب بعض الشعوب ولكنها بالتأكيد لا تصلح للجميع وخاصة لكثير من الدول النامية ومن بينها ماليزيا مؤكداً أهمية تحقيق الرفاهية لشعوب هذه الدول" [1] وأكد كذلك بأن هذه الدول تحتاج إلى الاستقرار السياسي لتحقيق التنمية أكثر من النظر في عملية التحول الديمقراطي،"حيث أن القيادة الماليزية لم تر في هذه الديمقراطية التي تستند إلى القيم التقليدية أي عائق للتنمية بل العكس من ذلك ارتأى الماليزيون نجاح هذه القيم في الحفاظ على الاستقرار السياسي للبلاد بقيادة **محمد مهاتير** استناداً لقبول بقدر أقل من الديمقراطية في سبيل ضمان قدر أكبر من الاستقرار السياسي" [2]، وبعد أحداث **1969**شهدت ماليزيا العديد من الممارسات الديمقراطية تمثلت في العملية الانتخابية واستجابة النظام لبعض المطالب الشعبية الخاصة بمقتضيات التنمية، وهذا ما تطلق عليها القيادة الماليزية السلطوية الناعمة، حيث عرف في هذه الفترة الاقتصاد الماليزي تدخل غير مسبوق للدولة من أجل الحد من الفقر وإعادة هيكلة الاقتصاد....حيث اكتفى النظام ببعض الآليات التحررية الثقافية التي حسبها ضرورية للعملية التنموية ولكن سرعان ما انفجر المجتمع المدني الماليزي مطالباُ أكثر بالديمقراطية وخاصة سنة **1998** بعد قضية أنور إبراهيم وزير المالية المطالب بالإصلاحات حيث نادت الجماهير بعد سجنه بإرساء حكم القانون والفصل بين السلطات ورفض ما يسمى بإجراءات الأمن الداخلي التي تسمح بالاعتقال دون محاكمة وطالبت بالمزيد من الشفافية في عملية صنع القرار وتأكيد مبدأ محاسبة النخبة ومكافحة الفساد في إشارة واضحة بتأثر المجتمع الماليزي بموجة التحولات

[1]–محمد سيد سليم، مرجع سابق الذكر، ص. 82

[2]–كمال منوفي، جابر عوض، محرران، مرجع سابق الذكر، ص. 228

الديمقراطية [1]، متأثراً بالدول المتقدمة التي تملك تنمية اقتصادية قوية في ظل مناخ أكثر ديمقراطية مما جعل المجتمع الماليزي أكثر نضج يحاول الموازنة بين الديمقراطية والتنمية من جهة والقيم التي تأصل بها من جهة أخرى، من خلال هذا الطرح نستنتج بعض صور الديمقراطية التي ساهمت في التنمية في ماليزيا:

-العدالة في توزيع الثروة والموارد ساهم في إخماد نار الفتنة والفرقة والعمل بيد واحدة من أجل الإنتاج والمنافسة في الأسواق العالمية.

-التعددية الحزبية وخاصة أن المجتمع الماليزي متعدد الأعراق والقوميات مما ساهم في المنافسة الانتخابية مما يتيح أكبر قدر من البدائل والاختيار الأمثل والأحسن لماليزيا بمشاركة الشعب.

-دعم المجتمع المدني ومؤسساته من أجل المساهمة في عملية التنمية بإشراك أكبر قدر ممكن من الفواعل وكذلك بهدف التقليل من مركزية السلطة السياسية.

-الاهتمام بالطائفة الأكثر فقرا وهم المالاي حسب الأهداف الاقتصادية والسياسية والتنموية.

-محاولة سحب بعض الصلاحيات والحصانات من السلاطين من أجل المحافظة على حقوق الإنسان في ماليزيا و"خاصة بعد تعرض أحد المدربين الرياضيين إلى الإيذاء الجسدي من طرف أحد الملوك (ملك جوهور) مما أدى إلى تشكيل محكمة للكشف عن مدى انتهاك الحكام للقوانين"[2] مما أعطى مصداقية أكثر للسلطة السياسية على حساب الملوك والسلاطين.

إن الديمقراطية في ماليزيا جاءت على ما يناسبها لتحقيق التنمية والأهداف التنموية المخطط لها في **رؤية 2020و** اعتبار هذه الديمقراطية كافي لتحقيق الهدف.

**المطلب الثالث: خصائص الحكم الراشد في ماليزيا**

يقوم الحكم الراشد على مجموعة من الخصائص والمؤشرات التي يمكن من خلالها قياس مدى رشادة الحكم وسدادته في أي نظام سياسي وتختلف هذه الخصائص والمؤشرات باختلاف كل بلد ودرجة ديمقراطيته، لهذا تحض ماليزيا في جانب التنمية السياسية بحكم راشد خولها أن

[1]-نفس المرجع السابق، ص. ص. 235-241.

[2]-محمد سيد سليم، نيفين عبد المنعم مسعد ، محرران ، مرجع سابق الذكر ، ص. 355.

تتصدر مراتب متقدمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية أيضا، فماليزيا رغم خصوصية الحكم فيها إلا أن الحكم الراشد المتمثل في القيادة الرشيدة "**محمد مهاتير**" قد أرسى مبادئ راسخة في الحكم مازال يُعمل بها حتى من بعده وخاصة التنموية منها، ومن أهم هذه الخصائص ما يلي:

1 -سيادة القانون: لماليزيا دستور مكتوب، ويحدد لنفسه صفة المصدر الأول للقوانين في ماليزيا، وحسب المادة 15من الدستور هو القانون الأعلى لاتحاد وأي قانون يصدر بعد يوم الاستقلال، ولا يتعارض مع أحكام هذا الدستور يعتبر لاغي ا، بقدر عدم اتفاقه معه، وتقول المادة 2 من الدستور ينبغي عدم التشكيك في صحة أي قانون [1] فبامتلاك قانون مكتوب في البلاد يضمن ذلك الحفاظ على الحقوق والحريات وومنع العنف وتعسف النظام في حق الشعب والعكس وأُنشأت في هذا الخصوص المعهد الماليزي للنزاهة من أجل إضفاء الشرعية والشفافية والقوانين على جميع القوانين.

2 -التعددية الحزبية : تعرف ماليزيا بعددية عرقية وطائفية تتمثل في المالاي السكان الأصليين والصينيين والهنود، مما جعل التمثيل الحزبي غير منوط بطائفة معينة وشكلت بهذا الخصوص أحزاب سياسية متعددة ومختلفة الأعراق وتنقسم التعددية الحزبية في هذا الإطار بين "أحزاب موالية أو أحزاب شريكة في الائتلاف الحاكم **(الأمنو)** ولا يقل عددها 16حزبا، وأحزاب معارضة وتصل إلى أكثر من 14 حزب ويعد هذا الهدد كبير إلى طبيعة الشكل الفيدرالي للدولة حيث لكل ولاية أحزابها الخاصة بالإضافة إلى الأحزاب التي تمارس نشاطها على المستوى القومي، كما أن التعددية الحزبية في ماليزيا تعكس التركيبة العرقية القائمة في البلاد لتجنب الصراع بين عناصر المجتمع الماليزي" [2] وبغض النظر عن أحزاب الموالية لحزب الأغلبية أو المعارضة فكل منها يلعب دور مهم في استقرار النظام فالأول ينظم و يضبط القوانين والثاني يحاسب ويراقب وذلك لمزيد من الشفافية رغم أن الأحزاب السياسية المعارضة مقيدة لأن النظام السياسي بحزب الأغلبية وهو **الأمنو** مصمم تماماً للبقاء في السلطة وتقييد وصول المعارضة إلى الحكم.

[1]–الدستور الماليزي، مرجع سابق، ص ،11

[2]–العلمي بوذينة، "التجربة التنمية الماليزية في ظل العولمة 1981–2003"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص: دراسات الأسيوية جوان 2011)، ص. 22

3 -حرية الصحافة: يكفل الجزء 10من الدستور الماليزي بموجب البند 1 حرية الصحافة والتعبير وهي من الحريات الأساسية التي يجب أن يتمتع بها المواطن الماليزي، في المقابل هناك إجراءات وسلوكات عديدة قامت بها الحكومة الماليزية للحد من هذه الحرية استناداً إلى "قانون الأمن الداخلي" ومن هذه الإجراءات تم تحديد موضوعات معينة يحظر مناقشتها أمام البرلمان أو الشعب وهناك أيضاً ما يعرف بقانون الأسرار الرسمية والذي يتيح للسلطات القبض على الصحفيين لو أدينوا بتلقي أو نشر معلومات خاصة بالحكومة وبموجب هذا القانون تم القبض على رئيس مكتب مجلة **Far Eastern Economic Review** ومراسل جريدة **New Straits Times** بحجة تلقيها معلومات خاصة بالشؤون الحكومية، ثم تم تصنيف وإحكام القيود على الصحافة أكثر عام **1987** من خلال تشريع جديد يعطي للحكومة حرية تصرف مطلقة فيها يتعلق بمنع إصدار أي مطبوعة قد تؤدي إلى انزعاج الرأي العام" [1] رغم التقليد والتصنيف على هذه الحرية إلا أن القيادة الرشيدة في ماليزيا ترى أن هذا الأمر لابد من أجل الاستقرار وخاصة في ظل التعددية العرقية التي يشهدها المجتمع الماليزي فالتحقيقات الصحفية والمنشورات والمطبوعات بأنها يمكن أن تأثر سلباً على النظام في ماليزيا وتثير حفيظة المجتمع باختلاف أعراقه.

4 – المنافسة الانتخابية: تعقد في ماليزيا كل خمس سنوات انتخابات ديمقراطية حرة لانتخابات أعضاء مجلس النواب الماليزي لانتخابه مجلس الولايات وتتم الانتخابات على أساس حزبي وعادة ما تتم وفق درجة نزاهة معقولة، لكنها لا تخلو أحياناً من الاتهامات باستخدام المال السياسي أو أصوات الموتى التي دائما ما تتهم الأحزاب بعضها البعض لتبرير هزيمتها وبشكل عام تتميز الانتخابات بأنها تحدث بشكل منتظم في مواعيدها ، كما أنها تتميز بالهدوء النسبي والسلاسة، وفي" انتخابات **2008** شكلت المعارضة ائتلاف يسمى بالتحالف الشعبي، وأعادت تشكيل الحكومة وحيث تنحى عبد الله بدوي من منصبه كزعيم لحزب **الآمنو** وخلفه نائبه نجيب رزاق" [2]والمنافسة الانتخابية تأكد على إمكانية التداول على السلطة وعدم الاستئثار بها من طرف واحد، والتغيير الذي شهدته انتخابات

[1]–محمد سيد سليم، نيفين عبد المنعم مسعد، **العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في أسيا**، مرجع سابق الذكر، ص. 331

[2]–فادي أحمد رمضان، "البعد السياسي للحكم الرشيد في ماليزيا وإمكانية الاستفادة الفلسطينية (1981–2003)"، (قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة ماجستير في إدارة الدولة والحكم الرشيد، جامعة الأقصى. غزة)، ص. 104

**2008** دليل على ذلك، كما يؤكد على وجود منافسة انتخابية في ماليزيا وبالتالي توفر دعائم الحكم الراشد و المحافظة على تكريسه من طرف النظام المعارضة من أجل الفائدة العامة للمواطنين والدولة والعمل بما هو الأصلح الأنجع في عملية التنمية.

5 – حقوق الإنسان : "ترسخ المواد من 5 إلى 13 من الدستور الماليزي الحقوق في الحرية الشخصية وحظر الاسترقاق والسخرة والحماية من تطبيق القوانين الجنائية بأثر رجعي ومعاودة المحاكمة على نفس الجرم، والمساواة في الحماية بموجب القانون وحرية التنقل والحق في التعبير والتجمع و تكوين الجمعيات وحرية الدين، والحقوق المتعلقة بالتعليم وحق الملكية وغيرها من الحقوق الخاصة بالإنسان [1]" رغم أن الدستور الماليزي قد كفل حماية حقوق الإنسان إلا أن الفرد الماليزي مازال يعاني من حقوقه المهدورة والمهضومة وخاصة مع تمسك السلطة بقانون الأمن الداخلي الذي يسمح بالاعتقالات دون محاكمة واعتقل في هذا الإطار مجموعة من السياسيين ورؤساء أحزاب وحتى وزراء مثل أنور إبراهيم التي أشعلت قضية الرأي العام الماليزي والعالمي، كما عدت السلطات الماليزية إلى سجن العديد من الأفراد بتهمة التشكيك فيهم ويعاقب أغلب المسجونين على تهم إما لم يرتكبها وإما لا تستحق الإعدام مثل حيازة الأسلحة النارية دون رخصة، حيث طالبت المنظمات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان برفع هذا القانون والتخلي عنه دون رد من السلطة الماليزية وذلك أن ماليزيا أدرى بأحوالها الداخلية ولا يجب التدخل في شؤونها من أي طرف كان وذلك من أجل عدم التسبب في اضطرابات والمحافظة على النظام والاستقرار في ماليزيا وحاولت المنظمات الدولية لحقوق الإنسان تبرأت ساحة جماعة الأرقم وأكدت بأنها جماعة مسالمة لم يشهد لها عنف من قبل إلا السلطة الماليزية تنظر إليها بأعين المتهم وسجنت العديد من أفرادها بتهمة التسلح و الإرهاب.

6 – هيئة مكافحة الفساد: "تم إنشاء الوكالة الماليزية لمكافحة الفساد بهدف تنفيذ القانون الصادر في **1961** وكانت المهام الرئيسية لهيئة مكافحة الفساد، التحقيق وملاحقة مرتكبي جرائم الفساد التي ينص عليها القانون واتخاذ تدابير وقائية لمكافحة الفساد في مجال الخدمة المدنية والمجالس التشريعية والتحقيق في الشكاوي التأديبية ضد موظفي الخدمة المدنية" [2]، وتعتبر ماليزيا من بين الدول التي تبدي رغبة جادة في مكافحة الفساد وخاصة أنها قامت

[1]–الجمعية العامة للأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان، ص. 3

[2]–سارة بوسعيود، مرجع سابق الذكر، ص. 194.

بمحاسبة من لا يستطيع تبرير امتلاكه لجميع الأموال والممتلكات التي بحوزته وتبيان مصادرهم وذلك لمنع الفساد والرشوة خاصة بعد زيادة الشكاوي المقدمة من طرف المواطنين من فساد وتعسف الجهاز الإداري والخدمة المدنية "وفي سبتمبر **2008** صادقت ماليزيا على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، تأكيدا على نيتها الجادة في مكافحة مختلف أشكال الفساد واتخاذ التدابير الوقائية اللازمة"[1]، وعملت ماليزيا بجدية تامة في هذا الموضوع ومحاولتها القضاء على الفساد عن طريق التوعية وتشجيع الإبلاغ عن حالات الفساد وخاصة في الإدارات المحلية والخدمات المدنية وفي حالة التشكيك في تمويل جماعات إرهابية وتبييض الأموال، فأخذت بهذا الخصوص العديد من القوانين والتعديلات من أجل القضاء على الفساد لأنه يعتبر عامل أساسي في انهيار اقتصاديات الأمم وهو مؤشر قوي على ضعف الدولة والحكم فيها.

7 – استقلال القضاء : وفي إطار مكافحة الفساد في ماليزيا عملت السلطة على استقلالية القضاء ولمنع الضغط على القضاة والرشوة والمحسوبية والمحاباة والعمل على ترقية القضاة للمحاكم العليا على أساس الكفاءة والقدرة وكذلك الأمانة والنزاهة التي تعد مطلب أساسي لتعيين القضاة" وتتألف السلطة القضائية الماليزية من المحكمة الفدرالية، محكمة الاستئناف، المحكمة العليا في صباح، المحكمة العليا في ساراواك والمحاكم التابعة لها، وللمحكمة سلطة الفصل في صحة القوانين التي تصدر عن البرلمان أو الهيئات التشريعية للولايات، ولها أيضا سلطة تحديد الاستئناف المقدمة إليها من المحاكم العليا" [2] رغم أن القيادة في ماليزيا عمدت على سلطة قضائية مستقلة إلا أنها في بعض الأحيان تلجأ للضغط عليها في بعض القضايا السياسية وتطبيق قانون الأمن الداخلي الذي يمس بعض المواطنين ورفض المحاكم وخاصة الاستئنافية من النظر في هذه القضايا كما قامت الدولة الماليزية بسحب صلاحية تفسير القوانين الدستورية من السلطة القضائية و بعض الصلاحيات الأخرى، "حيث أصبح القضاء مقيدا لدرجة كبيرة بصدور ذلك التشريع الذي يقلل من سلطة المحاكم في الطعن في أوامر الاعتقال الإداري التي تتم بموجب قانون الأمن الداخلي وبناء على ذلك لا يستطيع المعتقلون المحتجزون دون محاكمة الطعن في أوامر اعتقالهم إلا على أسس إجرائية " [3]، من خلال هذا الطرح يمكن القول

---

[1]–المرجع نفسه، 194.

[2]–فادي أحمد رمضان، مرجع سابق، ص. 106.

[3]–محمد سيد سليم، نيفين عبد المنعم مسعد، مرجع سابق، ص. 344.

أن السلطة القضائية تابعة للسلطة التنفيذية بموجب التدخلات الكثيرة لرئيس الوزراء في صلاحيات السلطة القضائية والتعديلات الدستورية التي تقوض من استقلاليتها الكاملة.

**المطلب الرابع: سياسة الاتجاه شرقا لمواجهة التبعية**

لعبت سياسة الاتجاه شرقا التي قام بها محمد مهاتير دوراً كبيراً في التجربة التنموية الماليزية، وخاصة بعد الجولة الاستطلاعية التي قام بها إلى اليابان عام **1981**م وتأكده من أن النموذج الياباني نموذج إنمائي يمكن الاقتداء به في اتحاد ماليزيا، "على هامش ما يوفره هذا النموذج من الحرية والحد من وصاية الغرب التي كانت تفرضها الحساسيات الزائدة للحرب الباردة، وقد عُدت ماليزيا أن هذا الاتجاه ينسجم مع توجهاتها الإنمائية و يتوائم مع تطلعاتها نحو المستقبل الاقتصادي كما رأت أن هذا الاتجاه يسير مع الخطى التركيبة السكانية المتباينة، سواء من حيث امتلاك الثروات المادية أم من حيث تنوع الثروات البشرية " [1]، واتخذت القيادة الماليزية هذه السياسة نحو اليابان لم حققه الاقتصاد الياباني بعد الحرب العالمية الثانية والنهوض من ركام إلى مصاف الدول المتقدمة وكونه قدوة حسنة في الجدية في العمل والتفاني فيه وحب الوطن، فالنموذج الماليزي يمشي على هذا الأساس بخطى ثابتة على النهج الياباني وأخذ التجارب والخبرات المفيدة والتي يمكن تطبيقها في ماليزيا على اعتبار أنها بلد إسلامي لا يمكن أن تصلح فيها جميع سياسات اليابان التنموية ويجب على القيادة العمل في هذا الإطار، لكن اعتمدت القيادة الماليزية على تطبيق جميع المناهج الاقتصادية القائمة على التكنولوجيا والمعرفة اليابانية بحذافيرها ومحاولة تعلم التقنية وتطويرها من طرف اليد العاملة الماليزية وخاصة بعد المساعدات المقدمة من طرف اليابان لماليزيا بهذا الخصوص عن طريق نقل التقنية وتقديم فرص لتدريب اليد العاملة الماليزية في اليابان، "استطاع **محمد مهاتير** أن يقدم نهضة تنموية متميزة اعتمدت على الخلط بين التطورات العصرية والقيم الإسلامية الشاملة مع رفض تطبيق المفاهيم الغربية التي لا تتماشى وخصوصية الظروف الاقتصادية والاجتماعية والدينية لماليزيا مع الإيمان بضرورة استنساخ ما يمكن أن يحقق للمجتمع الماليزي التنمية الفعالة فكانت سياسة الاتجاه شرقاً إلى اليابان" [2]، هذا في ظل توجه جميع دول العالم الثالث

[1]–ناصر يوسف، مرجع سابق، ص. 224

[2]–وفاء لطفي، السياسات التنموية في ماليزيا، مرجع سابق، ص. 7

والعالم الإسلامي إلى النموذج الغربي والانبهار به وبكل ما ينتجه من أفكار وأفعال، رغم أن النموذج الغربي ليس نموذج معياري يمكن تطبيقه وبسلاسة أو أن يشمل أكبر عدد من الدول المنبهرة به لأن هذا النموذج جاء على مقاسه وما يصلح في بيئته فقط انطلاقاً من خصوصية مجتمعاته و في إطار النظام العالمي الجديد الذي جاء لخدمة مصالح الدول الكبرى المتقدمة وعدم الاكتراث باقتصاديات الدول النامية والمتخلفة رغم المطالبات الكثيرة لهذه الدول لإعادة النظر في مبادئ هذا النظام ، الذي زاد الفجوة بين دول الشمال والجنوب و لم تجني منه الدول الفقيرة غير الاستغلال والحروب وجعل الجنوب التابع الدائم لشمال حيث يقول **محمد مهاتير**:"إن ماليزيا بلد صغير واقتصادها لا يهم العالم سواء تم تدميرنا أم لا أو قام بأعمال شغب و تدمير الذات ، فهذا أمر لا يهتم له العالم ، وبما أن هذا هو اتجاه العالم فإن ماليزيا تضيع وقتها وهي تأمل من المجتمع العالمي إعادة تشكيل النظام المالي الدولي لمجرد مساعدتنا عل الخروج من الأزمة، وعلينا نحن الماليزيين القيام بعمل مستقل لكي نحمي مصالحنا"[1]، من هنا انطلق **محمد مهاتير** في البحث عن خطة تنموية خاصة بماليزيا لأن التنمية والقوة تبدأ من الذات والداخل ولا يمكن أن تكون من الخارج وخاصة في ظل المساعدات المشروطة التي يقدمها صندوق النقد والبنك الدوليين لمساعدة الدول النامية أو التي تعاني من أزمات اقتصادية واستغلال ذلك بأكبر قدر ممكن من خلال التغيير في المناهج التعليمية والاجتماعية بصفة عامة والاستراتيجيات الاقتصادية والتحكم في سياساتها الداخلية والخارجية من أجل إرساء دعائم العولمة والتبعية وارتهان سيادتها من طرف الدول المتقدمة وكسب تأييدها في العديد من القضايا العالمية، وهذا ما يفسر حسب مدرسة التبعية وجود الطبقية في المجتمع العالمي وتكريس فكرة دولة المحيط تكون دائما تابعة لدولة القلب.

هذا ما جعل **محمد مهاتير** يبحث في إمكانات وقدرات ماليزيا وبالاعتماد كذلك على التجارب الأسيوية وخاصة اليابان وكوريا الجنوبية التي تعتبر هذه الأخيرة من أنضج الاقتصاديات في شرق أسيا، وذلك من أجل النهوض بماليزيا إلى مصاف الدول المتقدمة في جميع المراتب والأصعدة " هذا ما شجع الماليزيين على الاقتداء والتعلم من التجربة اليابانية

[1]–فادي أحمد رمضان، مرجع سابق، ص. 83

والأخذ بالقيم التي أخذوا بها مثل أخلاقيات العمل والمنهجية الصناعية والتطور التقني والأداء الاقتصادي المميز والسياسة المالية والنقدية والتجارب الكلية المتوازنة"[1].

رغم أن ماليزيا استطاعت أن تحافظ بقدر كبير على هويتها وثقافتها قيمها المجتمعية الإسلامية السائدة إلا أنها كانتعلى قدر كبير من الانفتاح على الثقافات الآسيوية الأخرى نظراً للتركيبة الاجتماعية التي تتميز بها ماليزيا، فالصينيون والهنود في ماليزيا على غرار المالاي شكل عاملاً مهماً في التوجه الشرقي لماليزيا من خلال " التوجه نحو العمق الأسيوي الذي يتطلب الاندماج والتكييف مع متطلبات النظام الاقتصادي العالمي والعمل في إطار قواعده التقليدية .....غير أن هذا الأمر لا ينطبق على البرامج التعليمية والإعلام والثقافة الإسلامية وهي برامج تزداد أهمية في المجتمع الماليزي وتشكل أساساً قوياً لتدعيم هوية المالاي في مواجهة التغريب"[2]، واستفادت ماليزيا من سياسة الاتجاه شرقاً العديد من نقاط القوة وخاصة في مجال الاستثمار المباشر، حيث تعتمد ماليزيا على الاستثمار الياباني بقدر كبير في اقتصادها وبالتالي عملية التنمية، إذ تعلمت ماليزيا كذلك "أفكاراً وضعتها موضع تنفيذ كسياسة تعبئة المدخرات المحلية لتكوين رأس المال لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية إضافة إلى جانب الاستفادة نظرياً من اليابان" [3]، حيث أكد **محمد مهاتير** في هذا الخصوص أن: " اليابان تتحمل عبئاً كبيراً لانقاد دول شرق أسيا الناشئة من عثرتها الاقتصادية المريرة وعليه فإن على أسيا أن تعيد روح المنظم الأسيوي، أي المستثمر الأسيوي الصغير والمتوسط الذي تدفعه روح المبادرة الفردية والولاء لمصلحة المجتمع وهكذا قدم **مهاتير** تصوراً متكاملاً لكيفية خروج أسيا من عثرتها الاقتصادية"[4]، من خلال ما سبق نستنتج بأن هذه السياسة التي انتهجها **محمد مهاتير** نحو الشرق استراتيجية معاكسة للتبعية الغربية حيث يقوم الاقتصاد العالمي على مبدأ

[1]–علي قوق، مرجع سابق، ص. 104

[2]–دليلة بن كوسة، " المشروع الحضاري الإسلامي بين العالمية والعولمة "، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: التنظيم السياسي والإداري، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2010–2011)، ص. 243

[3]–علي أحمد درج، مرجع سابق، ص. 1369

[4]–مصطفى دسوقي كسبه، "الإمكانيات الاقتصادية للعالم الإسلامي بين خصائص الواقع و متطلبات الاقتصاد الإسلامي " ، ص. 465

Pdf created with desk pdf .pdf writer–trid : http://www.docudesk.com

السوق المفتوحة مما يسهل عملية انتشار الثقافات الغربية التي تعتبرها القيادة الماليزية ثقافات دخيلة وغريبة على المجتمع الماليزي ويجب الحد من انتشارها لأنها تحمل بدور العولمة ومحاولة تنميط مجتمعات العالم بالنمط الأمريكي السائد، في هذا الإطار عملت دول المركز وهي الدول المتقدمة على استغلال طاقات وموارد دول التخوم وهي الدول المتخلفة التي مازالت عالقة في وحل الفساد والاضطرابات والانقسامات العرقية المدبرة منها والغير مدبرة لتقويض حريتها وإمكانية التدخل في شؤونها من أجل استغلالها تحت غطاء المساعدات الإنسانية وحماية حقوق الإنسان من جهة والشركات المتعددة الجنسيات من جهة أخرى في إطار شرعي وممنهج من طرف الدول المتقدمة، لإدامة التبعية وترسيخ مبادئ العولمة، هذا المبدأ جعل **محمد مهاتير** يعمل عكسه شرقاً للخروج من دائرة الهيمنة والاستقلال والعمل بخط مستقل ومنفرد بشكل حذر.

# الفصـــل الثالث:

## دينامية التجربة التنموية الماليزية في إطار الحكم الراشد

المبحث الأول: أبعاد السياسة التنموية الماليزية

المطلب الأول: سياسة التعليم واقتصاد المعرفة

المطلب الثاني: استراتيجيات التصنيع والخطط الخمسية

المطلب الثالث: الاستثمار والنظام المالي الماليزي

المطلب الرابع: الخصخصة والشراكة الذكية في التنمية

المبحث الثاني:واقع التجربة التنموية الماليزية

المطلب الأول: مؤشرات التنمية المستدامة في ماليزيا

المطلب الثاني: تحديات التجربة الماليزية

المطلب الثالث: التجربة الماليزية والدروس المستفادة

المطلب الرابع: رؤية 2020 ومستقبل ماليزيا التنموي

# الفصل الثالث: دينامية التجربة الماليزية في ظل الحكم الراشد

تتميز التجربة التنموية الماليزية بالحركية والاستمرارية، لاعتمادها على آليات وسياسات قابلة للتطور، فالتحديات التي واجهت التجربة التنموية الماليزية وخاصة على مستوى الفقر والجهل، وعدم اندماج السكان الأصليين المالاي مع غيرهم من الأعراق، جعل التحدي أكبر لإيجاد سبيل يمكن من خلاله توحيد الصفوف، وتكاثف الجهود تحت راية واحدة وهي خدمة ماليزيا، فتبلورت في أذهان القادة السياسيين المتعاقبين على ماليزيا فكرة التنمية المستدامة وتكريس فلسفة الحكم الراشد م ن أجل بلوغ المراتب الأولى في التنمية والتطور، وفق استراتيجيات مدروسة تشترك فيها جميع الفواعل وتكرس فيها كل الجهود من أجل عملية تنموية ناجحة مستقرة ومستمرة، ومن أجل الإلمام و لو جزئياً بسياسات التنمية في ماليزيا والخطوات التي انتهجتها من أجل إنجاح هذه العملية قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول بعنوان أبعاد السياسة التنموية في ماليزيا و يتفرع عنه أربع مطالب بعنوان سياسة التعليم والاقتصاد المعرفي، استراتيجيات التصنيع والخطط الخمسية، والاستثمار والنظام المالي الماليزي، والخصخصة والشراكة الذكية في التنمية، المبحث الثاني بعنوان واقع التجربة التنموية الماليزية ، ويتفرع عنه أربعة مطالب أيضا، إلى مؤشرات التنمية المستدامة في ماليزيا والعوائق والتحديات وكذلك مؤشرات التنمية المستدامة في ماليزيا، و يمكن الاستفادة منها وتعميمها على البلدان والتجارب التنموية التي لم تحقق النجاح المطلوب.

## المبحث الأول: أبعاد السياسة التنموية الماليزية

اعتمدت ماليزيا في تجربتها التنموية على عدة سياسات متكاملة ومترابطة تحض بقدر عال من التخطيط و الدراسة من أجا إنجاح هذه التجربة ، فقامت القيادات المتعاقبة في حكم ماليزيا على إتباع نفس النهج التنموي مع صياغة استراتيجيات وسياسات جديدة تواكب التغير الحاصل في النظام الدولي و على نفس درجة التقدم والتطور الذي وصلت إليه الدول المتطورة، من أجل ذلك ركزت القيادة السياسية وخاصة في فترة حكم محمد مهاتير على دعم وتطوير سياسات التعليم وذلك لإنشاء جيل متحكم في المعرفة وقدرته على توظيفها من خلال التدريب وربط البحوث العلمية بالمجال الاقتصادي، والتي تمكنت من الوصول على طرق مبتكرة ومفيدة

بإمكانها تسير وتيرة الإنتاج وخاصة في المجال الصناعي، واعتمدت على توظيف التكنولوجيا التي تنتج بصفة آلية عن تطور العلم والمعرفة، حيث وصلت ماليزيا في مجال التكنولوجيا والتقنيات ما يخولها لتصدر الدول المصدرة للتكنولوجيا، ومن أجل التفصيل أكثر قسمنا هذا المبحث إلى أربع مطالب تحمل العناوين التالية: سياسات التعليم وبناء اقتصاد معرفي، الخطط الخمسية واستراتيجيات التصنيع، الاستثمار والنظام المالي الماليزي، الخصخصة والشراكة الذكية في ماليزيا.

## المطلب الأول: سياسة التعليم وبناء اقتصاد معرفي

تهتم ماليزيا بالجانب العلمي والتكنولوجي بدرجة كبيرة جداً حيث " بدأت في رسم سياسات تعليمية منذ 1986م بعد وضع أول سياسة قومية خاصة بالعلم والتكنولوجيا من أجل تسريع معدلات التنمية الاقتصادية، والتخطيط لجعل ماليزيا مركزاً إقليميا لتكنولوجيا المعلومات وتماشيا مع متطلبات العصر الذي يوجب أن يعتمد الاقتصاد بشكل متزايد على المعرفة قامت الحكومة الماليزية بمراجعة السياسة القومية الخاصة بالعلم والتكنولوجيا التي تم وضعها عام 1986م ووضع سياسة جديدة تتفق مع متطلبات القرن الحادي والعشرين " [1] من أجل ذلك وجدت ماليزيا نفسها بين مفترق طرق بين المتغيرات الجديدة في النظام الدولي الذي يعتمد بشكل أساسي على اقتصاد المعرفة وبين القصور النسبي الذي كانت تعاني منه ماليزيا بهذا الخصوص خاصة بعد استقلالها نتيجة انعدام قاعدة اقتصادية قائمة على العلم والمعرفة وتوفر سياسة تعليمية جادة تربط بين نتائج البحث العلمي وبين الاقتصاد وتطور التكنولوجيا والقدرة على توظيفها من أجل تنمية مستدامة، حيث بدأ التخطيط في هذا المجال في سبيل رفع مستوى التعليم و بناء سياسات متكاملة لجميع الأطوار التعليمية وربطها بالتكنولوجيا من اجل إيجاد مجتمع قادر على التكيف مع التكنولوجيا وأكثر ديناميكية وإنتاجية عن طريق توظيف جميع الخبرات القدرات والمعارف في العملية الإنتاجية.

ويتميز النظام التعليمي في ماليزيا بكونه مجاني ولكنه غير إلزامي، ومعظم المدارس في البلاد حكومية أو مدارس تدعمها الحكومة ويتكون التعليم النظامي الماليزي من أربع مراحل، يبدأ من المرحلة الابتدائية ومدتها ست سنوات والمرحلة الثانوية الدنيا ومدتها ثلاث سنوات يليه

[1]–كمال منوفي، جابر سعيد عوض، محرران، مرجع سابق، ص. 111.

سنتان للمرحلة الثانوية العليا وسنتان لمرحلة ما بعد الثانوية يطلق عليها (الصف السادس)، وبعدها مرحلة برنامج القبول في الجامعة، وتقوم عملية التأطير من طرف معلمين خضعوا إلى التدريب في مراكز خاصة بتدريب المعلمين وفق برامج عالمية ومتطورة، مع توفير جميع الإمكانيات للمعلمين والمدارس من أجل زيادة مردودية وتحصيل التلاميذ والطلبة الباحثين على حد سواء.

" وقد ارتبط التعليم في ماليزيا بالتدريب المكثف والواعي وهو ما يسمح بممارسة قوة العمل على أحسن وجه، كما أن ماليزيا لم تركن إلى النماذج الجاهزة وإنما اشترطت للحصول عليها أن تكون موصولة بموظفين مدربين، فإذا كان التعليم في ماليزيا قد ساعد على ارتفاع المطرد لإنتاجية العمل وتحسين الدخل ففي ماليزيا قد ساعد على ارتفاع المطرد لإنتاجية العمل وتحسين الدخل فإن التدريب شجع على ابتكار نماذج جديدة و فتح أفاق واسعة نحو تنمية اقتصادية " [1]، وفي هذه النقطة اعتمدت ماليزيا على النموذج الياباني في أخذ التجارب والتكنولوجيا والتدرب على استعمالها من طرف مدربين يابانيين لنقل التقانة لليد العاملة الماليزية ومحاولة تطويرها، حيث صرحت القيادة الماليزية أنها لا تسعى فقط لإستراد التكنولوجيا وإنما التكنولوجيا وذلك كيفية صنعها، فلجأت بهذا الخصوص إلى اليابان التي تملك تكنولوجيا عالية تتطور بصورة سريعة وهائلة ما جعلها تبحث عن سوق تصرف فيه تكنولوجياتها التي لم تعد بحاجتها، فوجدت ماليزيا سوق خصبة ومكان ملائم لاستثمار هذه التكنولوجيا مع إرفاق مدربون لتعليم اليد العاملة الماليزية، فقد اتبعت القيادة الماليزية "سياسة منظمة في مجال العلم والتكنولوجيا منذ سنة 1970م وذلك في إطار السياسة الاقتصادية الجديدة التي طبقها في أعقاب الاضطرابات الطائفية التي اجتاحت البلاد سنة 1969م وكان الهدف من السياسة الاقتصادية الجديدة هو تحقيق نقلة اقتصادية واجتماعية نوعية مع التركيز عل ى رفع مستوى المالاي ونصيبهم من الثروة القومية" [2]، واعتبرت النخبة الماليزية أن التكنولوجيا هي مفتاح التنمية وهي ضرورية لرفع مستوى الاقتصاد والوصول لتنمية اجتماعية ناجحة عن طريق تثقيف وتعليم وتطوير الفرد الماليزي إلى أعلى مستويات العلم "حيث أكدت النخبة الماليزية على ضرورة الاهتمام بالتعليم التكنولوجي وربطه بالبحث العلمي ووعيهم بأن استخدام التكنولوجيا

[1]–ناصر يوسف، مرجع سابق، ص. 273.

[2]–جابر سعيد عوض، محرراً، **السياسات العامة في ماليزيا**، مرجع سابق، ص.147.

والمعرفة هو جوهر العملية التنموية وزاد التركيز أكثر على علوم المستقبل خاصة الرياضيات والعلوم واللغات وكذلك اعتمدت على تشجيع التعليم العالي والخاص والاهتمام ببعث أبناء ماليزيا إلى الخارج من أجل التعليم وكسب الخبرات ما انعكس على التنمية بالشكل الإيجابي.

ومن أهم السياسات التعليمية التي انتهجتها ماليزيا اهتمامها بالمرأة و تعليمها، فلا يمكن تحقيق تنمية شاملة دون مشاركة المرأة جنباً إلى جنب مع الرجل في نهضة المجتمع في جميع الأصعدة"[1] وهذا يعد استثمار هاماً في رأس المال البشري لأن ماليزيا تعتمد على أفرادها رجال ونساء من أجل تحقيق تنمية مستدامة،" وبدأت في التركيز على الصناعات ذات المحتوى الثقافي المتقدم لكي يصبح الاقتصاد الماليزي أكثر تنافسية في السوق العالمية من خلال توجهه إلى الصناعات والأنشطة التي تولد قيما مضافة عالية، وبدأ الاهتمام ينصب على البحوث والتطوير...و قد نتج عن هذه السياسة التشجيعية قيام بعض الشركات الدولية بإنشاء مراكز البحوث والتطوير في ماليزيا أهمها شركات دولية موتورولا Motorola وشارب Sharp"[2]، من خلال الاعتماد على العلم والتكنولوجيا وبناء سياسات تعليمية تهدف التنمية اقتصادية، توظف فيها تكنولوجيا ملائمة كما سماها محمد مهاتير وذلك لخدمة السوق وتلبية حاجات المواطنين وهذه التكنولوجيا التي يسعى إليها محمد مهاتير، فقد حرصت ماليزيا على أن تدخل عالم اقتصاد المعرفة من بابه الواسع ومواكبة التغيرات الحاصلة في النظام الدولي، الذي أصبح يعتمد على قوة الأفكار وتطور العلم فاقتصاد المعرفة يعتمد بالدرجة الأولى على الفكرة المنتجة أو الفكرة المدروسة التي تحقق أكثر إنتاجية، وتكون قابلة للتطوير وتحقق مكاسب عالية و ناجحة دون خسائر.

"فاقتصاد المعرفة هو الطريق الذي ستختاره ماليزيا وهو الذي سيغير مستقبلها، ولا تستطيع ماليزيا أن تجلس وتتسائل عن جدوى اقتصاد المعرفة وهو يفرض تحديات عليها، هل ستتسيد أم تجعل من يتسيده يسبقها، إن الاقتصاد الجديد يعني اقتصادا يجري فيه استخدام مكثف للمعرفة في قطاعات وطنية مختلفة استخداماً يقود إلى قفزات في النمو، والفرق بين الاقتصاد القديم والجديد في فكر محمد مهاتير هو كثافة استخدام المعرفة في العملية الإنتاجية، كما يذكر

[1]–كمال منوفي، جابر سعيد عوض، محرران، مرجع سابق، ص. ص. 110.

[2]–محمود عبد الفضيل، **العرب والتجربة الاسيوية الدروس المستفادة**، (مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، بيروت نوفمبر2000)، ص.

محمد مهاتير: إننا لا نستطيع أن نتجاهل هذا التغير الجذري في الطريقة التي تشغل بها الأعمال أو يدار بها الاقتصاد والنمو والمكانة العالية التي يحوزها أولئك الذين يملكون مهارات استخدام المعرفة " [1]اعتبر محمد مهاتير إن التكنولوجيا يمكن أن تكون حاملة لبدور التبعية وبالتالي يجب أن تكون ماليزيا تعتمد على تكنولوجيتها الخاصة في الاقتصاد وخاصة أن العولمة شكل جديد من الاستعمار جاء عن طريق انتشار التكنولوجيا، وذلك لضمان استقلالية الاقتصاد الماليزي عن الاقتصاد العالمي والمعولم الذي تحركه مؤسساته الرسمية منظمة التجارة والبنك وصندوق النقد الدوليين، وتحرص ماليزيا على زيادة قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية حتى لا تتعرض لاستغلال ومحاولة عرقلة عمليتها التنموية.

وتتحدد العلاقة بين العلم والتكنولوجيا وبين اقتصاد المعرفة في علاقة مطردة، حيث كلما زاد العلم وتطور التكنولوجيا وتوظيفهما في الاقتصاد كلما زاد النمو الاقتصادي وزيادة الثروة والإنتاجية بوتيرة سريعة ومتنامية ومستمرة" حيث عمد محمد مهاتير على الربط وتوفير الاستعداد المحلي لاستعانة بالتكنولوجيا المستوردة وبين استقدام الشركات الأجنبية للعمل في ماليزيا مع شركاء محليين والتدريب أثناء علاقة الشراكة والبحث والتطوير لتكييف التكنولوجيا المستوردة للواقع المحلي وتطوير تكنولوجيا محلية إلى تمكين من حقول عصر ثورة المعلومات والاتصالات إلى الانتقال من اقتصاد يقوم على إنتاج السلع والخدمات إلى اقتصاد يقوم على إنتاج المعرفة "[2] والشكل التالي يبين العلاقة بين العلم والتكنولوجيا وبناء اقتصاد معرفي

[1]–محمد سيد سليم، محرراً، مرجع سابق، ص. 213.

[2]–المرجع السابق، ص. 222

شكل بياني يبين العلاقة بين العلم والتكنولوجيا والاقتصاد المعرفي

حيث يمكن أن نلاحظ في هذا الشكل البياني الذي صغته من أجل التوضيح، فالعلم ينتج لنا معرفة واسعة يمكن استخدامها في جميع المجالات، وهذه المعرفة تنتج التكنولوجيا المستخدمة في الأداء الاقتصادي والاجتماعي، والتكنولوجيا يمكن استغلالها لإنتاج الثروة الاقتصادية القائمة على العلم والمعرفة لتمثل الدائرة التوضيحية حياة الإنتاج السليم في البلدان التنموية القائمة على اقتصاد المعرفة.

## المطلب الثاني: الخطط الخمسية واستراتيجيات التصنيع

بعد استقلال ماليزيا سنة 1957م عمدت إلى البحث عن أساليب وخطط تنموية تساعدها في الخروج من دائرة الفقر المدقع حيث كان معظم سكانها يقعون تحت خط الفقر بنسبة 75 بالمائة هذا ما حتم على القيادة إتباع مجموعة من الخطط التنموية قصيرة ومتوسطة المدى وكذلك خطط طويلة المدى، تهدف هذه الخطط لتحقيق مستوى معيشي أحسن للمواطن الماليزي، وتعاقبت هذه الخطط على القادة السياسيين في ماليزيا وكل لعب دوراً بارزاً في استكمال أهداف هذه الخطط، وكان محمد مهاتير رائد هذه النهضة التنموية مهتما جدا باستكمال الخطة التنموية الأولى وإلحاقها بخطة أخرى مكنت ماليزيا بتصدر مراتب عالمية في العديد من المجالات.

نادت ماليزيا بعد الاستقلال مباشرة بسياسة التنمية الريفية وتنمية الصناعات صغيرة الحجم، "إذ حددت ملامح هذه السياسة في الخطة الخمسية الأولى في فترة 1961.1957م والخطة الخمسية الثانية في الفترة 1962-1966 م وبعد مرور تقريبا عشر سنوات بدأت سياسة التنمية الريفية تؤتي ثماراً إيجابية، وبدأت الصناعات الموجهة للتصدير تحل محل الصناعات القائمة على إحلال محل الواردات، وفي الفترة 1970.1966م وضعت الخطة الخمسية الثالثة أسس التحول من صناعات إحلال الواردات للصناعات الموجهة للتصدير" [1] وكانت الخطة الرابعة من الفترة 1970-1975م ضمن السياسة الاقتصادية الجديدة التي تهدف إلى القضاء على الفقر والبطالة وإعادة هيكلة المجتمع وهي ممتدة من 1970. 1990م.

[1]-وفاء لطفي، مرجع سابق، ص.4.

وفي ما يخص السياسة الاقتصادية الجديدة " التي وضعت عقب أحداث 13 ماي 1969م، والتي ركزت على تحسين الأوضاع الاقتصادية الماليزية عمة والعمل على معالجة مشكلة الفقر وإعطاء الأولوية للماليزيين من أصول مالاوية إدماجهم في الأنشطة الاقتصادية، واشتمل الإطار الاقتصادي لهذا المنظور على التنمية الاقتصادية مع الحرص على توسيع الاقتصاد وتنويعه بهدف تحقيق التوازن الاقتصادي" [1] رغم أن هذه السياسة كانت قبل تولي محمد مهاتير الحكم إلا أنه كان من الداعمين لها وشجع على إعطاء الأولوية للمالاويين الذين عانوا من الفقر والجهل والبطالة، وبنا ء على النتائج التي حققتها السياسة الاقتصادية الجديدة، التي دامت 20سنة صاغ محمد مهاتير سياسة جديدة وهي السياسة الوطنية أو القومية امتدت 10 سنوات من سنة 1990-2000 "في إطار التوجه القومي الطموح الذي وضعه محمد مهاتير تحت شعار رؤية 2020، و قد تضمنت سياسة التنمية القومية التي تبنتها الدولة الإسراع في عملية التنمية وإصلاح الأراضي الزراعية والإسراع في عملية التصنيع، بالإضافة إلى إقرار عدد من الإجراءات التفضيلية للمالاي، الهادفة إلى زيادة فرص عمل المالايا وزيادة دخلهم و حثهم على الهجرة إلى المدن" [2] وبعد تنحي محمد مهاتير من السلطة وهو في أوج نجاحه وعطاءه سنة 2003 أكمل نائبه بدوي مسيرة التنمية بنفس خطى مهاتير وبنفس الوتيرة فصيغة بعد ذلك سياسة الرؤية الوطنية 2000-2010م وهي خطة عشرية قسمت لخمسيتين و"قد تابعت الخطوط العامة للتنمية في سابقاتها، ولكنها أعطت اهتماماً أكبر للتعامل مع العولمة وتسارع النمو الاقتصادي المتزايد وتضمن لماليزيا استمرار تطورها البشري والارتقاء النوعي بالإنسان الماليزي والوصول به إلى مستوى متميز عن طريق المزيد من الاهتمام بالبحث العلمي"[3]، أما في ما يخص رؤية 2020 لمحمد مهاتير وهي إستراتيجية شهيرة ترسم الواقع الماليزي بعد هذه السنة وتطمح للوصول إلى مراتب عالمية في جميع المجالات يرتقي من خلالها الفرد الماليزي وهذه الروية كانت قد ألهمت الكثير من الماليزيين وخاصة رجال الأعمال الذين أصبحوا يعملون وفق خطط طويلة المدى ومن اجل تحقيق اكبر المكاسب حتى

[1]-فاطمة الزهراء طلحاوي ،محمدمدياني ، "سياسة مكافحة الفقر في ماليزيا "، (الملتقى الدولي حو تقييم سياسات الاقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة ، 9.8 ديسمبر2014، جامعة أدرار)، ص. 239.

[2]-جابر سعيد عوض، محرراً، **السياسات العامة في ماليزيا**، مرجع سابق، ص. 15

[3]-نادية فاضل عباس فضلي، مرجع سابق، ص. 174

لو كانت على المدى البعيد ولكن بطريقة آمنة وناجحة وعدم الاهتمام بالأرباح الآنية التي تحمل من المجازفة والأخطار ما يهدد رأس المال، فخطة 2020 بعثت في نفوس الماليزيين الإرادة والقوة والصبر للوصول إلى هذه الرؤية وتحقيق طموحات الشعب الماليزي المثابر ولنجاح هذه الخطط اتبعت ماليزيا مجموعة من الاستراتيجيات التي انطلقت منها التنمية الاقتصادية في محاولة لتلبية الحاجات الأساسية للمجتمع الماليزي والبلوغ من خلالها إلى مرحلة الرفاه وأثبتت هذه الاستراتيجيات فاعليتها بعد ان بدأت ماليزيا تجني ثمار إيجابية جعلت من تجربتها التنموية ناجحة كانت بداياتها مرحلة التصنيع التي حولت النظام الاقتصادي الماليزي إلى نظام رأسمالي وسنرتب هذه الاستراتيجيات في مراحل كالتالي:

- المرحلة الأولى 1958-1969 و" تتميز المرحلة الأولى بإستراتيجية إحلال محل الواردات، بعد تطبيق هذه السياسة قامت على أساسها صناعات صغيرة الحجم وأخرى لإنتاج السلع التي تحل محل السلع المستوردة كالصناعات الغذائية ومواد البناء والتبغ والبلاستيك والكيميائيات وكانت عبارة عن سلع استهلاكية موجهة للسوق المحلية وتعتبر هذه الإستراتيجية هي الأهم في الاقتصاد الماليزي، لأنها قادرة على توفير المدخرات التي توجه بالأساس للاستيراد، وإعادة توجيهها لبناء قاعدة اقتصادية قوية ومتينة، وهياكل اجتماعية لتطوير الفرد الماليزي، وكان المجال الزراعي أكثر المجالات التي اهتمت بها هذه الإستراتيجية[1]

- المرحلة الثانية: 1970-1990"وتميزت هذه المرحلة بإستراتيجية الصناعات التصديرية، عن طريق صناعة المكونات الالكترونية الكثيفة العمالة وكان من نتائج هذه الخطة تخفيض معدل البطالة، وتحسن توزيع الدخول وبلغ معدل النمو 8 بالمئة سنوياً، في المتوسط مع استقرار معدل التضخم في حدود 5 بالمائة"[2] وكانت هذه السياسة تشجع على الاستثمار واستقدام الشركات المتعددة الجنسيات وكذلك على الحوافز الضريبية المغرية، لإنشاء مناطق تجارية حرة من أجل زيادة المنافسة والتعاون والشراكة.

[1]-علي احمد درج، مرجع سابق، ص. 1368.

[2]-عبد الرحمان بن سانية، "قراءة في بعض تجارب الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية "، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، ع. 11، 2011)، ص. 60.

- المرحلة الثالثة: 1991-2010 وتميزت هذه المرحلة باستراتيجية التصنيع الثقيل والصناعات المعتمدة على الموارد الماليزية، "فقد اعتمدت ماليزيا في مطلع الثمانينات إلى الأن على التصنيع الثقيل والاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المحلية المتاحة وتصنيع سيارة "بريتون"، والتوسع في الصناعات الإسمنتية والتركيز على صناعة الالكترونيات والصلب والنسيج، إذ تساهم في بثلثي القيمة المضافة للقطاع الصناعي وتستوعب حوالي 40بالمئة من العمالة "[1].

- المرحلة الرابعة : 1991 حتى 2020 وتميزت هذه المرحلة باعتماد ماليزيا على إستراتيجية الصناعات عالية التقنية ذات القيمة المضافة الكبيرة، "شجعت ماليزيا الصناعات من النمط المكثف لعنصر رأس المال العالي التقنية والمهارة الفنية وذو القدرة التنافسية في الأسواق الدولية، وشهدت هذه المرحلة استثمارات كبيرة في القطاع الصناعي إذ بلغ عدد المشاريع الصناعية بحدود 15 ألف مشروع وحجم الاستثمارات 800 مليار رنجيت ماليزي وكانت نسبة المشاريع الأجنبية 54بالمئة والمشاريع المحلية 46 بالمائ"[2] وبجانب هذه الاستراتيجيات المرحلية اعتمدت ماليزيا على استراتيجيات أخرى تمثلت في:

- سياسة الاعتماد على الذات : حيث سعت ماليزيا بهذا الخصوص على الاعتماد على نفسها و استغلال مواردها الخاصة ومدخراتها وإمكانات مواطنيها وتوظيف قدراتهم في المجال الاقتصادي والتكنولوجي وقدرة المواطنين الصينيين خاصة في التكييف مع التكنولوجيا والتحكم بها واستثمرت ماليزيا هذا الأمر بتطوير التقنية وصناعة تكنولوجيات خاصة بها لتصبح من أكبر المصدرين للتقنية، وعملت كذلك على إعادة إدماج السكان الأصليين (البومبيترا) في الاقتصاد الماليزي وتوفير فرص عمل لائقة وإعادة توزيع الثروة بشكل عادل حتى لا يكون تخلف المالاي عائق أمام التنمية في ماليزيا، هذا ما جعل الاقتصاد الماليزي يحض بالاتزان والاستقرار، فسياسة الاعتماد على الذات ميزت الخط التنموي الماليزي منذ البداية وذلك لإقامة تنمية مستقلة قادرة على مواجهة التبعية وعدم الوقوع في شباكها ، فقدرة ماليزيا على التحكم في اقتصادها وخاصة بعد الأزمة الاقتصادية سنة 1997 جعلتها قدوة رائدة في مواجهة وإدارة

[1]-مناضل عباس حسين الجوري، " نظرية سرب الإوز الطائر الآسيوية ومحاولة الاستفادة منها في الاقتصاد العراقي "، (مجلة الإدارة ولاقتصاد، مجلد 3، ع.11)، ص. 211

[2]-نفس المرجع، ص. 211

الأزمات الاقتصادية، حيث استطاعت ماليزيا أن تتجاوز الأزمة بعد عامين نتيجة اعتمادها على ذاتها ووضع توصيات صندوق النقد الدولي جانباً وراحت النخبة السياسية ورائد النهضة محمد مهاتير في إدارة الأزمة عن طريق بعض السياسات مثل تخفيض الأجور ورفع الدعم الحكومي عن بعض السلع والمنتجات، هذا ما برهن على قدرة القيادة السياسية في إدارة الأزمات والمحافظة على استقلالية الاقتصاد الماليزي رغم الانفتاح.

- إستراتيجية الصناعات العنقودية : والتي شكلت منهج جديد في الصناعات الماليزية حيث "تم ربط عضوية عنقودية في ما بين الشركات المنتجة من ناحية والوحدات التي تقوم بإمدادها بالخامات والسع الوسيطة من ناحية أخرى، وعادة ما يتم تركيب العنقود التصنيعي على أساس نقاط التقارب والجوار الجغرافي، وتتكون المكونات الرئيسية لكل عنقود من العناصر التالية : الأسواق، والشركات (الوحدات المنتجة)، الموردون، وعادة ما يرتكز كل عنقود على ثلاث مقومات رئيسية، مهارات محددة موجودة بين أفراد قوة العمل، وتقانة ملائمة، وبنية تحتية مناسبة"[1] وتمثل هذه المقاربة المنهج الأمثل لإنشاء مدينة صناعية متكاملة قائمة على تكنولوجيا عالية وتقنيات متطورة تساهم في زيادة الإنتاجية وتوفير قيم مضافة كبيرة وعادة ما تكون هذه المدن الصناعية خاصة بالاستثمارات الأجنبية لتحفيزهم وضمان حماية رؤوس أموالهم.

## المطلب الثالث: الاستثمار والنظام المالي الماليزي

شكل الاستثمار في ماليزيا الجزء الهام والذي اعتمدت عليه من أجل أحداث التنمية وتسريع وتيرة النمو الاقتصادي وخاصة من طرف الشركات الأجنبية ومتعددة الجنسيات التي وجدت في ماليزيا مجالاً خصباً للاستثمار وزيادة رأس المال، نتيجة الحوافز الضريبية التي تقدمها ماليزيا للمستثمرين الأجانب من أجل" ضمان عدد متزايد من العمالة الوطنية، والخبرات والمعارف الضرورية للسوق العالمي" [2] وكذلك الاستقرار السياسي الذي عملت القيادة الماليزية على توفيره للمستثمرين وتحقيق أكبر قدر ممكن من الديمقراطية في المجال الاقتصادي والاجتماعي وترك الديكتاتورية لما يهدد أمن البلاد واستقرارها" ومع منتصف الثمانينات وموجة الاستثمارات اليابانية الواسعة القادمة للاقتصاد الماليزي، ارتفعت نسبة الاستثمارات الأجنبية إلى

[1]–محمود عبد الفضيل، مرجع سابق، ص. 128

[2]–ناصر يوسف، مرجع سابق، ص. 282.

جملة الاستثمارات في ماليزيا 52 بالمائة، حيث بلغت الذروة عند نهاية الثمانينات 71 بالمائة ثم انخفضت إلى 44 بالمائة في منتصف التسعينات....و يلاحظ أن رأس المال الأجنبي كان المسيطر على نحو 40 بالمائة من جملة الأصول في صناعة الآلات الالكترونية والكهربائية عام 1990، بينما ظلت سيطرة رأس المال الأجنبي محدودة على فروع النشاطات الأخرى" [1]، وبعدها قامت الدولة الماليزية على وضع أكبر قدر ممكن من الحوافز والتسهيلات للمستثمرين الأجانب من أجل استغلال استراتيجيات الشركات المتعددة الجنسيات في مجال التصنيع للاستفادة و نقل التقنية و التكنولوجيا و الخبرة لليد العاملة الماليزية و تحسين قدراتها،" وانتهجت حكومة ماليزيا سياسة التعديل المستمر لهياكل وطبيعة الحوافز في ضوء حاجيات وأهداف التنمية الوطنية ومحاولة الانتقال التدريجي من التشجيع العام للاستثمار الأجنبي المباشر إلى التركيز المحدد في توجيه الاستثمار للقطاعات عالية التقانة والعناقيد الصناعية" [2]وفي المقابل تعمل الحكومة الرشيدة على ضمان الحماية التامة من التعرض للخسارة أو المحاباة في الحصول على المعاملات والمناقصات وكذلك التمويل بالنسبة لجميع المستثمرين الأجانب وذلك من أجل استجلابهم على ماليزيا، " فالحكومة الرشيدة تحمي حقوق المستثمرين وخاصة حقوق الأقلية من حملة الأسهم بما في ذلك حقهم في إبداء الرأي في شأن إدارة الشركة أو المعاملات الكبرى، إضافة إلى حقهم في معرفة كل ما يرتبط باستثماراتهم، كما أنها توفر للمستثمرين نسبة أكبر من السيولة وذلك لبناء الثقة والكفاءة في أسواق المال" [3]، من خلال هذه المبادرات نستنتج الدور الهائل الذي تقوم به النخبة الماليزية من أجل حماية المستثمرين والدائنين في حالة فشل الاستثمار من أجل استقطابهم إلى ماليزيا، فهذه الخطوة تعتبر هامة في بناء البنى التحتية للاقتصاد الماليزي وتمتين هياكله، وخاصة أن معظم الاستثمارات التي تشجعها ماليزيا هي استثمارات صناعية كبرى تعتمد على التكنولوجيا والالكترونيات والصناعات الموجهة للتصدير والتي تعتمد على يد عاملة كثيفة وعالية التقنية، فالحكومة الماليزية تعمل على الموازنة بين المستثمر المحلي والمستثمر الأجنبي بمنعه من منافسة المنتوجات المحلية التي ينتجها

[1]–محمود عبد الفضيل، مرجع سابق، ص، ص. 46. 47.

[2]–عادل عبد العظيم، "التجارب الدولية: تجربة ماليزيا "، (المعهد العربي للتخطيط، الكويت)، ص، ص. 21.

[3]–سناء عبد الكريم خناق، " حوكمة المؤسسات المالية ودورها في التصدي للأزمات المالية . التجربة الماليزية"، (جامعة مالايا . ماليزيا)، ص. 9.

المستثمر المحلي من أجل المحافظة على قدرة المستثمر المحلي على المنافسة في الأسواق وكذلك المحافظة على القدرة الشرائية للمواطن ذو الدخل الضعيف والمتوسط وتعزيز استهلاك المنتوج المحلي،" مما خلق مناخ استثماري جد ملائم للمبادرات الفردية الوطنية والأجنبية مما سمح لها بتحقيق انطلاق اقتصادي عجيب، ونضيف أن الاقتصاد الماليزي اعتمد بدرجة كبيرة في تمويل الاستثمارات على الادخار المحلي بنسبة 40 بالمائة لفترة 1970-1991 م، كما عمل أيضا على توجيه التمويل المتاح للتنمية بشكل أساسي بدلاً من الإنفاق على التسلح" [1] وهذه النقطة جد مهمة في الاقتصاد الماليزي حيث أن الميزانية المخصصة للتنمية الاقتصادية أكبر بكثير من ميزانية التسلح أو الإنفاق العسكري الذي لا تؤيده الحكومة الماليزية وإصرارها على التنمية في إطار منطقة منزوعة السلاح من أجل ضمان الاستقرار والأمن ودعم العملية التنموية في بلدان أسيا والعالم الإسلامي الذي لا يمكن أن تتحقق تنمية فيه بوجود توترات والاستقرار الذي ميز المنطقة منذ عقود من الزمن، فالاهتمام الماليزي منصب على الخطر الثلاثي الفقر والجهل والأمراض أكثر من اهتمامها بالخطر التقليدي إلا في حالة التهديد المباشر للوطن،" وفي عام 1988 م تم تحرير كافة القيود الخاصة بحقوق الملكية في الشركات وتحت مظلة قانون تشجيع الاستثمارات، في ما يخص نسبة حصص الأجانب في رؤوس أموال الشركات المحلية والسماح للأجانب بالاستحواذ على 100 بالمائة من حقوق الملكية في شركاتهم وذلك عند قيامهم بتصدير 80 بالمائة من أو أكثر من منتجات تلك الشركات وتختلف نسبة الملكية باختلاف نسبة تصدير المنتجات الخاصة بالشركة.

أما في ما يخص الإعفاءات والحوافز الضريبية وبموجب قانون تشجيع الاستثمارات ن فإن الشركات يمكنها أيضا التمتع ببعض الإعفاءات الضريبية إذا ما قامت تلك الشركات بإنتاج بعض المنتجات المنصوص عليها في ذلك القانون، يتم أيضا تقدير الحوافز المالية لجميع المستثمرين للقيام بعمليات البحوث والتطوير وكذا تدريب العمالة المحلية فضلاً عن الإعفاءات الضرائب لخمس سنوات لتشجيع هذه الشركات على التوطن في ماليزيا وبعد ذلك في عام 1990-1991استجابت ماليزيا للتدفقات الضخمة لاستثمار الأجنبي المباشر، وقامت الحكومة

[1]-عبد الرحمان بن سانية، " قراءة في بعض تجارب الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية "، (مجلة الواحات للبحوث والدراسات جامعة غرداية، ع. 11، 2011)، ص. 66.

بتعديل هيكل الحوافز بالتركيز على نوعية الاستثمار مقاسة بالمكون التقني والقيمة المضافة، وكذلك مراجعة شاملة لسياسة الحوافز بهدف : تنظيم و توجيه الحوافز . تقوية المردود الضريبي وتشجيع تنمية الصناعات ذات القدرات التنافسية" [1]، بعد تسهيل هذه الحوافز كانت القيادة الماليزية على يقين بأنها قدمت دفعة قوية لاقتصادها وتمكينه من بناء قواعد تحتية قوية لاقتصادها وانطلاقة سريعة ومستمرة للتطور والتقدم ولتنمية مستدامة، كانت الغاية والهدف السامي للقيادة الرشيدة في ماليزيا.

وفي هذا الإطار كان يجب على ماليزيا أن تمتلك نظام مصرفي ومالي قادر على مواجهة الأزمات المالية وقادر على التمويل والادخار من أجل دعم العملية التنموية والتحكم في النظام النقدي واستقراره فكان البنك المركزي على رأس النظام البنكي والمالي في ماليزيا، " وقد أنشئ عام 1958م وذلك من أجل أن يتولى إصدار النقود الوطنية و الحفاظ على الاستقرار النقدي والتأثير على مستوى الائتمان في الاقتصاد القومي ثم تأتي البنوك التجارية كأكبر وأهم مكون للمؤسسات المالية في ماليزيا ويبلغ عدد البنوك التجارية 33بنكاً تلعب دوراً رئيسياً مع البنك المركزي في تطوير نظم الدافع والقيام بالوساطة المالية بين المدخرين والمستثمرين، وتأتي شركات التمويل كثافي أكبر تجمع للمؤسسات المالية حيث تتولى هذه الشركات تقديم الأموال الأزمة للشركات التجارية والصناعية وقطاع التشييد" [2]و بالموازاة مع البنك المركزي أنشأ محمد مهاتير بعد وصوله إلى رئاسة الوزراء نظام مالي إسلامي وذلك بداعي أن أغلبية المجتمع الماليزي مجتمع مسلم لا يتعامل مع المصارف الربوية لهذا أسس نظام مصرفي إسلامي سنة 1983م مع البنك المركزي حيث اعتمدت ماليزيا في نظامها المالي على النظام التقليدي والإسلامي معا في عملية التنمية وجلب الاستثمار" فماليزيا اعتمدت على إستراتيجية النظام المالي المزدوج (إسلامي + تقليدي)، فهي لا تسعى لأسلمة النظام المصرفي مثلما تم في إيران والسودان بل تسعى لخلق نظام مالي إسلامي موازيا للنظام المالي التقليدي ومكملاً له، إذ يسير النظامان باتجاه خلق نظام مالي ماليزي كفء يتنافس مع باقي أسواق المال الأسيوية وفي

[1]–عادل عبد العظيم ، مرجع سابق ، ص .ص ، 11.6.

[2]–كمال منوفي، جابر سعيد عوض، هدى ميتيكيس، محررون، مرجع سابق، ص. 275

الوقت نفسه تصبح ماليزيا مركز التمويل الإسلامي في العالم" [1] وكان هذا النظام المالي الإسلامي يوفر الكثير من الفرص والقروض الغير ربوية والتي لا تتعامل بالفائدة أو القيم المضافة مما سهل على السكان الأصليين المالاي من الاستفادة من القروض الإسلامية لتمويل مشروعاتهم وخاصة أن أغلب السكان الماليزيين هم مسلمين، هذا ما جعل البنك الاسلامي مشروع ناجح جداً ساهم في زيادة الاستثمارات المحلية وكذلك الأجنبية لتقديمه العديد من التسهيلات وانعدام الفوائد المضافة" حيث يتنافس البنك الإسلامي مع البنوك التقليدية الربوية في السيطرة على أسواق المال المفتوحة في ماليزيا ويساعده في ذلك البنك المركزي الماليزي الذي فرض على البنوك التقليدية الربوية فتح نوافذ إسلامية في حساباتهم....وقد تم إنشاء سوق أوراق مالية تتوافق مع الشريعة الإسلامية بنسبة 85 بالمئة، حيث تعتبر ماليزيا أكبر بلد مصدر للصكوك الإسلامية في العالم، وبدلت الحكومة الماليزية جهوداً كبيرة في تقديم إعفاءات جمركية كي تحافظ على موقعها كمركز عالمي للتمويل الإسلامي " [2]، قدم النظام المالي الماليزي الكثير من المساهمات في عملية التنمية وخاصة في ظل الأزمة الاقتصادية سنة 1997م التي عصفت باقتصاديات دول جنوب شرق آسيا (النمور الآسيوية) والتي لم تستطع الوقوف من كبوتها إلى بعد عقود من الزمن ومازالت تعاني من أملاءات صندوق النقد الدولي، في المقابل رفضت ماليزيا هذه التوصيات واعتمدت على ذاتها كما أسلفنا الذكر في مواجهة الأزمة ومحاولتها اعادة هيكلة النظام المالي بما يتناسب والخروج من الأزمة واتخاذ تدابير علاجية ووقائية في نفس الوقت واستطاعت بعد عامين الخروج من هذه الازمة " عن طريق فرض قيود صارمة في السياسة النقدية وإعطاء صلاحيات واسعة للبنك المركزي لتنفيذ مايراه صالحاً لمواجهة هروب رؤوس الأموال الأجنبية إلى الخارج و العمل على استجلاب حصيلة الصادرات بالعملة الصعبة، وبينت دراسة إحصائية لمجلة The Bankerأن البنوك الماليزية استطاعت أن تحتل مكانة مرموقة على خريطة البنوك العالمية حيث ظهرت 7 بنوك منها ضمن قائمة أكبر

[1]–سامي عبيد محمد، عدنان هادي جعاز، " الدور االتمويلي للمصارف الإسلامية (التمويل بالصكوك) تجربة ماليزيا " (مجلة العلوم الاقتصادية، ع.38، المجلد 10، مارس 2015)، ص. 119

[2]–زليخة بن حناشي، مريم شطيبي محمود، " التجربة الماليزية نموذج للمصرفية الإسلامية "، (مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني : المصارف الإسلامية واقع وآفاق، جامعة قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 3.2 ديسمبر 2015)، ص. 7

ألف بنك في العالم لعام 1994"[1]، ورغم أن الإحصائيات قد تغيرت منذ ذلك الوقت وخاصة في ظل الأزمة لكنها رجعت البنوك الماليزية إلى الريادة والحرص الشديد على تطبيق القوانين الوقائية من خلال :

–تمارس المصارف دوراً وقائيا على زبائنها من الشركات المقترضة وذلك لتأمين حماية قروضها وتسهيلاتها الائتمانية من المخاطر والإفلاس في الشركات المقترضة.

– وضع خطط وسياسات وآليات لتقييم أداء المصرف والعاملين به.

– تحديد صلاحيات والمسؤوليات وسلطات اتخاذ القرار من مستوى مجلس الإدارة إلى المستويات الإدارية والتنفيذية الدنيا.

– نظام قوي للرقابة الداخلية والضبط الداخلي يتضمن تدقيق داخلي وخارجي وإدارة مستقلة للمخاطر وفحص وموازنة ورقابة مستمرة للمعاملات.

– الرقابة والتحكم في المخاطر الائتمانية للأطراف ذات العلاقة وذات المصالح المتداخلة من كبار المقترضين والمساهمين وغيرهم من المديرين وأصحاب اتخاذ القرار بالشركة.

– نظام حوافز مالي وإداري للعاملين بكافة قطاعاتهم" [2] عن طريق هذه القوانين والحوافز تضمن الحكومة الرشيدة الوقوع في فخ المديونية مرة أخرى أو الوقوع في أزمات مالية عالمية نتيجة الاستقلالية التي يتمتع بها النظام المالي الماليزي عن النظام المالي العالمي حيث يعتبر النظام المالي في ماليزيا بمثابة القلب النابض وشرايين الاقتصاد، حيث تسعى الحكومة الماليزية لخلق نظام مالي يتمتع بالمزيد من المرونة والتنافسية، حيث يرتبط الاستثمار الأجنبي بمدى قوة بنوك البلد المستثمر فيه ومدى امتلاكها لرؤوس أموال كافية من اجل السيولة والتمويل، واعتمدت على مصارفها التقليدية والإسلامية خاصة في جلب أكبر عدد ممكن من المستثمرين الأجانب خاصة في الصناعات الثقيلة القائمة على التكنولوجيا العالية والتقنية والمعرفة العلمية الدقيقة من أجل الاستثمار المعرفي وكذلك المالي، وكانت المصارف الإسلامية تدار وفق الشريعة الإسلامية حيث خصصت مشاريع كبرى قائمة على صناديق الزكاة التي ساهمت

[1]–عبد اللطيف مصيطفى، عبد الرحمان بن سانية، " انطلاق الاقتصاديات النامية: رؤية حديثة "، (المركز الجامعي بغرداية)، ص. 11

[2]–سناء عبد الكريم الخناق ، مرجع سابق ، ص. 11

بدورها في تنمية الاقتصاد الماليزي ومحاولة إعطائه بصمة إسلامية في تعاملاته وجميع ممارساته داخل وخارج ماليزيا.

## المطلب الرابع: الخصخصة والشراكة الذكية في التنمية

تعتبر ماليزيا من الدول ذات التوجه الاشتراكي، بعد استقلالها سنة 1958م اعتمدت على الاقتصاد الموجه والمركزي، حيث تتحكم الدولة في جميع نشاطاتها الاقتصادية داخل وخارج الوطن، ولكن بعد التغيرات التي طرأت على المستوى الداخلي لماليزيا بسبب اضطرابات العرقية 1967م والتغير الخارجي الذي انجر عنه سقوط الاتحاد السوفياتي والتحول إلى نظام أحادي القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية مما سبب تغير في النظام الاقتصادي العالمي حتم على ماليزيا تغيير التوجه نحو الانفتاح والاندماج في الاقتصاد العالمي الذي تحركه العولمة وباعتبار أن القطاع الخاص القطاع الأهم في العولمة اللبيرالية والذي تعتمد عليه كل التجارب التنموية الناجحة جعل ماليزيا تنحو منحى الخصخصة لتسريع عملية التنمية وضمان عدم تخلفها عن الركب المتقدم.

أدركت القيادة الماليزية الرشيدة أن القطاع الخاص شريك أساسي وفعال في التنمية بجانب القطاع العام بعد أن أصبحت الدولة غير قادرة على تمويل جميع المشاريع الوطنية، فالقطاع الخاص هو الوحيد الذي يملك القدرة على المنافسة والإنتاجية و توفير مناصب العمل و القضاء على البطالة و خاصة بعد أن بدأت الحكومة تسحب يدها من مؤسسات فاعلة وضخمة ملكتها للقطاع الخاص، وكذلك إشراكه مع القطاع العام في مؤسسات أخرى من أجل كسب السيولة والتمويل من أجل تسريع وتيرة النمو الاقتصادي وزيادة القدرة على المنافسة في الأسواق العالمية، ومن هنا فالخصخصة مفهوم اقتصادي يقصد به زيادة دور القطاع الخاص في ملكية وتشغيل وإدارة الوحدات الإنتاجية في المجتمع بهدف تحسين الكفاءة الإنتاجية لهذه الوحدات وزيادة التنمية الاقتصادية، أو هي نقل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص" [1] واعتمدت ماليزيا على زيادة تفعيل دور القطاع الخاص من سنة 1983م حيث عملت القيادة

[1]–محسن حسن المعموري، " الخصخصة دراسة تحليلية للمفهوم والآليات "، (مجلة ديالى، ع 30، 2008، كلية القانون جامعة ديالى)، ص.2.

الرشيدة في ماليزيا على "تحويل ملكية العديد من المشروعات إلى القطاع الخاص مع الاحتفاظ بسهم خاص في إدارة المؤسسات ذات الأهمية الاجتماعية والإستراتيجية، كما عملت السلطات على وقف إنشاء مشروعات عامة جديدة بعد تفاقم المشاكل التمويلية والهيكلية بالقطاع العام" [1] من أجل العجز الجزئي الذي عانت منه الحكومة الماليزية في أعقاب الخروج من الأزمة الاقتصادية، وعدم قدرتها على احتواء جميع المشاريع وخاصة الهيكلية والحساسة وتمويل البعض الأخر، لجأت إلى الخوصصة بتمليك سنة 1983م العديد من هذه المشاريع والمؤسسات التابعة للقطاع العام إلى القطاع الخاص، أو العمل في شراكة بامتلاك الدولة لمؤسسات معينة وإشراك القطاع الخاص فيها بعدد معين من الأسهم والعكس صحيح، وذلك وذلك من أجل تعدد جهات التمويل لهذه المشاريع والمؤسسات، وتعتبر الشراكة بين القطاع العام والخاص من التوجهات التي دفعت بالاقتصاد الماليزي نحو تنمية مستديمة، واعتبر محمد مهاتير ماليزيا شركة تعمل في إطارها جميع الفواعل والكل له الحق في التملك وتنمية أرباحه، وعمدت الدولة لتوجيه برنامج الخصخصة للطبقة الفقيرة في المجتمع لرفع مستوى معيشتهم بعد أن نجحت في تكوين بنية أساسية واقتصادية ضخمة، يمكن الاعتماد عليها في تحقيق النهضة وفي ما يعرف بإعادة توزيع الثروة والعدل في توزيعها حيث أن الصينيون يتمتعون منذ البداية بذهنية احترافية في ميدان التجارة والصناعة ويتربعون على هذه المؤسسات وفي محاولة من محمد مهاتير لإعادة التوازن و التوزيع الأفقي لثروة البلاد وتكافئ الفرص في الحصول عليها " فاتباع برنامج الخصخصة لا يعني انسحاب الدولة كلية من النشاط الاقتصادي وإنما قصد منها تفرغ الدولة للتخطيط والمتابعة والرقابة على القطاع الخاص لما يضمن سير المشروعات الرأسمالية في إطار أهداف قومية ففي الوقت الذي أعطت للقطاع الخاص دورا ديناميكيا في عملية التنمية استخدمت مالها من سلطات في مجال التراخيص والضرائب والحوافز المالية وغيرها من الإجراءات التنظيمية بالشكل الذي يضمن أن يسير القطاع الخاص وفق أهداف واحتياجات البلاد وبما يتلاءم مع الخطط التنموية"[2] فالدور الرقابي الذي تلعبه الحكومة الماليزية على القطاع الخاص يمنع بصفة معينة بتفشي الفساد والبيروقراطية في الحصول على المعاملات وتمويل المشاريع، حيث أصبحت عملية الخصخصة تدار عن طريق وحدة تنظيمية

[1]–عبد الرحمان بن سانية، مرجع سابق، ص.66.

[2]–إيمان فخري أحمد، مرجع سابق

تسمى وحدة التخطيط الاقتصادي التابعة لمجلس الوزراء، " وتعتبر ماليزيا من الدول الأول التي اتجهت نحو الخصخصة في أسيا، مما خلق لديها خبرات واسعة في هذا المجال، واضطلعت بمحاولات ناجحة في الخصخصة وشملت أنجح عمليات الخصخصة شركة الخطوط الجوية الماليزية ومجمع حاويات السفن بميناء كلانغ، فعند تحويل الخطوط الجوية الماليزية إلى القطاع الخاص طرحت الشركة أسهمها للبيع وفي الوقت نفسه عرض انتساب في أسهم جديدة " [1] بعد نجاح هذه العمليات التحويلية من القطاع العام إلى القطاع الخاص شجع على المزيد من عمليات الخصخصة وانتقلت إلى الطرق السريعة والاتصالات وتوصيل المياه والصرف الصحي وصناعة الطاقة ومختلف مؤسسات البنى التحتية، فأصبح بإمكان المواطن الامتلاك والإنتاج معاً مما ساهم في زيادة المنافسة والتوسع من الأسواق المحلية إلى الأسواق العالمية، واستقطاب المستثمرين الأجانب مما ساعد الحكومة الماليزية على الحصول على المزيد من التمويل بالعملة الصعبة، وفي إطار برنامج الخصخصة نمت بين القطاع العام والخاص شراكة تتميز بالتكامل وصلت إلى حد الاندماج في إطار عملية التنمية " وتتضمن هذه السياسة التعاون بين الدولة و جماعة رجال الأعمال لتحقيق أهداف ماليزيا التنموية، وتحصل الحكومة بمقتضى هذه السياسة على 30 بالمئة من أرباح الشركات في صورة ضريبية، تستخدم في تمويل مشروعات التنمية ، وقد أدت هذه السياسة إلى انخفاض مصروفات الحكومة لتمويل عملية التنمية فضلاً عن العوائد الناتجة عن عملية الخصخصة حتى استطاعت أن تحقق فائض كبير في الميزانية 1993-1997"[2]يشهد للقيادة الرشيدة دورها الكبير في التوجيه الملائم والمناسب وللاقتصاد، ويعتبر الحكم السديد في ماليزيا السبب الأساسي في تطور ونمو الاقتصاد بوتيرة سريعة، وقد نظر محمد مهاتير لعملية الخصخصة كإستراتيجية هامة لنمو نخبة أعمال مالاي بكفالة الحكومة وأن القطاع العام يعمل كآلية مؤقتة لخلق رأس مال مالاوي ومن ثم كانت الخصخصة سياسة لمهاتير بغض النظر عن أسبابها التي ساقتها الموجة الدولية و" قد ذكرت خمس أهداف للخصخصة و هي:

- خفض الأعباء المالية عن الحكومة
- خفض تدخل الحكومة في الاقتصاد

[1]-محسن حسن العموري، مرجع سابق، ص. 5.

[2]-إيمان فخري أحمد، مرجع سابق

- تسريع النمو الاقتصادي
- تطوير التنافسية
- رفع الكفاءة والإنتاجية "[1]

فكانت الخصخصة بمثابة الحل الملائم والذي يوفر أرباح متساوية رغم أنها ليست مطلقة إلا أنها موزعة بطريقة أكثر عدل في مايعرف بالشراكة الذكية في التنمية حيث يهدف محمد مهاتير في اطار الشراكة الذكية، لإعادة توزيع الأرباح بصفة عادلة، و"في هذا الإطار عمل القطاع العام مع القطاع الخاص من أجل تسيير التنمية الاقتصادية التي لكل منهما حصة فيها، و قد جعل التخلص من الاتجاه التنافسي القديم بين القطاعين لمصلحة المساعدة المتبادلة، وأدرك القطاع العام أن نجاح القطاع الخاص يسهم بالفعل في إرادات الحكومة، وهو ما يستخدم في دفع فواتير مرتبات العاملين في الحكومة فضلاً عن إمداد المرافق بما تحتاجه، ومن ثم يساعد القطاع العام نفسه بمساعدته للقطاع الخاص" [2] وتعتبر الشراكة الذكية بين العرقيات الماليزية ورجال المال والأعمال وبين القطاع العام والخاص والإدارات وعمالها، خطوة ثابتة نحو النمو والقضاء على الفساد ومكافحة الفقر والبطالة، وتعزيز قدرات الدولة الماليزية من خلال اشتراك جميع فواعل المجتمع وحتى المستثمرين الأجانب في هذه الشراكة، مما يجعل ماليزيا كما أسلفنا الذكر شركة لكل فيها أسهم يملكها، هذا ما يجعل كل ممتلك يحمي ممتلكاته ويطورها إلى الأحسن من أجل المنافسة،" ولعل ما يوضح بجلاء أسلوب عمل الشراكة الذكية أولا مفهوم ماليزيا المتحدة وهذا المفهوم داخل سياق الشراكة الذكية يوحي بالسياسة الواعية الخاصة بالتعاون الثلاثي بين الجمهور والقطاع الخاص والقيادة السياسية، والشراكة ذكية لأن الجميع نصيب فيها ولاشك في أنه لو خاضت ماليزيا تنميتها الاقتصادية دون تنفيد هذا المفهوم لكان التقدم أبطء من ذلك بكثير، ثانيا السياسة القومية، ففي ماليزيا تمثل الجبهة الوطنية التي تضم 14 حزب سياسي شراكة ذكية لأن الاحترام لا يكون تابعا لقوة الحزب أو ضعفه بل على أساس التشارك العادل "[3].

---

[1]–جابر سعيد عوض، محرراً، السياسات العامة في ماليزيا، مرجع سابق، ص. 72

[2]–جابر عوض، محرراً، **الجهاز الإداريالتنمية في الخبرة الأسيوية**، مرجع سابق، ص. 278

[3]–المرجع السابق، ص، 281

ومن خلال ما سبق نستنتج انه لتحقيق تنمية مستدامة وتسير بوتيرة سريعة يجب اشراك جميع الفواعل التي يمكن أن تساهم في هذه العملية حتى لو كانت الفواعل خارجية كالمستثمرين، الذين يعززون التجارة الخارجية التي تعتمد عليها ماليزيا بالدرجة الأولى في عملية التنمية، فالخصخصة خطوة ثابتة وواعية جدا جاءت بعد تجارب وأخطاء المملكة المتحدة في هذا المجال، واعتمدتها ماليزيا بعد تعديلات توائم خصوصيتها وطابعها المتعدد الأعراق.

## المبحث الثاني: تحديات التجربة التنموية الماليزية وآفاقها

مرت عملية التنمية في ماليزيا بالعديد من العوائق والتحديات نتيجة طابعها الاجتماعي متعدد الأعراق وصعوبة تحديد المقاربة التي يمكن تطبيقها في تنمية ماليزيا والتي توائم هذا الاختلاف، فبعد استقلالها وجدت العديد من التجارب التنموية تواجه صعوبات كبيرة في مواصلة مسيرتها التنموية، مثل البرازيل وكوبا والصين الذين بدءوا في ثلاثينات القرن الماضي بالتوجه نحو عملية التنمية، ولكن بوادر الفشل ظهرت على العديد منها وخاصة في دول أمريكا لاتينية والتي كانت تعتمد المنهج الاشتراكي وتلقيها الدعم الكبير من الاتحاد السوفياتي لمواجهة الرأسمالية الغربية، ونتيجة لأسباب عديدة فشلت هذه الدول باعتماد التصنيع من اجل إحلال محل الواردات وتحسين مستواها الاقتصادي لانعزالها عن الاقتصاديات العالمية والاندماج فيها، وعلى غرار ذلك كان نجاح النموذج الياباني في التنمية المركبة بين الانفتاح و الاندماج وبين الاعتماد على ذاتها وتميزها بتنمية مستقلة، أعطى ماليزيا الأمل في نجاح تجربتها التنموية بالموازنة بين جميع المعطيات الدولية والإقليمية وكذلك المحلية، رغم ما واجهته الحكومة الماليزية من تحديات وعوائق في عملها على إنجاح تجربتها الخاصة، إلا أنها كانت مثابرة في الوصول إلى أهدافها المسطرة وإنجاح جميع سياساتها التنموية اعتمادا على مدخل الحكم الراشد في تطبيق هذه السياسات، فنجاح هذه التجربة التنموية لم يكن بالسهل في إطار الاختلاف العرقي والتنوع الثقافي فالدولة الماليزية وقفت في العديد من المرات عاجزة أمام التوفيق بين هذه العرقيات وإيجاد السبيل المناسب لإعادة توزيع الثروة توزيع عادلاً وإدماج المالاي في المجتمع وتمكينهم، فاختلفت الاستراتيجيات والسياسات لكنها كانت تصب في مجملها في خانة القضاء على الفقر و الجهل و البطالة وتحسين مؤشرات التنمية المستدامة، ووضعت ماليزيا على غرار هذه السياسات الرؤية الإستراتيجية الخاصة بمحمد مهاتير، التي تهدف إلى وصول ماليزيا إلى

مصاف الدول المتقدمة بحلول عام 2020 من خلال خطة إستراتيجية متكاملة وشاملة تشمل أهدافها التنموية الدولة والمجتمع معاً ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى العناوين التالية :
مؤشرات التنمية المستدامة في ماليزيا في ظل الحكم الراشد– عوائق وتحديات التنمية في ماليزيا – التجربة الماليزية والدروس المستفادة – رؤية 2020 ومستقبل ماليزيا التنموي.

## المطلب الأول: مؤشرات التنمية المستدامة في ظل الحكم الراشد في ماليزيا

لقياس مدى تحسن مؤشرات التنمية المستدامة في ماليزيا قمنا بجمع معطيات تمثل تحسن هذه المؤشرات وترتيب ماليزيا ضمن البلدان ذات التنمية المستدامة المرتفعة كالتالي:

| المجال | المؤشر | قياس المؤشر |
|---|---|---|
| المجال الاقتصادي | ـ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي | ـ 10,276 دولار أمريكي 1979 ـ 2004 |
| | ـ نسبة الاستثمار الثابت الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي | ـ كلت المشروعات الأجنبية حوالي 54% من المشاريع في ماليزيا ب 5,3% سنة 1990 إلى 3,9% سنة 2004 (صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة) |
| | ـ صادرات السلع والخدمات | ـ 1,4 مليار دولار أمريكي سنة 1982 و135 مليار دولار أمريكي سنة 2005 وقد شهدت صادرات السلع والخدمات ارتفاع ملحوظ<br>يمثل القطاع الصناعي في ماليزيا 80% من الصادرات الماليزية |
| | ـ مجموع المساعدات الإنمائية الرسمية | ـ 289,5 مليون دولار أمريكي سنة 2004 |
| | ـ الدين الخارجي (المديونية) | ـ 7,8% من الناتج المحلي الإجمالي (1990-2004) |
| | ـ نسبة الادخار | ـ ارتفعت نسبة الادخار عام 1992 إلى 32,2%و 35,4% على التوالي. |

| | | |
|---|---|---|
| | ـ معدل البطالة | ـ انخفض معدل البطالة إلى 3%سنة 2000 |
| | ـ عدد السكان | ـ 24,9 مليون نسمة 2004<br>24,6 مليون نسمة 2015 |
| | ـ معدل النمو السكاني | ـ من سنة 1975- 2004 - 2,4% ومن 2004 إلى 2015- 1,6% |
| | ـ معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية والثانوية والعالي | ـ الابتدائي: 93% سنة 1991- 2004<br>ـ الثانوي: 76% سنة 1991 - 2004<br>ـ العالي: في مجالات العلوم والهندسة والتصنيع والانشاء 40% سنة 1999 - 2004 |
| | ـ نسبة السكان في المناطق الحضرية | ـ 6,3% سنة 2004<br>أما سنة 2015 - 74,4% |
| | ـ مصادر المياه العذبة | ـ 99% من السكان يتمتعون بالحصول المستدام على مصادر مياه محسنة سنة 2004 |
| | ـ التغذية | ـ 3% من السكان ناقصو تغذية سنة 1990- 2003 |
| | ـ الرعاية الصحية المناسبة لجميع الأفراد | ـ الانفاق الصحي العام يمثل 2,2% من الناتج المحلي الإجمالي والخاص ينفق حوالي 1,6% من الناتج الإجمالي المحلي<br>الفرد ينفق في مجال الرعاية الصحية قيمة ما يقارب 374 دولار أمريكي سنة 2003 |
| | ـ التعليم | ـ يقدر الانفاق العام على التعليم من 5,1% من الناتج المحلي الإجمالي من سنة 1991- 2004 وبلغت سنة 2007 حوالي 25,20% |
| | ـ تمكين المرأة | ـ تحتل ماليزيا المرتبة 55 في تمكين المرأة |
| | ـ المساواة الاجتماعية في الأجور بين الجنسين | ـ الدخل المكتسب المقدر سنة2004<br>اناث: 5,391 دولار أمريكي<br>ذكور: 15,05 دولار أمريكي |
| المجال المؤسسي | ـ عدد العلماء والمهندسين في مجال البحث العلمي<br>ـ الانفاق على البحث والتطوير | ـ 299 لكل مليون نسمة سنة 1990 - 2003<br>ـ 0,7 من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2000- 2003 |
| المجال البيئي | ـ استخدام الطاقة<br>ـ تغير الغلاف الجوي | ـ تستهلك ماليزيا من الطاقة الكهربائية بالنسبة للفرد 3,196 كيلواط في الساعة<br>ـ وتستهلك الوقود التقليدي 6,5% من إجمالي متطلبات الطاقة<br>ـ تمتلك ماليزيا حصة في المجموع العالمي لانبعاثات ثاني أوكسيد الكاربون بقيمة 0,6% سنة 2003 |

جدول من إعداد الطالبة

يمثل مؤشرات التنمية المستدامة في ماليزيا اعتماداً على المراجع : سكينة العكري[1]
تقرير التنمية البشرية لعام 2006[2]

[1]–سكينة العكري ، "مكافحة الفقر.....ماليزيا نموذجاً " ، ( الوسط ، 28 اوث 2005، مملكة البحرين )

[2]–تقرير التنمية البشرية لعام 2006، " مؤشرات التنمية البشرية"

وترتب هذه المؤشرات ماليزيا من الدول المرتفعة التنمية حيث تمثل التنمية فيها خط عمودي يتصاعد تدريجيا بمرور الزمن، حيث نلاحظ ارتفاع في الدخل الفردي من الناتج القومي كل سنة تقريبا، وزيادة نسبة الاستثمار وكذلك الادخار وانخفاض نسبة التضخم ن كما نلاحظ أن اعتماد ماليزيا على الصادرات الصناعية زاد من دخلها القومي وانخفاض المساعدات الخارجية وكذلك نسبة المديونية، ونتيجة لسياساتها التنموية انخفضت نسبة البطالة وأرتفع معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية والثانوية وزيادة معدل البحث العلمي والتطوير وعدد المهندسين والعلماء لتتحسن بدلك قدرة ماليزيا على بناء الهياكل القاعدية والمنشآت الاجتماعية لتحسين مردود القطاع التعليمي وتمكين المرأة والحصول على رعاية صحية عالية تشمل جميع الأفراد ونلاحظ من خلال هذه المؤشرات أن نسبة المساواة بين الجنسين ما زالت في انخفاض رغم ما تقدمه المرأة الماليزية من جهود في سبيل خدمة الوطن وذلك ناتج عن عدم ولوج المرأة الماليزية في جميع المجالات مثل مثيلاتها في باقي دول العالم وانحصار أداءها في الخدمة الاجتماعية، كما يمكننا أن نلاحظ أن ماليزيا تستهلك قدر بير من الطاقة المتجددة و التقليدية أيضاً وهذا الاستهلاك دليل على كثافة إنتاجها واعتمادها بشكل كبير على الصناعات ولا نلاحظ أن ماليزيا تعاني من تغير في مساحات الأراضي بحكم أنها بلد يقع في المنطقة الاستوائية فهي تتميز بكثافة الغطاء النباتي واستخدام واسع للأراضي في مجال الفلاحة والزراعة و بيئة نظيفة توليها الكثير من الاهتمام والرعاية وتلزم المحافظة عليها من خلال العديد من القوانين من خلال هذه القراءة نستنتج أن ماليزيا بإمكانها الوصول إلى أهدافها الإستراتيجية لعام 2020.

## المطلب الثاني: تحديات التجربة التنموية الماليزية

مرت ماليزيا في عملية التنمية بالعديد من التحديات التي شكلت نقطة تقف عندها التنمية في العديد من المرات ومن أهم التحدياتالتي يمكننا التطرق إليها ما يلي:

- مشكلة العرقيات المتعددة والأديان المختلفة : وتعد مشكلة التعدد العرقي واحدة من أخطر التحديات التي واجهت الدولة الماليزية في تحقيقها للتنمية، والاختلاف الديني مثل نفس الوضع، حيث يعتبر أغلبية السكان مسلمين والباقي من الصينيون يدينون بالبوذية والهنود

بالهندوسية هذا الاختلاف شكل في الكثير من المرات الطبقية في المجتمع وخاصة بعد تخلف المالاي عن الصينيون الذين يتربعون على مختلف الصناعات ويتفننون في أمور التجارة و يتقنونها، واهتم الهنود في المقابل بالطب والتعليم والفنون والحرف اليدوية، أما السكان الأصليين المالايا بقوا أسرى التخلف والجهل والفقر مما سهل على غيرهم استغلالهم في أمور السخرة والأعمال التي تتطلب الجهد البدني، هذا ما سبب اضطرابات 1969 لعدم التوازن المجتمعي وانعدام العدالة والمساواة في الحصول على الفرص وتكوين الثروة، مما جعل المجتمع الماليزي مجتمع غير متجانس يصعب حشد همه في قالب واحد وهو خدمة الدولة والمجتمع من أجل تحسين المستوى المعيشي، حيث اعتبر محمد مهاتير هذا العائق هو التحدي الأول الذي يجب تخطيه وشرح في كتابه معضلة المالاي، الأسباب وسبل التخلص من الحساسيات القائمة بين قوميات الدولة الماليزية، وأعترف بكسل المالاي واعتمادهم على الزراعة وافتقارهم للطموح قبل كل شيء وعليه يجب أولاً أن يعاد إدماجهم في المجتمع الماليزي وحثهم على الهجرة إلى المدن بدل استوطان الأرياف والجبال، وإعطاءهم الأفضلية من أجل تحسين مستواهم وربما من أهم النقاط التي شكلت التحدي في هذا العنصر هي :

- "يقطن نسبة كبيرة من المالاي في المناطق الريفية والولايات الفقيرة.
- مستوى معيشية المالاي منخفض بشكل ملحوظ مقارنة بغيرهم.
- نقص القدرة الإنتاجية والإبداعية عند المالاي وامتهانهم القطاعات ذات الإنتاجية المنخفضة كالزراعة.
- يشغل الصينيون مركزا رفيعاً في الإدارة والجهاز البيروقراطي والمهن الفنية في البلاد"[1].

من هذه النقاط يمكن أن نستنتج الظروف التي توجدها الطبقية والاختلاف ف توتر وحساسيات تعكر مسيرة التنمية، ولعل هذه المشكلة هي من اضطرت محمد مهاتير لإعادة توزيع الثروة توزيعاً عادلاً من أجل التعايش والطمأنينة والأمن الاجتماعي وإعادة هيكلة المجتمع والاقتصاد وإعطاء نفس جديد لكليهما.

- الأزمة الاقتصادية سنة 1997: بعد مسيرة لا بأس بها في عملية التنمية وقعت ماليزيا في مشكلة أخرى من نوع أخر و هي الأزمة الاقتصادية سنة 1997م والتي ضربت دول جنوب

[1]–جابر عوض، محررا، **دورالدولة بين الاستمرارية و التغير في الخبرة الأسيوية** ، مرجع سابق ، ص. 278

شرق أسيا ، ففي هذه السنة كانت دول أسيا تجتذب تقريبا نصف التدفقات المالية للدول النامية، إلا أنها تعرضت لانتكاسة، حيث واجهت ماليزيا أزمة شديدة أثرت على عملتها وأسواقها المالية، الأمر الذي أفقد المستثمرين الثقة في ماليزيا مما دفعهم لسحب استثماراتهم وجميع مشاريعهم و سحب أموالهم كذلك، "حيث تعرضت العملة الماليزية "رينجت" لهجوم شديد من خلال عمليات المضاربة أفقدتها جزء كبير من قيمتها نتيجة تحرير سعر الصرف كما فقدت أسواق الأوراق المالية 856 نقطة عن مستواها، ثم في سنة 2003 عادت العملة لتفقد جزء كبير من قيمتها في أكتوبر من نفس السنة الأمر الذي دفع محمد مهاتير إلى ادخال نظم للسيطرة على رؤوس الأموال" [1]، رغم أن دول جنوب شرق أسيا مازالت تعاني من تبعات هذه الازمة إلى الآن إلا أن ماليزيا استطاعت النهوض من جديد بعد عامين ، واستعادة قواها بالتدريج بعيداً عن توصيات صندوق النقد الدولي، حيث وضعت خطط وسياسات للخروج من الأزمة معتمدة على ذاتها ونجحت في ذلك رغم الصعاب حيث اعتبر محمد مهاتير سبب الأزمة هو الأعدل في النظام العالمي واستئثار الدول المتقدمة بالاقتصاد العالمي وتوجيهه.

- ضغوطات النظام العالمي والإقليمي : بعد نهاية الحرب الباردة شهد العالم تغيرات كثيرة على جميع المستويات جعلت من طموحات الدول النامية في تحقيق التنمية المستدامة تذهب أدراج الرياح وخاصة بعد انتشار العولمة التي كانت بمثابة المستعمر التقليدي حسب محمد مهاتير، ولكن في ثوب جديد، حيث أرخت العولمة حدود الدول واخترقت أنظمتها وأذابت القيم والعادات والتقاليد في نمط واحد استطاعت من خلاله تحريك وتغيير توجهات الشعوب وأفرغت الثقافات من محتواها باسم الحرية وحقوق الإنسان، فالعولمة كنظام عالمي شكل تحدي كبير جداً أمام محمد مهاتير لأنه اصبح يواجه عالم افتراضي من أجل المحافظة على كينونة مجتمعه ومنعه من الذوبان في الثقافات الغربية المنمطة، فالنظام العالمي الجديد تسيطر عليه الدول الكبرى أو بالأحرى الولايات المتحدة الأمريكية وتمارس في تطبيقه انتشار العولمة وتدفق رؤوس الأموال، فضلاً عن استخدام المساعدات كآلية أساسية للسيطرة (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي)، بالإضافة إلى تحول عدد من الوكالات الدولية إلى أدوات للسيطرة الغربية في

[1]–كمال منوفي ، جابر سعيد عوض ، هدى ميتيكيس، محررون ، مرجع سابق، ص. 267

إطار العولمة"[1]كان موقف محمد مهاتير واضحاً من العولمة وكانت سياساته في معظمها تحافظ على قيم الثقافة الماليزية وكذلك الأسيوية وفي ظل هذه التغيرات كذلك بروز العديد من التكتلات الإقليمية والعالمية مما صعب على الدول المتخلفة أو النامية مواجهة هذه التكتلات أو منافستها وخاصة بعد" انقسام العالم إلى كتلتين شرقية وغربية متنافستين جعلها الأثر الواضح في التفاعلات الإقليمية في هذه المنطقة فقد أوجد هذا الوضع نظاماً إقليميا قلقا وغير مستقر حيث كانت هناك أطراف إقليمية ذات ارتباط بالكتلة الشرقية الأمر الذي نقل الصراع بين الكتلتين إلى المنطقة بصورة واضحة" [2]، وفي إطار منظمة الآسيان التي تشكلت من أجل الحد من التهديد الشيوعي، وكانت تحمل من الولاء للكتلة الغربية بما يساعدها على التصدي لهذا التهديد، إلا أن الأمر زاد من التوتر في المنطقة، وأصبح الأمر يهدد النموذج التنموي الماليزي، فالتناقض الحاصل بين الولاء للولايات المتحدة الأمريكية، كحامي للمنطقة من النمو المتزايد لكل من الصين وروسيا وبين رغبة الولايات المتحدة في السيطرة على العالم الذي يتنافى مع رغبة ماليزيا وطموحاتها، هذا الوضع سبب بروز مواقف دولية واضحة خاصة بالصين واليابان القوتين الإقليميتين في منطقة شرق أسيا ومعارضتهما للأحادية القطبية التي تهدد وجودهما في المنطقة، وهذا الموقف كان له الأثر البالغ على ماليزيا بحكم وقوعها في وسط شرق أسيا، وجعلها عرضة لكل التجاذبات الإقليمية والعالمية، وهذه الأمور تحمل العديد من الضغوط ومصادر التهديد للنموذج التنموي الماليزي في التنمية في المستقبل، فإذا ما أضفنا البعد المتعلق بالإرهاب الدولي والضغوطات الدولية التي يتعرض لها العالم الإسلامي منذ أحداث سبتمبر 2001، بما فيها ماليزيا كدولة إسلامية، فإن شدة هذه الضغوط سوف تزداد، من هنا إن الحاجة لصياغة أسلوب ملائم للتعامل مع المتغيرات النابعة من النظامين العالمي والإقليمي بما يلاءم مع أهداف التنمية الماليزية" [3] فنهاية الحرب الباردة كانت بداية التحدي بعد ما كان من المفروض أن تكون بداية آمال جديدة بالنسبة للدول النامية.

[1]–جابر عوض ، محررا مرجع سابق ، ص. 284

[2]–كمال منوفي ، جابر سعيد عوض ، محرران ، مرجع سابق ، ص. 292

[3]–المرجع السابق ، ص. 305

## المطلب الثالث: التجربة الماليزية والدروس المستفادة

إن الدارس التجربة التنموية الماليزية يستنتج العديد من نقاط القوة التي وجدت في هذه الدولة عن غيرها من الدول، فالخصوصية التي تحض بها ماليزيا مكنتها من التميز والتفرد في خطها التنموي، الذي برهن على أن ماليزيا تملك ما يؤهلها لذلك، فماليزيا تهيئ لها منذ استقلالها قيادة سياسية رشيدة ومحنكة تجيد التعامل مع الأزمات والصعوبات، هذا ما نتج عنه نظام سياسي مستقر خالي من الانقلابات والاغتيالات يتميز بانتخابات دورية تتم في وقتها وبطريقة شفافة نزيهة وديمقراطية باشتراك جميع المواطنين في عملية الاختيار والتصويت، كما أن تطبيق الإسلام في ماليزيا بطريقة سليمة ميزها عن باقي الدول الإسلامية، وذلك بعض توظيف شرائع الدين الإسلامي في العديد من المجالات الاجتماعية والمالية على الخصوص وريادة بنوكها الإسلامية في العالم ككل يبرهن على قوتها، حيث اعتبر محمد مهاتير أن الإسلام هو الأساس المرجعي الذي تمشي عليه التجربة التنموية، ومن خلال هذا الطرح فماليزيا تمثل قدوة تنموية بالنسبة للعديد من الدول النامية أو السائرة في طريق النمو والتي في معظمها استفادة من ماليزيا في النقاط التالية:

-"الاهتمام بجوهر الإسلام وتفعيل منظومة القيم التي حض عليها الإسلام في المجال الاقتصادي.

-التأكيد على مبدأ الشورى في الإسلام من خلال العمل بنظم ديمقراطية تحترم حقوق الإنسان"[1].

-"استغلال الاختلاف في البنية الاجتماعية خصوصاً في حال وجود عرقيات مختلفة والسعي إلى تحقيق المصالح المشتركة وبذلك يكون الاختلاف مصدر إنماء لا هدم.

-توزيع التنمية على جميع مكونات القطر دون القصور علىمناطق واهمال مناطق أخرى لعدم الوقوع في مشاكل التكديس السكاني وعودة الطبقية وسوء توزيع الدخل وبالتالي الاصطدام بنتائج سلبية لمخططات التنمية "[2].

[1]–نادية فاضل عباس فضلي، مرجع سابق، ص. 181.

[2]–فاطمة الزهراء طلحاوي ، محمد مدياني ، مرجع سابق ، ص. 245.

-"الاعتماد على الذات في بناء التجارب التنموية ولن يتحقق هذا إلا في ظل استقرار سياسي واجتماعي.

-الاستفادة من التكتلات الإقليمية بتقوية الاقتصاديات المشاركة بما يؤدي إلى القوة واستغلال هذه الكيانات في المحيط الدولي .

-عتبار البعد الزمني من حيث استيعاب التقدم التكنولوجي وأن المعرفة تراكمية

وأن المشكلات مع الوقت سوف تزول في وجود أداء منضبط بالخطط المرسومة "[1].

-"ماليزيا اتخذت موقفاً جريئا وحازماً تجاه الأنظمة الوضعية من النظامين الاشتراكي ثم الرأسمالي، وهذا الموقف جاء بمبررات دفعتها لذلك وهذه المبررات هي نفسها عند العالم الإسلامي، لهذا علينا دراسة هذه المبررات والوقوف على مدى ملائمتها وكفايتها لاتخاذ نفس الموقف الذي اتخذته ماليزيا"[2].

-"التنمية البشرية ورفع كفاءة الرأس المال البشري.

-أهمية تفعيل الأدوات الاقتصادية والمالية الإسلامية في مجال التنمية كالزكاة والوقف" [3].

-"بخصوص تطبيق المبادئ وأسس الاقتصاد الإسلامي قد تكون هنالك فترات انتقالية لتهيئة المجتمع للتطبيق الكامل، ولكن لا يعني ذلك التوقف عن البدء بالتطبيق فمن لا يدرك جله يترك كله، ويفضل البدء بما تتوفر له الشروط والظروف الملائمة "[4].

من خلال هذه النقاط يمكن أن تستفيد الأقطارالعربية من مسار الت نمية المستدامة في ماليزيا والذي جاء في إطار حكم راشد تسيره قيادة سديدة قادرة على رفع التحدي إذا كان هذا التحدي من وراءه تحقيق أهداف قد رسمتها القيادة السياسة الماليزية ، التي تميزت بالثبات والمرونة.

---

[1]–موسى معطاوي ، مصطفى حاج الله ، "التجارب الوطنية و العالمية في مجال الخدمة الاجتماعية ماليزيا نموذجا "، (جامعة البويرة 2 ، 18نوفمبر2006)

[2]–عبد الرحمان حاج إبراهيم ، ربيع خير الناس ، مرجع سابق ، ص. 16.

[3]–كمال ضلوش ، عبد الرشيد كياس ، "قراءة سوسيو–اقتصادية للتجربة الماليزية في القضاء على البطالة"، ( مداخلة ثنائية في المحور الرابع : دراسات وتجارب دولية في القضاء على البطالة جامعة محمد الصديق بن يحي بجيجل )

[4]–عبد الحفيظ الصاوي ،"قراءة في تجربة ماليزيا التنموية "، ( مجلة الوعي الإسلامي، ع. 451، الكويت ) ، ص.7.

## المطلب الرابع: رؤية2020 ومستقبل ماليزيا التنموي

قدم محمد مهاتير رؤية مستقبلية للعملية التنموية في ماليزيا وما ستكون عليه سنة 2020 ومدى تحقق الأهداف المرسومة وفق هذه الإستراتيجية، فرؤية 2020م أو ما يطلق عليها واواسان في ماليزيا وهي تعني الرؤية "وهي من أشهر الرؤى الاستراتيجية الماليزية التي لاقت اهتماما كبيرا محليا وعالميا وصارت مصدر إلهام للماليزيين وهدفت لجعل ماليزيا دولة صناعية متقدة بحلول 2020م، وكان قد قدمها محمد مهاتير في ورقة عمل بعنوان (اطلاق مجلس العمل الماليزي) سنة 1991م وبدأ العمل المتزايد بها مع بداية الألفية الجديدة، وحددت الورقة التحديات في عالم سياسي واقتصادي واجتماعي"[1].

وجاءت هذه الخطة الإصلاحية بعد استعادة الاقتصاد الماليزي لقوته واكتسابه دفعة قوية بعد سنة 1987م، جعلت من محمد مهاتير يبحث في خطة جديدة طويلة المدى قادرة على تحقيق طموحاته وطموحات الشعب الماليزي،" فأطلق إستراتيجية 2020 التي بدأ بتنفيذ محتواها منذ سنة 1991م والتي جنت ثمارها بعد مدة قصيرة من الزمن، فالخطة الإستراتيجية 2020 تطمح إلى تصنيف ماليزيا كدولة صناعية بعد حلول 2020م ورفع معدل الدخل الفردي إلى أربعة أضعاف من مستوياته سنة 1991"[2] ولتحقيق هذا الطموح على الحكومة الماليزية أن تتحلى بروح المغامرة وأن تعتمد على الشركات الصناعية وأن تصبح دولة صناعية بالدرجة الأولى، حيث أن المستثمر الماليزي يميل بالطبيعة إلى الشراكة ذات الربح المضمون خوفاُ من الخسارة ولا يدخل في استثمار توجد فيه مخاطر مما سبب ضآلة الشركات الماليزية الصناعية والاستثمارات الخارجية بالنسبة للمستثمر الماليزي، "إن رؤية 2020 تهدف إلى جعل ماليزيا دولة متقدمة بحلول عام 2020، ويمكن أن تتحقق فقط إذا قامة الصناعة بدورها كاملة في توثيق العلاقة بين القطاع الخاص والعام ، إذ بينما توفر الحكومة البيئة الملائمة للنمو وتضع التوجه العام للنشاط التجاري فإن الصناعة هي التي تؤكد حدوث النمو فالصناعة له الدور

[1]–نادية فضل عباس فضلي ، مرجع سابق ، ص. 174.

[2]–عبد الرحمان حاج إبراهيم ، ربيع خير الناس ، مرجع سابق ، ص.8.

الرئيسي باعتبارها محرك لعملية التنمية"[1]، تمثلت الرؤية 2020 على عناصر وركائز تعمل من أجل تحقيقها ومن بين هذه الركائز التي تقوم عليها:

-القومية الماليزية التي تقوم على تقوية الشعور بالدولة الماليزية لدى جميع الأعراق.

-تقديم نموذج للتنمية الرأسمالية يشجع الشركات الخاصة ويسعى لجذب الاستثمار الأجنبي.

-الاهتمام بدور الإسلام باعتباره قوة دفع للتنمية في ماليزيا والوصول إلى صياغة تحقيق التعايش بين الإسلام والتكنولوجيا المعاصرة.

-التركيز على الدور القوي للدولة في الاقتصاد والسياسة، فالخصخصة لا تعني انسحاب الدولة من النشاط العام ولكنها تعني تحول الدولة لتكون الدولة الرشيدة القادرة على التخطيط "[2]

ومن خلال العمل على هذه الركائز بدأت الخطة التنموية سنة 1991. 2020 تؤتي بثمار إيجابية وخاصة بعد انخفاض معدل الفقر والبطالة وكذلك معدل التضخم ، فكل المؤشرات الاقتصادية تدل على إمكانية ماليزيا لتحقيق هدفها من الخطة الاستراتيجية 2020 م وحدد محمد مهاتير هذه الأهداف في تسع تحديات يجب أن تتخطاها ماليزيا في مسيرتها التنموية التي أضاف لها عامل التكنولوجيا والعلم والعولمة كرؤية تكميلية لمجموع الركائز السابقة الذكر، وتتمثل هذه الأهداف كالتالي:

-"إقامة أمة ماليزية متحدة الأهداف والمصير المشترك.

-التحرير النفسي الأمن وتطوير المجتمع الماليزي مع الإيمان والثقة في ذاته والفخر على ما هو عليه وما أنجزه وجعله قويا بما يكفي لمواجهة المحن.

-تعزيز وتطوير مجتمع ديمقراطي يمارس شكلاً من أشكال النضج السياسي.

-تقوية صورة المجتمع ورفع الروح المعنوية والمحافظة على الأخلاق الدينية.

-تعزيز مفهوم اللبيرالية في المجتمع الماليزي ونشر التسامح بين الماليزيين باختلاف أعراقهم وأديانهم وضمان تمكنهم من ممارسة الشعائر الدينية وعاداتهم وتقاليدهم بكل حرية.

---

[1]-جابر عوض، محررا، **الجهاز الإداري للتنمية في الخبرة الآسيوية**، مرجع سابق ،ص. 290.

[2]-جابر عوض، محررا . **اللامركزية و التنمية في الخيرة الأسيوية**، مرجع سابق،ص. 278.

إقامة مجتمع متكامل ورعاية الثقافة والنظام الاجتماعي في المجتمع وتقديم المجتمع على الذات بما فيه مصلحة الشعب التي لا تدور حول دولة أو فرد ولكن نحو نظام أسرة قوي ومرن ضمان مجتمع عادل اقتصاديا.

إقامة مجتمع مزدهر ينافس الدول الاقتصادية بديناميكية قوية ومرنة من خلال تطوير الزراعة وازدهارها "[1]

[1]–بوريب خديجة ، مرجع سابق ، ص. 281.

# الخاتمـــة

## خاتمـــــة

تميزت ماليزيا بعد استقلالها بالتخلف والجهل بالإضافة إلى التعدد العرقي والديني الذي كان السبب في بقاء ماليزيا متأخرة نتيجة غياب العدالة في توزيع الثروة بين العرقيات المختلفة، حيث كان الصينيون هم من يملكون رأس المال وأصول التجارة والصناعة والهنود استأثروا بالتعليم والطب والحرف اليدوية، فلم يبق للسكان الأصليين المالاي الذين يمثلون الأغلبية المسلمة، إلا الزراعة والفلاحة التي يكون المرود فيه ضعيف ومحدود، وخاصة بعد أن كانوا يستقرون في الجبال التي تنعدم فيها المرافق العامة وأسباب التقدم، وبعد تولي ممد مهاتير منصب رئيس الوزراء سنة 1981م ، كان عليه أن يبحث في أسباب التخلف ومعالجتها والقضاء عليها، ودفع الاقتصاد الماليزي بقوة كبيرة من أجل اللحاق بالقوة المنافسة سنغافورة التي أصبحت أكثر تقدماً بعد ما كانت جزء منها.

كتب محمد مهاتير قبل تقلده لمنصب رئاسة الوزراء كتاب معضلة المالاي الذي شرح فيه أسباب التخلف ووصفه للمالاي بالكسل والخمول وغياب روح التغيير فيهم والإصلاح مما سبب اضطرابات العرقية 1969م، من خلال هذا المنطلق بدأت القيادة الرشيدة في عملية الإصلاح السياسي وتبني فلسفة الحكم الراشد، حيث أنه يمثل الأسلوب الوحيد والضامن لنجاح عملية التنمية المستدامة وتحسين مؤشراتها، وبعد تبني الحكم الراشد كأسلوب حكم بدأت القيادة بتخفيف الأعباء على الدولة والقطاع العام، بإشراك القطاع الخاص في عملية التنمية المستدامة وفتح الباب الواسع أمامه وأمام الاستثمارات الأجنبية التي قدمت لها العديد من الحوافز الضريبية، من أجل السماح بتدفق السيولة والتمويل بالعملة الصعبة وزيادة العمالة والقضاء على البطالة ودوران رأس المال بسلاسة وتمويل المشاريع وخاصة الهيكلية، فإشراك فواعل الحكم الراشد في عملية التنمية المستدامة ساهم بالجزء الكبير في انتعاش الاقتصاد الماليزي وإعطاءه دفعة قوية، من خلال تمليك الدولة لقطاعات حساسة وهامة خاصة بالبنى التحتية للاقتصاد الماليزي للقطاع الخاص، ولإدراكها بأنه قادر على التطوير والإنتاجية العالية وخلق فرص أكبر

لمناصب اعمل والقضاء على البطالة، هذا ما جعل إعادة إدماج المالاي في المجتمع الماليزي وحثهم على الهجرة من الأرياف إلى المدن من أجل كسب الخبرات والتعليم و تكوين رأس مال يمكن من خلاله المساهمة في عملية التنمية وتحسين مستوى معيشتهم، وسهل لهم عملية الاقتراض والاستثمار في مشاريع صغير يمكن تطويرها لتصبح شركات كبرى.

إن عملية توزيع الثروة بشكل عادل، اختصرت على ماليزيا مراحل الاستقرار والاضطرابات والوقوف عند عقبة، وأعطت للقيادة الرشيدة مصداقية وكسبت رضى الشعب بعدما كانت في مستوى تطلعاته وطموحاته، رغم أن ماليزيا كانت فقيرة من حيث الموارد الأولية والطاقوية واعتمدت في إنتاجها على المطاط وزيت النخيل وبعد الزراعات الأخرى موجهة للاستهلاك المحلي، وبعد وضع الخطط الخمسية واستراتيجيات التصنيع بدأت ماليزيا تنتقل من مرحلة إلى أخرى تكون أكثر تقدماً من سابقتها، حتى أصبحت تعتمد في اقتصادها على العلم والمعرفة واستخدام تكنولوجيا عالية التقنية مما زاد في تسريع وتيرة الإنتاجية والتنمية، وأصبحت من مصدري التكنولوجيا العالية التقانة مما جعل التنمية في ماليزيا تعتمد على بدائل مختلفة ومصادر تمويل ودخل متعددة، مما حسن من مؤشرات التنمية المستدامة وجعل ماليزيا من بين الدول المرتفعة التنمية البشرية.

فتطبيق ركائز الحكم الراشد في ماليزيا وفّر مناخ سياسي مستقر ومناسب من أجل العمل والإبداع فالمسائلة والشفافية وسيادة القانون حافظة على حقوق الموطن الماليزي وتحسين مفهوم الديمقراطية وتطبيقه بما يتوافق مع مفاهيم وقيم وخصوصية المجتمع الماليزي التي يتميز بها، كما أن توفير العدل والمساواة قضى على الطبقية والاختلاف والاستغلال الذي مارسه الصينيون على المالاي بصفتهم الطبقة الفقيرة في أعمال السخرة والأعمال الشاقة، كما أن سياسة القضاء على الفساد بصفته الآفة الأكثر تأثيرا على طموحات الشعوب وتخلفها أنشأت ماليزيا هيئة لمكافحة الفساد والقضاء عليه من خلال من خلال مراقبة القيادة الرشيدة ومحاسبة المؤسسات الرسمية والخاصة الضالعة في مسائل الفساد من أجل عدم تفشي هذه الظاهرة في باقي مؤسسات الدولة و بين أفراد المجتمع.

**الاستنتاجات:**

✓اختلاف تعاريف الحكم الراشد ناتج عن تعدد أبعاده وتشابك ما هو سياسي بما هو اقتصادي واجتماعي وتقني، وذلك لاختلاف تخصصات الباحثين.

✓الدولة التنموية بحاجة إلى قيادة مستنيرة بالإضافة إلى ذلك يفترض أن يتمتع القائد بفكر تنموي مع ضرورة وجود نخبة بيروقراطية قوية وفعالة تتسم بالكفاءة العلمية والتماسك.

✓إن أهم مطلب من متطلبات التنمية التي توفرت في ماليزيا هو وجود جهة خاصة ومسؤولة عن عملية التنمية مما يجعلها متخصصة في إدارة عملية التنمية ويعطيها اهتمام أكثر.

✓دور المجتمع المدني الماليزي مهم وفعال في الدولة التي تقوم على الحكم الراشد ويتضح ذلك من خلال مساعدة الحكومة في الكشف عن الفساد السياسي والاقتصادي مما يساهم في القضاء عليه قبل تفشيه في كافة مؤسسات الدولة.

✓هناك علاقة طردية قوية بين أبعاد الحكم الراشد وبين التنمية المستدامة في الدولة الماليزية.

✓كان الفضل الأكبر لتنمية ماليزيا وجود قيادة ذات فكر تنموي ومستنير كالدكتور محمد مهاتير الذي استطاع أن ينهض بماليزيا نهضة شاملة.

✓إن أهم عمل من عوامل تنمية ماليزيا هو وجود قيم تميز بها الشعب الماليزي من كرم وبساطة والتعايش وحب الوطن والانتماء.

✓أسهمت الوحدة المجتمعية والمدنية في نبذ العنف والخلاف في ماليزيا مما ساعد على استمرار عملية التنمية المستدامة.

✓المساواة القائمة عل العدالة في توزيع الثروة الاقتصادية زاد من ثقة الشعب في الحكومة وتكافئ الفرص بين أفراد المجتمع الماليزي.

✓رسم سياسات واستراتيجيات تنموية قائمة على إشراك القطاع الخاص في تنفيذها زاد من فعاليتها ونجاحها.

✓امتلاك ماليزيا لرؤية 2020 وسيرها بخطى ثابتة في هذا المضمار من أجل وصول ماليزيا إلى أهدافها المرسومة في هذه الإستراتيجية لتكون دولة متقدمة في كل الجوانب وتحقق تنمية شاملة ومتوازنة.

❖ **مصادر:**

**من القرآن الكريم.**


1 -سورة الجن، الآية، 14

2 -سورة الكهف، الآية،10

3 -سورة الملك، الآية، 15


❖ **مراجع:**

➢ **الكتب:**


4 -أدم الثاني، هارن. **الدولة في الألفية الثالثة**. ط. 1. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010.

5 -بشارة، عزمي. **المجتمع المدني –دراسة نقدية–**. ط.6، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012.

6 -دي فابر، جاك. **الدولة.** الهيئة العامة لقصور الثقافة، شركة الأمل للطباعة والنشر، د.ب.ن، د.ط

7 -سيد سليم، محمد. محررا. **الفكر السياسي لمحاضير محمد**، برنامج الدراسات الماليزية، جامعة القاهرة، 2006.

8 -سيد سليم، محمد، وعبد المنعم مسعد، نيفين، محرران. **العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في أسيا.** مركز الدراسات الأسيوية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1997.

9 -سيد سليم، محمد، محرراً. **آسيا والتحولات العالمية**. مركز الدراسات الأسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1998.

10 – سمير، أمين. **الاقتصاد السياسي للتنمية في القرنين العشرين والواحد والعشرين**. ط. 1. بيروت: دار الفارابي، 2002.

11 – سيف الدين، عبد الفتاح، والسيد صدقي، عابدين، محرران. **الأفكار السياسية الآسيوية الكبرى في القرن العشرين**. مركز الدراسات الأسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2001.

12 – عبد الفضيل، محمود. **العرب والتجربة الاسيوية الدروس المستفادة**. مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1. بيروت: نوفمبر2000.

13 – عوض، جابر، محرراً. **الجهاز الإداري والتنمية في الخبرة الأسيوية**. مركز الدراسات الأسيوية جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2012.

14 – عوض، جابر، محرراً. **دور الدولة ما بين الاستمرارية والتغيير في الخبرة الآسيوية**. مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2009.

15 – عوض، جابر، وماجدة صالح، محرران. **المجتمع المدني في الخبرة الآسيوية**. مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2010.

16 – منوفي، كمال، وعوض، جابر، محرران. **النموذج الماليزي للتنمية**. برنامج الدراسات الماليزية، جامعة القاهرة، 2005.

17 – منوفي، كمال، وآخرون. **الأطلس الماليزي**. برنامج الدراسات الماليزية، جامعة القاهرة ،2006

18 – ميتيكيس، هدى، محررة. **القيم الآسيوية**. مركز الدراسات الأسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2007.

19 – يوسف، ناصر. **دينامية التجربة اليابانية في التنمية المركبة دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا**. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: سلسلة أطروحات الدكتوراه، ط.1، 2010.

➢ **الموسوعات:**

20 – عبد الفتاح عبد الكافي، إسماعيل. **الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسي**. د.ب.ن، د.د.ن

➢ **الرسائل والطروحات الجامعية:**

21 – أحمد رمضان، فادي. **البعد السياسي للحكم الرشيد في ماليزيا وإمكانية الاستفادة الفلسطينية (1981–2003)**. قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة ماجستير في إدارة الدولة والحكم الرشيد، جامعة الأقصى. غزة ،2015.

22 – بركات، سليم. **الحكم الراشد من منظور الآلية الإفريقية للتقييم من طرف النظراء**. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون، فرع: الدولة والمؤسسات العمومية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2007.

23 – بروسي، رضوان. **الدمقرطة والحكم الراشد في إفريقيا: دراسة في المداخل النظرية، الآليات والعمليات ومِؤشرات قياس نوعية الحكم**. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: تنظيمات سياسية وإدارية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة ،2008.

24 – بلخير، آسيا. **إدارة الحكمانية ودورها في تحسين الأداء التنموي بين النظرية والتطبيق الجزائر أنموذجاً 2000–2007**". مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع: رسم السياسات العامة، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر 2009.

25 – بن عبد العزيز، خيرة. **دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد أنموذج المنطقة العربية**. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي والإداري، كلية العلوم السياسية والإعلام قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر

26 – بن كوسة، دليلة. **المشروع الحضاري الإسلامي بين العالمية والعولمة**. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: التنظيم السياسي والإداري، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2010–2011.

27 – بن نعوم، عبد اللطيف. **التنمية الاقتصادية المحلية دراسة حالة الجزائر**. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد التنمية الجهوية، جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015–2016

28 – بهي الدين، جلال. **ميكانيزمات تفعيل مبادئ الحكم الراشد كآلية لتحقيق التنمية المحلية بالجزائر**. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص: حكامة محلية وإدارة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة المسيلة 2016.

29 – بوذينة، العلمي. **التجربة التنمية الماليزية في ظل العولمة 1981–2003**. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص: دراسات الأسيوية جوان 2011)

30 – بورغدة، وحيدة. **حقوق الإنسان وإشكالية العلاقة الجدلية بين الحكم الراشد والتنمية الإنسانية** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع: التنظيم السياسي والإداري، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2006.

31 – بوسعيود، سارة. **دور استراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا**. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: اقتصاد دولي وتنمية مستدامة 2012–2013.

32 – بولصباغ، رياض. **التنمية البشرية المستدامة واقتصاد المعرفة في الدول العربية الواقع والتحديات، دراسة مقارنة الإمارات العربية المتحدة، الجزائر – اليمن**. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتورة في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص: الاقتصاد الدولي والتنمية، جامعة سطيف 2012–2013.

33 – سايح، بوزيد. "**دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر**". رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد التنمية، جامعة تلمسان، 2012. 2013.

34 – العايب، عبد الرحمن. **التحكم في الأداء الشامل للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة**. مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2010–2011.

35 – فلاح، امينة. **دور النيباد في تفعيل الحكم الراشد والتنمية المستدامة في إفريقيا**. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع: الديمقراطية والرشادة، كلية الحقوق والعلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة قسنطينة.

36 – قوق، علي. **إدارة الأقاليم والتجارب المستفادة عربيا حالة ماليزيا.** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: إدارة الجماعات المحلية و الإقليمية، جامعة ورقلة 2010-2011.

37 – كشرود، فاطمة الزهراء. **التنمية الإدارية كآلية لتجسيد الحكم الراشد**. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص: إدارة وحكامة محلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، علاقات دولية، جامعة المسيلة، 2015

38 – كعيبوش، عمر. **ترسيخ الحكم الراشد كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة مقاربة تحليلية دراسة في الواقع التجربة الماليزية**. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات سياسية مقارنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة المسيلة، 2015.

39 – مجدل، عمار. **أساليب تفعيل الحكم الراشد والتنمية المحلية في الجزائر – الواقع والتحديات** – مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: إدارة وحكامة محلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة المسيلة 2014-2015.

40 – هرموش، منى. **دور تنظيمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر**. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: سياسة عامة وحكومات مقارنة، جامعة باتنة، 2009-2010.

41 – الوزاني، كنزة **أثر الفساد الداري على أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر 2004.2014**. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص: رسم السياسات العامة، جامعة جيلالي بونعامة، خميس مليانة.

### ➢ المجلات والجرائد:

42 – أحمد درج، علي. " **التجربة الماليزية والدروس المستفادة منها عربيا**". مجلة جامعة بابل، العلوم الصرفة والتطبيقية، ع.3، مجلد،63.

43 – ديب، ريدة، ومهنا، سليمان. "**التخطيط من أجل التنمية المستدامة** ". مجلة دمشق للعلوم الهندسية، المجلد 25، العدد الأول 2009.

44 – بن سانية، عبد الرحمن. "**قراءة في بعض تجارب الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية** ". مجلة الواحات للبحوث والدراسات، ع. 11، 2011.
45 – روماني، دوناتو. **الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة** المركز الوطني لسياسات الزراعية ومنظمة الأغدية والزراعة للأمم المتحدة
46 – عباس حسين الجوري، مناضل. " **نظرية سرب الإوز الطائر الآسيوية ومحاولة الاستفادة منها في الاقتصاد العراقي**". مجلة الإدارة ولاقتصاد، مجلد 3، ع.11.
47 – عبيد محمد، سامي، جعاز، وعدنان، هادي." **الدور االتمويلي للمصارف الإسلامية (التمويل بالصكوك) تجربة ماليزيا** " مجلة العلوم الاقتصادية، ع.38، المجلد 10، مارس 2015.
48 – الصاوي، عبد الحفيظ. "**قراءة في تجربة ماليزيا التنموية** ". مجلة الوعي الإسلامي، ع. 451، الكويت.
49 – فارجاس، مارتيزا. " **أهداف التنمية المستدامة** " تحويل عالمنا، مجلة البيئة الإلكترونية، ع 13، جانفي 2016.
50 – لعكري، سكينة **مكافحة الفقر.....ماليزيا نموذجاً "**، الوسط ، 28 اوث 2005، مملكة البحرين
51 – المعموري، محسن حسن. " **الخصخصة دراسة تحليلية للمفهوم والآليات** ". مجلة ديالى، ع. 30، كلية القانون جامعة ديالى، 2008.

### ➢ القرارات واللوائح القانونية:

52 – **دستور ماليزيا الصادر عام 1957 شاملاً تعديلات لغاية 2007**، أنشئ الملف بصيغة PDFفي 18أفريل 2016 15:27

### ➢ التقارير:

53 – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية " **أهداف التنمية المستدامة 2030**".
54 - تقرير التنمية البشرية لعام 2006، **" مؤشرات التنمية البشرية"**
55 – الجمعية العامة للأمم المتحدة. **مجلس حقوق الإنسان.**
56 – الجمعية العامة للأمم المتحدة. 19 نوفمبر 2008.
57 – روماني، دوناتو. **الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة** المركز الوطني لسياسات الزراعية ومنظمة الأغدية والزراعة للأمم المتحدة.
58 –المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة جوهانسبورغ 2002.

➢ **الملتقيات:**


59 – بوحنيفة، قوي." **دور حركات المجتمع المدني وتعزيز الحكم الراشد** ". الملتقى الوطني حول: التحولات السياسية إشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات 16–14 ديسمبر 2011.

60 – بوريب، خديجة. "**النموذج التنموي الماليزي المنطلقات الواقع والتحديات المستقبلية** ". الملتقى الدولي حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي ن جامعة قالمة، 3–4 ديسمبر 2012.

61 – بن حناشي، زليخة، و شطيبي محمود، مريم." **التجربة الماليزية نموذج للمصرفية الإسلامية**" مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني: المصارف الإسلامية واقع وآفاق، جامعة قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 3.2 ديسمبر 2015.

62 – طلحاوي، فاطمة الزهراء، ومدياني، محمد. "**سياسة مكافحة الفقر في ماليزيا** ". الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الاقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، جامعة أدرار ،8–9 ديسمبر 2014.

63 – ضلوش، كمال، وكياس، عبد الرشيد. "**قراءة سوسيو–اقتصادية للتجربة الماليزية في القضاء على البطالة**". مداخلة ثنائية في المحور الرابع: دراسات وتجارب دولية في القضاء على البطالة جامعة محمد الصديق بن يحي بجيجل ب.د.ن.

64 – عبد اللطيف، مصطفى، وبن سانية، عبد الرحمن. "**انطلاق التنمية بين النظريات الوضعية ومنهج الاقتصاد الإسلامي**". ورقة بحث قُدمت في الملتقى الدولي حول الاقتصاد الإسلامي: الواقع ورهانات المستقبل، المركز الجامعي، غرداية، يومي 23–24 فيفري 2011.

65 – العجلوني، محمد محمود**." أثر الحكم الرشيد على التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول العربية** ". بحث مقبول للتقديم إلى المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي، النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي، إسطنبول، 9-11 سبتمبر 2013.

66 – عشي، صليحة. " **التنمية المستدامة في المنهج الإسلامي**". الملتقى الوطني حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قالمة 03–04 ديسمبر 2012.

67 – عماري، عمار. " **إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها** ". المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية لموارد المتاحة، جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 7–8 افريل 2008.

68 – كربوسة، عمراني. " **الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر**". مداخلة في الملتقى الدولي حول: الواقع وآفاق التنمية في الجزائر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، قسم العلوم السياسية، 04–05 ديسمبر 2007.

69 –ملاوي، احمد إبراهيم**." دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الشاملة ".** مؤتمر العمل الخيري الخليجي الثالث، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي، 20-22 جانفي 2008.

❖ **البحوث الأكاديمية:**

70 – عبد العظيم، عادل. "**التجارب الدولية: تجربة ماليزيا.**" المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

71 – عبد الكريم خناق، سناء. " **حوكمة المؤسسات المالية ودورها في التصدي للأزمات المالية** . **التجربة الماليزية**". جامعة مالايا، ماليزيا.

72 – سعيدي، يحي، وشنبي، صورية. "**نظريات التنمية المستدامة ".** PDF

73 – غيلان، مهدي سهر، وآخرون. "**دراسة تحليلية لأهم مؤشرات التنمية المستدامة في البلدان العربية والمتقدمة**". جامعة كربلاء وجامعة الأنبار.

74 – فؤاد عبد المنعم، أحمد." **السياسات الشرعية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية وتطبيقاتها المعاصرة** ". البنك الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 1، 2001.

75 – لطفي، وفاء. "**السياسات التنموية في ماليزيا**". كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة

76 – معطاوي، موسى، ومصطفى حاج الله. "**التجارب الوطنية والعالمية في مجال الخدمة الاجتماعية ماليزيا نموذجا** ". جامعة البويرة 2، 18نوفمبر2006.

77 – العكري، سكينة. **"مكافحة الفقر.....ماليزيا نموذجاً "** ، الوسط ، 28 اوث 2005، مملكة البحرين

❖ **المحاضرات:**

78 – حريزي، زكريا." **محاضرة في مقياس التنمية والحكم الراشد** ". كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة سطيف 2.

❖ **المواقع الالكترونية:**

79 – دسوقي كسبه، مصطفى. "**الإمكانيات الاقتصادية للعالم الإسلامي بين خصائص الواقع ومتطلبات الاقتصاد الإسلامي** ".

Pdf created with desk pdf .pdf writer–trid : http://www.docudesk.com

80 - حجازي عبد الحي، بهاء حمدي. **أثر مؤسسات المجتمع المدني على عملية التحول الديمقراطي دراسة حالة الصين وماليزيا**. المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية. تم تصفح الموقع الأحد 23أفريل 2017
« http://www.politics_dz.com »

## فهرس المحتويات


| | |
|---|---|
| **البسملة** | |
| **إهداء** | |
| **شكر وتقدير** | |
| **الملخص** | |
| **مقدمة** | أ- ز |
| **الفصل الأول:** مدخل مفاهيمي للحكم الراشد والتنمية المستدامة | 13-51 |
| المبحث الأول: مفهوم الحكم الراشد | 14-32 |
| المطلب الأول: تعريف الحكم الراشد | 14-26 |
| المطلب الثاني: مؤسسات الحكم الراشد | 26-29 |
| المطلب الثالث: أبعاد ومؤشرات الحكم الراشد | 29-32 |
| المبحث الثاني: مفهوم التنمية المستدامة | 33-51 |
| المطلب الأول: تعريف التنمية المستدامة | 33-41 |
| المطلب الثاني: أبعاد ومؤشرات التنمية المستدامة | 42-44 |
| المطلب الثالث: خصائص وأهداف التنمية المستدامة | 45-47 |
| المطلب الرابع: علاقة التنمية بالحكم الراشد | 48-51 |
| **الفصل الثاني:** ميكانيزمات تكريس الحكم الراشد في ماليزيا | 53-82 |
| المبحث الأول: نظرة عامة عن ماليزيا | 54-65 |
| المطلب الأول: مدخل جغرافي لماليزيا | 54-56 |
| المطلب الثاني: طبيعة النظام السياسي الماليزي | 56-59 |
| المطلب الثالث: طبيعة النظام الاقتصادي الماليزي | 60-61 |
| المطلب الرابع: القيادة الرشيدة والقيم الآسيوية في المجتمع الماليزي | 62-65 |
| المبحث الثاني: المقومات المتكاملة لعملية التنمية المستدامة في ماليزيا | 66-82 |
| المطلب الأول: دور المجتمع المدني الماليزي في عملية التنمية المستدامة | 66-70 |

| | |
|---|---|
| المطلب الثاني: علاقة الديمقراطية بالتنمية المستدامة في ظل العولمة | 74-70 |
| المطلب الثالث: خصائص الحكم الراشد في ماليزيا | 79-74 |
| المطلب الرابع: سياسة الاتجاه شرقاً لمواجهة التبعية | 82-79 |
| **الفصل الثالث:** دينامية التجربة التنموية الماليزية في ظل الحكم الراشد | 114-84 |
| المبحث الأول: أبعاد السياسة التنموية الماليزية | 103-84 |
| المطلب الأول: سياسة التعليم واقتصاد المعرفة | 89-85 |
| المطلب الثاني: استراتيجيات التصنيع والخطط الخمسية | 93-89 |
| المطلب الثالث: الاستثمار والنظام المالي الماليزي | 99-93 |
| المطلب الرابع: الخصخصة والشراكة الذكية في التنمية | 103-99 |
| المبحث الثاني: واقع التجربة التنموية الماليزية | 114-103 |
| المطلب الأول: مؤشرات التنمية المستدامة في ماليزيا | 106-104 |
| المطلب الثاني: تحديات التجربة الماليزية | 109-106 |
| المطلب الثالث: لتجربة الماليزية والدروس المستفادة | 111-110 |
| المطلب الرابع: رؤية 2020 ومستقبل ماليزيا التنموي | 114-112 |
| الخاتمة | 118-116 |
| قائمة المصادر والمراجع | 119-118 |
| فهرس الموضوعات | 126-125 |